الباب الأول

١ — تاريخ النظريات السياسية عند اليونان

تمهيـــد

تقدمت مدن الولايات فى بلاد الأغريق تقدما سياسيا واجتماعيا فى العصور التى وقعت بين القرنين السادس و الثالث قبل الميلاد تقدما عجيبا ، و قطعت شوطا عظيما فى سبيل الرقى المادى والأدبى والسياسى . وظهر بين رجالها رجال اشتهروا بالحكمة و الفلسفة ، وتناولوا العلوم بالبحث والتحليل . وأينعت أثينا فى عصر بركليز (٤٨٠ — ٤٣٠ ق.م) حتى بلغت شأوا عظيما من المجد والمدنيـة ، وسادت غيرها من المدن الاغريقية ، وكانت قبلة الانظار ومحط الرحال لرجال ذلك العصر من جميع العـالم المتمدين ، واصبحت مهبط الحـكمة ، ومبعث النور والعرفان . فلا غرو اذا ظهر فيها الفلاسفة والحكماء والمؤرخون امثال هيرودوت وثوثيديز المؤرخين الشهريين وسوفكليز ويوروبيديز وارستوفانيس من أشهر الـكتاب والروائيين وانـكستاغورس وسقراط ثم افلاطون وارسطوطاليس من انبغ الحـكماء والفلاسفة الذين تناولوا النظم السياسية السائدة بالنقد والتحليل ، وكتبوا النظريات فوضعوا الحجر الاساسى للعلوم السياسية .

ولتفهم ما أثبتوه من النظريات نسرد بايجاز التاريخ السياسى لبلاد الاغريق فى هذه الازمنة لشدة ارتباط هذه النظريات بالنظم السياسية التى سادت اذ ذاك .

كان اليونانيون حول سنة ٧٠٠ ق . م . جماعات صغيرة مبعثرة ، تقطن الجبال والوديان ، وعلى الشواطىء ، وفى الجزر التى تحيط شبه جزيرتهم الواقعة فى الجنوب الشرقى لاوربا . وكونت كل جماعة وحدة سياسية ، قائمة بذاتها ، مستقلة عن جاراتها ، واتبعت نظاما سياسيا ودينيا خاصا بها .

وقد نشأت هذه التفرقة بسبب طبيعة البلاد الجغرافية ، فان جبالها وهضابها العديدة وانهارها القصيرة ، جعلت الاتصال بين هاته الجماعات صعبا ، وحالت دون اندماجها اجتماعيا وسياسياً . وقد ظلت هذه الجماعات متباعدة متنافرة زمنا طويلا اللهم الا فى احوال استثنائية دعت اليها ظروف اجتماعية أو حربية مثل الالعاب الاولمبية أو الحروب الفارسية .

أما نوع الحكومة التى سادت البلاد والمدن الاغريقية فى القرن السابع وجزء من السادس قبل الميلاد فقد اختلف ايضا ، كما قدمنا ، باختلاف الجماعات والمدن ، اذ كانت حكومة معظم الولايات القوية حكومة اوليجركية أو ارستقراطية حلت محل الحكومة الملكية التى وصفها هومر فى اشعاره . وتملك زمام السلطة فى كل مدينة وولاية ، ماعدا اسبرطة ، بضعة افراد ممتازين بسبب مركزهم الاجتماعى أو الدينى ، وادارها من الوجهات الاجتماعية والاقتصادية والدينية . ولما حل القرن السادس قبل الميلاد اختفت الحكومة الارستقراطية ، وساد البلاد نوع آخر من أنواع الحكومة ، وهو حكومة جماعة الطغاة والمستبدين ، فقد انتهز فرد قوى واسع المطامع اضمحلال الحكومة الارستقراطية بسبب تنازع افرادها ، وانغماسهم فى الملاهى ، وانشغالهم بالامور المادية ، واستخلص السلطة لنفسه ، وادار الحكومة بيده القوية . فكأنما رجع نظام هومر الملكى الى بلاد اليونان فى القرن السادس ، مع الفارق بان المستبد القابض على زمام الأمور لايستند فى حكمه على ما ورثه من مركز اجتماعى أو دينى ، بل يستمد سلطته من القوة ومن القوة دون سواها .

اثر ظهور هذا النوع من الحكم أثرا بينا فى طريقة التفكير السياسى ، وحولها من مجراها القديم وهو اعتماد صاحب السلطة على حقه الموروث فى السلطة ، بدون مراعاة مصلحة المحكومين ، الى مجرى آخر ، وهو استناد الحاكم الى القوة مادام فى هذه القوة خير للمحكومين .

تسنم المستبد السلطة ووجه شدته وقسوته الى الارستقراطية واعضائها ، اصحاب السلطان قديما ، ولكنه مالبث ان استبد بالشعب أيضا ، فهاج الشعب واسقط حكومة المستبدين من البلاد .

ولم تخضع بعد ذلك مدن الأغريق الى نوع واحد من الحكم ، بل حاول الارستقراط ، فى بعض المدن ، أن يسترجعوا ما فقدوه من السلطة ، وقاومهم جمهور الشعب مقاومة عنيفة ، وظهر فى البلاد نزاع قوى بين الارستقراطية والديمقراطية ، وسندت اسبرطة ظهر المحافظين ، أما الاحرار فى اثينا فقد ناصروا الديمقراطية وأخذوا بيدها ، فأينعت وتقدمت . وظل هذا النزاع طويلا ، ودام حينا . وفى وسط هذا النضال وبين احضان تلك المعمعة ظهر الكتاب المجيدون متأثرين بما احاط بهم ، فتغيرت النظريات السياسية بكتاباتهم ومباحثهم الشائقة .

أن الخوف من غزو الفرس دفع الشعوب اليونانية للاعتراف بنوع من السيادة لاسبرطة أولا ، ثم لأثينا بعدها . وحاول كل من المدينتين أن يسود البلاد عسكريا متذرعا بقوته ، وأن يكوّن منها وحدة سياسية متماسكة . وقد نجحت كل منهما ، ولكن كان نجاحها محدودا ومؤقتا بسبب شدة التنافس بينهما واختلافهما اجتماعيا وعقليا وسياسيا ، إذ ناصرت اسبرطة الارستقراطية وناصرت اثينا الديمقراطية . وقد أدى هذا التنافس الى حروب البلوبونيز الطاحنة (٤٣١ — ٤٠٥ ق . م) بينهما . وقد عادت

هذه الحروب بأسوأ النتائج على بلاد اليونان وشعوبها كافة ، وابعدت فكرة التوحيد السياسى الى حين . وليس هناك اشارة جلية فى ابحاث كتّاب ذلك العصر عن فكرة هذه الوحدة السياسية ، لأنها وان كانت تحققت لم تدم طويلا وكان تحقيقها جزئيا ، وبنيت على القوة المادية . ولم تصل فلسفة ذلك العصر الى مكانة تمكنها من تحليل نتائج هذه القوة المادية .

والآن نحن ندرس نظم اسبرطة وأثينا لأنها اثرت بصفة خاصة فى النظريات السياسية اليونانية .

١ . دستور اسبرطه .

ساد فى اسبرطه منذ اقدم عصور تاريخها نظام اجتماعى فريد امتازت به عن باقى مدن الولايات الاغريقية : فقد انقسم سكانها الى ثلاث طبقات اجتماعية ، الاسبرطيون والبريركواى (Perior koi) والهيلوت (Helots) . وكانت الطبقة الثالثة اكثر الطبقات عددا ، وكانت ادناها فى المرتبة لاجتماعية ، اذ كانت طبقة الارقاء التى اشتغلت بفلح الارض وزرعها ، وعلى كدها عاشت الطبقات الأخرى ، ولم يكن لها حقوق مدنية أو سياسية ، ولم تتمتع بأى نوع من أنواع الحرية اللهم إلا اذا انتظم بعض فرادها أحيانا فى الجيش . أما الطبقة الثانية فكانت تماثل الطبقة الوسطى فى العصر الحديث ، وتمتعت بجميع الحقوق المدنية واشتغل بعض افرادها بالزراعة . اما القسم الاكبر منها فقد اشتغل بالصناعة والتجارة ، ولم تشترك هذه الطبقة فى الحياة السياسية الاسبرطية . أما الطبقة الأولى وهى طبقة الاسبرطيين وكان عدد افرادها قليلا فقد كان لها السيطرة التامة على الحياة العامة فى اسبرطه . وعاش الاسبرطى الأصيل على عرق جبين الهيلوت . وكانت الصناعة والتجارة محرمة عليه ، واقتصر عمله على الامور العسكرية

والشئون السياسية . فكان الصبى الاسبرطى يخرج من عهدة والديه وهو فى السابعة من عمره ليقوم بتربيته رجال معينون من قبل الحكومة ويشرفون على تربية الغلمان. ويستمر الولد فى عهدة الحكومة تشرف على تدريبه ، وتنمية جسمه ، حتى اذا مابلغ سن الرجولة شب فارسا مقداما ، بارعا فى الحرب وفنونها . ويظل الاسبرطى مشتغلا بالأمور العسكرية والحربية حتى اذا بلغ سن الشيخوخة اشتغل بامور الحكم ، ادارية كانت أو اقتصادية أو سياسية . وكان من قوانين اسبرطة أن يرى الأسبرطى محبا لوطنه ، مخلصا لقومه ، لايؤثر مصالح عشيرته على مصالح امته ، لايشتغل إلا بأمور قومه، مبتعدا عن الأختلاط بالاجانب ما استطاع الى ذلك سبيلا .

وكانت اسبرطه لاتتقيد بالقوانين المكتوبة بل ابطل ليكرغوس مشرعها الكبير تقنينها وتدوينها . وكان حكم القاضى هو القول الفصل فى كل المشاكل والمشاحنات التى تنشأ بين الافراد ، وعلى ذلك حفظ ليكرغوس على الاسبرطيين بتشريعه هذا وقتا طويلا كان يصرف فى المناقشات ، والمجادلات الكلامية التى تحيط فن التشريع عادة .

حكم اسبرطه ملكان متساويان فى السلطة تماما ، وبجانبهما مجلس شيوخ (سناتو) ينتظم من ثمانية وعشرين عضوا ينتخبون لمدة الحياة ، وجمعية عمومية تتألف من جميع الأسبرطيين ، ومجلس حكام يتألف من خمسة أعضاء (Ephors) يتجدد أعضاؤه كل سنة . وكان الملكان يتمتعان بالرياسة العسكرية والدينية العليا ، ولكن كانت سلطتهما اسمية اكثر منها فعلية ، أما مجلس السناتو ، فكان يشتغل بالأمور القضائية ، وبالادارية أحيانا . وكان عمل الجمعية العمومية محدودا فى المبدأ ، اذ كانت لا تعقد إلا نادرا ، وذلك لتسجل موافقتها على اجراء خطير أو مشروع

عظيم ولكن زاد عملها وازدادت أهميته فى القرن الخامس قبل الميلاد.

أما مجلس الخمسة فقد كان السلطة التنفيذية الحقيقية فى البلاد: أشرف على الامور الادارية والسياسية حتى على الامور العسكرية فى ميادين القتال.

وعلى ذلك يمكن القول بأن حكومة اسبرطة كانت ملكية شكلا ولكنها كانت اوليجركية فعلا، بالرغم من تجديد انتخاب اعضاء مجلس الخمسة سنويا، وذلك لقلة عدد من توافرت فيهم شروط الانتخاب لهذا المجلس.

كان تأثير النظام الأسبرطى فى سير الفلسفة الأغريقية وطريقة تفكيرها عظيما كما سيتبين بعد.

ـ. دستور أثينا

خالفت أثينا اسبرطة مخالفة تامة فى نظمها السياسية والاجتماعية، إذ قد رأت كل التغيرات السياسية التى مرت على بلاد الأغريق. ثم أصبحت حكومتها فى نهاية الامر حكومة ديمقراطية صحيحة.

انقسمت الطبقات الاجتماعية فى اثينا الى طبقتين: طبقة الأرقاء، وطبقة الاحرار، وانقسمت طبقة الاحرار الى أشراف وعامة، ولكن لم توجد فواصل دقيقة بين افراد كل من هذه الطبقات، فلم يكن الارقاء اذلاء كما كانوا فى اسبرطة، ولم تتميز الأشراف عن العامة بميزات تاريخية كما تميز الأسبرطى الأصيل عن افراد الطبقة الاسطى البيريكاوى. أضف الى ذلك أنه وجد فى أثينا عنصر من النزلاء الأجانب، وهؤلاء اشتركوا اشتراكا فعليا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع الاثينيين، وهذا لم يوجد فى اسبرطة كما تقدم.

لم يشترك فى الحياة السياسية الأثينية غير طبقة الاحرار: الأشراف والعامة، وهذان العنصران تساويا فى الحقوق السياسية.

كان الأشراف فى بدء قيام أثينا اصحاب السلطان فيها ، فكان لهم مجلس مكون من تسعة اعضاء منتخبين ، يتجدد انتخابهم كل سنة ويسمى مجلس الاراكنة. وكان بجانبه مجلس آخر وهو مجلس السناتو ويسمى مجلس الأريوباجوس أخذا من المكان الذى كان يعقد فيه .

وفى نهاية القرن السابع قبل الميلاد ثارت البلاد طالبة تعديل دستورها لاستبداد أغنياء الأشراف بفقراء العامة ، وكان من نتائج ثورتهم أن أصلح سولون الدستور .

دستور سولون :

جعل سولون أساس الاصلاح مقدار الثروة التى يملكها الفرد ، شريفا كان أم غير شريف ، ليشترك فى الحياة السياسية ، وبذلك قضى على احتكار الأشراف تولى السلطة فى البلاد ، واباح للعامة الاشتراك فى السلطة على حسب مايملكه الفرد من ثروة ، وما يدفعه من ضريبة . فقسم السكان بحسب ثروتهم الى طبقات اربع : الطبقة الأولى وهى التى تملك قدرا معينا من الثروة ، وتدفع ضريبة معينة . والطبقة الثانية من الفرسان . والثالثة من الزوجيتاى وهم الذين يملكون المحراث وما يجره من ثيرة ، وارضا يزرعونها ، وكانوا فقراء . والرابعة من الثيتس (Thetes) وهم الذين لا يملكون شيئا او كانت ثروتهم لاتبلغ مئتى مديمنوس (وهو مكيال يعادل اثنين وخمسين لترا) .

وقد حفظ للطبقات الثلاث الأولى جميع المناصب : وهى مناصب الأركون وحفظة الخزانة ، وحفظة السجون وغير ذلك من الوظائف العامة . اما افراد الطبقة الرابعة فلم يكن لهم من الحقوق السياسية الا الاشتراك فى جلسات جمعيات الشعب .

بقى الأشراف فى دستور سولون اصحاب سلطان ونفوذ فى الدولة، ولكن اكتسبت الديمقراطية بعض مكاسب سياسية، فقد نص الدستور على حق مجلس الاكليزيا (الجمعية العمومية لطبقات الشعب الأربع) فى انتخاب الأراكنة وفى مراقبة اعمال الحكام. ولها الحق فى قبول ما يقرره الحكام أو رفضه، وكان لها سلطة سياسية وقضائية. اما مجلس الاربعمائة. (وهو مجلس شيوخ ينتخب أعضاؤه من بين الأفراد الممتازين من أعلى الطبقات) فكان يشرف على أعمال الاكليزيا، وهو الذى كان يقرر موعد انعقادها، ويحضر لها المسائل التى تنظرها، ويراقب تنفيذ قراراتها.

سلبت هاتان الهيئتان كثيرا من اختصاصات (مجلس الاريوباجوس)، ومع ذلك بقى هذا المجلس الحصن الحصين لطبقة الحكام المتقاعدين. وبقى له من السلطة السياسية اعلاها وأوسعها، فقد كان يراقب أعضاء المدينة ويوقع بمن خالف كأنه سلطة قضائية عليا ولا مرد لقضائه، وكان يؤدى الى خزانة الحكومة ما يجتمع من الغرامات التى قضى بها من غير ان يكون ملزما ببيان السبب الذى حمله على القضاء.

تسلم بيزستراتوس (Pisistratus) الطاغية وابناؤه من بعده الحكم فى أثينا فعطل الدستور فيها بين سنتى ٥٦٠ و ٥١٠ ق. م. وعند سقوط هذا النوع من الحكم اكتسبت الديمقراطية مكاسب جديدة بما أدخله كليستنيس (Kleisthenes) من الاصلاحات التشريعية. ولما جاء بركليز (Pericles) بلغت الديمقراطية فى عصره اقصى مجد لها.

وإليك أهم المظاهر الديمقراطية فى ذلك العصر : دفع أجر لأعضاء الجمعية العمومية للشعب حتى يحضروا الجلسات بانتظام، فاصبحت هذه الجمعية المرجع الاعلى لامور الدولة، وكان قولها القول الفصل فى كل الامور التى تعرض عليها وتقررها. ولكنها منعت من التطرف بفرض عقوبة على

كل عضو من اعضائها يحاول حملها على قرار غير مشروع ، اذ كان العضو معرضا للمحاكمة والعقوبة ، اذا اتهمه احد فى مدة سنة من تاريخ تقديم اقتراحاته ، بأن فى هذه المقترحات وتقريرها ما قد أضر بمصلحة البلاد والعباد .

اما الشئون المدنية للحكومة فقد ادارها مجلس الخمسمائة (وهو مجلس الاربعمائة القديم بعد ان عدله كليستنيس) وكان ينتخب اعضاؤه بطريق القرعة من بين أفراد الشعب ، وكان يرأسه فى كل يوم عضو من اعضائه ينتخب أيضا بطريق القرعة . وكان هذا المجلس هو الذى يحضر المسائل التى تنظر فيها الجمعية العمومية . وبجانب هاتين الهيئتين وجد مجلس العشرة يمثل الدولة فى الأمور العسكرية والسياسية وكان مجلسا منتخبا أيضا وهو يماثل السلطة التنفيذية العليا فى الوقت الحاضر .

اما السلطة القضائية فقد كانت مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية . ويقوم بأعبائها محاكم شعبية تسمى ديكستريس (Dikasteries) وتتكون من خمسة آلاف شخص ينتخبون بالقرعة ، من بين سكان المدينة وكانوا يقسمون الى عشر فرق . وكانت هذه الفرق هى التى تقوم بالأمور القضائية وكان كل عضو فيها يتقاضى اجرا . فاعتدت جمعية الاكليزيا على القوة السياسية لمجلس الأراكنة واعتدى مجلس الخمسمائة على السلطة الادارية التى كانت لمجلس الأريوباجوس واستولت المحاكم الشعبية على ما كان له من السلطة القضائية .

والخلاصة ان الدستور الاثينى فى عصر بركليز قد فتح بابا لكل عضو من أعضاء الدولة للاشتراك فى أمورها السياسية على اختلاف انواعها ، ووضع الجميع على قدم المساواة امام القانون ، وسوى بينهم فى الحقوق المدنية والسياسية ، فتمت بذلك الديمقراطية فى ذلك العصر لطبقة الأحرار . أما

الارقاء والاغراب فقدظلوا بعيدين عن الاشتراك فى الامور السياسية، ولهذا كانت الديمقراطية قديما محدودة المعنى اذا نظرنا اليها فى ضوء معناها الحديث

السفسطائيون وسقراط

كان السفسطائيون طائفة من المعلمين، اكسبتهم أسفارهم الطويلة فى المستعمرات الاغريقية، وفى مدن الولايات المختلفة، خبرة بالحياة السياسية والنظم الاجتماعية. وقد أخذوا على عاتقهم ترقية شئون التربية واعداد النشء لما تقتضيه الحياة الجديدة، حتى يصبح المرء منهم قادرا على معالجة الاحوال السائدة ببلاغة المنطق، وحسن الالقاء فى الخطابة والجدل، وبذلك ينجح فى الحياة العملية، لان التجارة والصناعة والزراعة، كانت فى عرفهم مهنا غير معتد بها. وعلى ذلك كانت وجهة نظرهم فى أمور التربية مقصورة بصفة خاصة على تعليم النشء البلاغة والخطابة. وقد نادوا فى تعاليمهم باعلاء شأن الفرد وتقديم مصلحته على مصلحة المجموع، وحمايته من تدخل الحكومة.

وقد كان لغلوهم فى نصرة المذهب الفردى آثار سيئة فى الحياة العامة من الوجهتين الخلقية والدينية، فهب فريق من الكتاب يعارضون اراء السفسطائين وينادون بالرجوع الى النظام القديم. فوجدت بذلك طائفتان من الكتاب: طائفة تنصر الحديث وتقوض أركان القديم وتهدمه، والأخرى تعارض التقدم وتتمسك بالقديم. وفى وسط هذا النضال ظهر فريق ثالث من الفلاسفة على رأسه سقراط وافلاطون وارسطوطاليس ووضع نظاما جديدا للتربية يكفل مصالح الحكومة وخدمتها ويعمل على انهاض الفرد وتقوية شخصيته.

كان سقراط (٤٦٩—٣٩٩ ق. م) أول من وضع نظاما خلقيا ونادى بأن الفضيلة والعلم صنوان، وان الرذيلة والجهل لا يفترقان، وان الرجل

العادل هو الذى يعرف معنى العدل ، ولا يتسنى له ذلك الا إذا عرف القوانين ودرسها بنوعيها : الموضوعة والآلهية ، وقد فضل القوانين الآلهية على غيرها من القوانين . تناول سقراط فكرة الدولة وبحثها وحللها ونادى باطاعة القوانين كما هى ، وشبه الوطنى الذى لا يطيع القوانين مدعيا نقصها ومنتظراً تنقيحها بالجندى الذى يفر من الميدان قائلا إن القتال سيعقبه الصلح .

وقد قسم الدول تقسيما ابتدائيا الى ملكيه ، واستبدادية ، وارستقراطية وديمقراطية ، وعلى هذا يمكن القول بان تاريخ العلوم السياسيه ابتدأ بسقراط اذ أن المبادىء العامة التى وضعها ونادى بها كانت هاديا لتلميذه افلاطون

افلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق : م)

سار أفلاطون سيرة استاذه فى الفلسفة بعد أن عدل أصولها وادخل اليها من وجوه التغيير شيئا كثيرا حتى أصبحت له فلسفة خاصة تمتاز عن فلسفة سقراط عرفت بالفلسفة الافلاطونية . اما نظرياته السياسيه فقد تغيرت وتعدلت كلما كان يتقدم فى السن ، وتزداد خبرته بالشئون العامة ويكثر اختلاطه بطبقات الشعب ، ومع أنه عالج النظريات السياسية معالجة شائقة لم يكتب فى الفلسفة السياسية كتابة مستقلة بل كان يلجأ اليها كلما أراد أن يتخطى صعوبة اعترضته وهو يعالج المسائل العلمية والخلقية ، ولذلك كانت كتاباته هذه لا تعد أنها أضافت شيئا جديدا فى العلوم السياسية . بل كل ما عملته أنها أثارت انتقاد تلميذه ارسطوطاليس ، وفى هذا الانتقاد يرى الباحث كثيراً من الآراء القيمة فى العلوم السياسية

ضمن آراءه السياسية فى ثلاثة كتب له وهى « السياسى » و « الجمهورية » و « القوانين » وفى هذه المؤلفات القيمة أثبت آراء نفيسة من الوجهتين التاريخية والعلمية ، والآن نبدأ بوصف كتابه « الجمهورية » لأنه أنفس كتبه وأعظمها شأنا .

كتاب الجمهورية :

ان كتاب الجمهورية هو أنفس كتب افلاطون وأعظمها شأنا ، وفيه حاول أن يثبت للقارئ مايفهمه من معنى العدالة ، فتخيل دولة تخفق فيها راية العدل ، وناقش أراء السفسطائيين فيما ادعوه من ان القوة تخلق الحق ، وعارضها معارضة شديدة ، وبرهن ان الرجل الظالم لايكون سعيدا ، ثم تناول طبيعة الدولة قائلا ان الدولة فرد مجسم ، وبحث فى علاقة هـذا الفرد بالمبادئ السياسية السامية . وقال ان الدولة لاتعيش مستقلة عن افرادها ولـكنه اعترف باستقلالها عند ماتناول نظرية الدولة بالبحث ، ثم قال وهو يبحث فى أصلها ، ان ميول الأفراد المتشعبة ، ورغباتهم المتباينة ، وتعاونهم على الوصول الى مآربهم ، جعلتهم يكونونها . ووصل بوساطة سلسلة من التشبيهات الفلسفية والخلقية بين طبيعة الانسان والدولة مبنية على قوى ثلاث وهى : العقل ، والشجاعة ، والرغبة ، فى أن الدولة لابد أن تشتمل على طبقات ثلاث : طبقة العمال وعليها أن تعمل لتسد حاجات الافراد الطبيعية ، وطبقة المحاربين وعليها ان تحرس العمال وتحميهم ، وتدافع عن حدود الدولة وممتلـكاتها ، وطبقة الحكام وعليها ان تنظم علاقات الافراد بعضها ببعض لخير الجميع . وقال يجب على كل فرد ان يباشر العمل الذى يؤهله له استعداده الطبيعى . وقد اوجد افلاطون بهذا التقسيم الفكرة الاقتصادية فى النظريات السياسية ، وبرهن على أهمية تقسيم العمل وتوزيعه بين الافراد ، ولم يعن افلاطون بطبقتى العمال والمحاربين عناية عظيمة بل حصر جل اهتمامه فى طبقة الحكام التى يجب ان تتألف من رجال عقلاء راشدين ، ووصف لهم نوعا من التعليم والتدريب يؤهلهم الى تولى السلطة وأمور الحكم . ونادى

بان افراد هذه الطبقة يجب ألا ينتسبوا الى أسر خاصة ، أو تكون لهم مصالح ذاتية تشغلهم ، بل ينبغى أن يعيشوا جماعات بعضهم مع بعض وان يتعلموا الفلسفة على حساب الدولة ، ثم يسيطروا على أمورها ، وعلى ذلك قال افلاطون بالغاء الملكية الخاصة وروابط الأسرة حتى تحقق وحدة الدولة ، وعلى الدولة ان تختار الآباء والأمهات حتى يتكون نشء صالح لخدمتها ، وعليهم تحقيق أغراضها ، وعليها أن تتولى تربيتهم جثمانيا وعقليا حتى تعد الفرد الى ماهو أهل له ، وتختار من امتاز بعقله ليكون حاكما أو فيلسوفا ، وعلى ذلك نادى افلاطون بمبدأ الشيوعية وعمل على اذاعته ، وكانت الفكرة الأساسية التى سادت « جمهوريته » هى أن السلطة يجب أن تقترن بالعرفان وان الفيلسوف يجب ان يكون السياسى .

تخيل افلاطون بعد ذلك سلسلة من أنواع الحكومة تمر بها الدولة من الكمال الى الاضمحلال فقال ان الحكومة الارستقراطية الرشيدة التى يسودها العدل هى افضل انواع الحكومات ، وتأتى بعدها فى المرتبة الحكومة التمقراطية وهى التى يتأثر أعضاؤها بحب المجد والشرف اكثر من تأثرهم بحب العدل . ثم وضع الحكومة الأوليجركية فى المرتبة الثالثة ، وهى حكومة تكونت عند ماتقدمت الثروة الخاصة فحكم البلاد الأغنياء . وبتقدم طبقات الشعب ظهرت الحكومة الديمقراطية فأساءت فهم معنى الحرية وانغمست فى الفوضى ، وتنازع الأفراد أمرهم بينهم فأدى هذا التنازع الى ظهور حكم الطغاة وهو أسوأ أنواع الحكم فى نظره .

يتضح من هذا ان افلاطون فضل حكم الارستقراط المستنيرين وكره الحكومة الديمقراطية كراهية شديدة ، ولعله تأثر فى ذلك بمحاكمة أثينا لأستاذه سقراط والحكم عليه بالسجن ثم الاعدام ظلما وعدوانا .

«كتاب السياسى»

يدور بحث افلاطون فى هذا الكتاب على الدولة الكاملة وبحث من وجهة عملية فى مسألة الحكم، وأراد ان يميز بين الحاكم الكامل والنظرية العلمية للدولة، وبين الرجل السياسى وأساليب الادارة الفعلية. وكانت آراؤه فى هذا الكتاب محدودة، وأكثر انطباقا على المنطق من الآراء التى أدلى بها فى كتابه الجمهورية: فقال ان السياسى الحقيقى هو الفيلسوف العاقل وأن غرضه هو تلقين الشعب الفضيلة والعدل. فاذا وجد الحاكم الكامل فلاحاجة للقوانين اذ يجب ان يكون مثل هذا الحاكم مطلق التصرف غير مقيد بقانون ولكن لما كان من المتعذر وجود هذا الرجل الذى ينشده كان لا بد من القوانين المكتوبة واتباع العادات والتقاليد. لأن القوانين والتقاليد ما هى الا نتيجة الحكمة العملية، والخبرة الطويلة، ونادى بضرورة اطاعة القوانين فى الدولة القائمة. وعلى هذا الأساس قسم افلاطون أنواع الحكومات تقسيما جديدا من وجهة عدد الافراد المتولين زمام السلطة وعلاقة هؤلاء بالروابط القانونية، فاذا خضعت الدولة للقوانين فان الملكية تكون أفضل أنواع الحكومات والديمقراطية اسوأها، وتكون الأرستقراطية وسطا بين النوعين. أما اذا لم تخضع الدولة للقوانين فان الديمقراطية تكون أفضل أنواع الحكومة وحكومة الطغاة اسوأها، وتكون الأوليجركية وسطا بين الاثنين. وعلى هذا فاما أن يكون حكم الفرد أفضل انواع الحكم اذا تقيد بالقانون، واما ان يكون أسوأها اذا لم يتقيد به، وكذلك يكون حكم الارستقراط او الأوليجارك وسطا بين النوعين فى الصالح والفاسد. وقد قال أن الديمقراطية ضعيفة وكفايتها فى الحكم محدودة وهى عاجزة عن عمل الشر أو الخير ولذلك كانت أفضل أنواع الحكومة الثلاثة عند عدم التقيد بالقانون.

كتاب القوانين

استمر افلاطون فى بحثه السياسى فى هـذا الـكتاب من وجهة السياسة العملية . وقال لما كان الوصول الى نوع الحكومة الكاملة غير ميسور فى حالة الجماعات الحاضرة ، وكانت القوانين ضرورية كان لابد من نظام قضائى يأتى بأحسن النتائج فى الأحوال السائدة ، وعدل آراءه الأولى تعديلا جوهريا ، فأباح الملـكية الخاصة والحياة المنزلية تحت أشراف الحـكومة الدقيق فنقض بذلك مبدأ الشيوعية الذى نادى به فى كتابه الجمهورية ، ثم جعل للتربية المقام الاول وأوجب الرقابة الشديدة على حياة الوطن من الوجهة العقلية والفنية . وقال يجب ألا تستند السلطة الحـكومية على التربيـة العقلية وحدها ، بل على تقسيم السكان الى طبقات على أساس الثروة فى ملـكية الاراضى بشرط أن تفرض الحـكومة حدا للملـكية لايتعداه الفرد . ثم اقترح نوعا من الحـكومة يكون بعيدا عن الملـكية المتطرفة ، وعن الديمقراطية المتطرفة ، ونادى بكبح جماح حكومة الطغاة حتى لاتصبح استبدادا ، وبكبح جماح الحرية الديمقراطية حتى لا تصبح فوضى . ونادى باعطاء كل وطنى نصيبا فى الحـكم يتناسب مع كفايته ، ثم وضع نظاما اداريا مفصلا يشمل المبادىء الارستقراطية والمبادىء الديمقراطيـة ووضع له روابط لا يتعداها ، كما أنه وضع ارشادات تتبع فى كثير من مظاهر الحياة العامة والخاصـة ، فقال يجب أن تتولى الحكم هيئة مكونة من سبعة وثلاثين عضوا تسمى هيئة الاوصياء على القوانين ، و ينتخب الوطنيون الذين يحملون السلاح افراد هـذه الهيئة على ثلاث درجات ، ولا ينتخب لها الا من بلغت سنه الخمسين ، ويعتزل الخدمة متى وصـل الى السبعين ، وترشح هذه الهيئة الموظفين العسكريين الذين ينتخبون ، وتشرف اشرافا عاما على الأعمال الحـكومية الادارية . ويكون بجانبها مجلس إدارى مؤلف من ٣٦٠ عضوا ينتخبون بالانتخاب وبالاقتراع ، وكان اختصاص

هذا المجلس يشبه اختصاص مجلس الاربعمائة فى اثينا . وتنتخب جمعية عمومية مكونة من الوطنيين أعضاء هاتين الهيئتين .

أما النظام القضائى فقد قال افلاطون فيه بأن لكل وطنى صوتا فى ادارة العدل ، ووضع مسائل الاجراءات والاستئناف فى يد هيئة مكونة من صفوة الحكام . وجعل على رأس كل هذه الهيئات هيئة عليا تختار من عشرة من أسن الشيوخ فى هيئة الاوصياء ، ومن القساوسة الذين اشتهروا بالورع والفضيلة ومن المشرفين على التعليم ، ومن عشرة من الشبان ، وتجتمع هذه الهيئة كل يوم من الفجر الى شروق الشمس لتقرر ما تراه من التعديلات فى قوانين الدولة . أما كيفية التشريع بمعناه الحديث فلم يمنحه افلاطون عناية خاصة فى كتابه هذا . وبالجملة أن كتاب القوانين كما قال دننج مجموعة من الافكار غير منظمة ، تناولت البحث فى مظاهر الحياة الاجتماعية المتباينة .

يرى مما تقدم أن افلاطون تأثر فى مبادئه السياسية بالتاريخ الفعلى لبلاده ، وبما ساد فيها من النظم السياسية . فقد كانت حياة الولاية الاغريقية فى عصره قد وصلت الى طور اضمحلالها فاراد استنباط الأساليب الحكومية التى تنهضها فتطلع الى ماضيها المجيد واقتبس منه آراءه فاتخذ نظم ليكرغوس الاسبرطى أنموذجا له فى كتاباته الأولى ويظهر ذلك فى كتابة الجمهورية . ولكنه عند ما رأى أن النظم الاسبرطية تنقصها الثقافة العلمية أراد أن يدعم فضائلها العسكرية والطبيعية بالتعاليم الفلسفية والخلقية وبحكومة من المثقفين ولما رأى اخفاق أسبرطة فى قيادة الولايات الاغريقية بعد انتصارها فى حروب البلوبونيز حول نظره الى أثينا ونظمها ، وترك اسبرطة فتعدلت آراؤه الأولى ويظهر ذلك فى كتابه القوانين اذ اقتبس فيه كثيرا من تشريعات سولون الاثينى واصلاحاته .

كان افلاطون لا يعطف على الديمقراطية الاثينية التى رآها فى عصره، بل كانت نزعته ارستقراطية تسيطرية، وكان من أنصار مدن الولاية الصغيرة وأقر وجود الرقيق والاغراب فى الولاية ليشتغلوا بالتجارة والزراعة فقط.

قد نشأ التغيير الذى حدث فى آراء افلاطون من الوجهة النظرية الى الوجهة العملية من خبرته الشخصية فى الحياة السياسية العامة، إذ دعاه طاغية سيرقيوز أن يكون مستشاره فى الحكم، وفى اثناء اقامته معه كان هو الحاكم فعلا. ولما أراد تطبيق نظرياته أخفق فى الحكم. فتأثر فى آرائه وعلم أن الحقيقة النظرية لا تؤدى الى الاصلاح السياسى المنشود.

كانت معظم آرائه ونظرياته خيالية اكثر منها عملية. ولا تفيدنا فى الحياة الحاضرة، ومع ذلك قد اشتملت على كثير من الحقائق، فقد رأى أن العدل أساس الملك، كما أنه رأى أن الفضيلة قوام الدولة، وأن اساس الفضيلة هو التربية والتعليم. وقد مجد الوطنية ايما تمجيد ووضع صالح الجماعة فوق مصلحة الفرد، ونادى بأن الحكومة المعتدلة هى الضمان الوحيد لنيل الحرية وأن الحكم فن يحتاج الى خبراء مدربين وهذا لا يتأتى فى الحكومة الديمقراطية.

ارسطوطاليس (٣٨٤ — ٣٢٢ ق.م.)

كان ارسطوطاليس تلميذا لأفلاطون وقد اعتنق كثيرا من مذاهبه وآرائه الفلسفية. ولكنه اختلف عنه اختلافا بينا فى أسلوبه ووجهة نظره عندما تناول فى بحثه النظريات السياسية. فقد كان افلاطون كما تقدم خياليا شاعراً خلط بين السياسة والاخلاق. أما ارسطوطاليس فقد كان منطقيا ونظاميا وعمليا فى آرائه وأبحاثه. إذ قد استنبط آراءه السياسية من الحكومات القائمة حوله، وجعل التاريخ وما يراه من المشاهدات والملاحظات الشخصية

أساسا لبحثه . وقد ميز بين السياسة والاخلاق ، وتناول كلا منهما بالبحث مستقلا عن الآخر ، وعلى ذلك قد وضع الحجر الاساسى للعلوم السياسية كأنها علوم مستقلة إذ جعل افلاطون الأخلاق العلم الاساسى وعد السياسة فرعا من فروعها . أما ارسطوطاليس فقد عكس الأمر ونظر الى السياسية كأنها علم العلوم ، قائلا إن حياة الفرد الكاملة لاتتم الا اذا كان عضوا فى جماعة سياسية ، وعد الأخلاق والاقتصاد فرعين من فروع السياسة التى غايتها اسعاد الجماعات البشرية . وكان افلاطون من المؤمنين بحكم الاقلية التى امتازت بسمو مداركها أو بثروتها ، أما ارسطوطاليس فقد قال إن افضل أنواع الدول ما كان افرادها مشتركين اشتراكا فعليا فى إدارة شئون بلادهم متى استطاعوا الى ذلك سبيلا .

عرف ارسطوطاليس تعقد الحياة السياسية فحلل بعين بصيرته أساليب الحكم ، وأبان الطرق لتغيير هذه الاساليب حتى تصبح وافية موافقة للمكان والزمان . وأنكر أن قوانين الدولة انما تطاع اذا وافقت مصالح الافراد ، وقال بضرورة اطاعتها صادفت هوى فى نفس الفرد أم لم تصادف ، لأن الانسان مدنى بطبيعته ، وأن الدولة نظام طبيعى وضرورى ، وأن الحق والعدل موجودان طبيعياً ، وأن وظيفة الدولة تطبيق هاتين القوتين الطبيعيتين مطابقة تناسب حاجات الأفراد المختلفة معدلة قواعدها العامة فى بعض الأحايين حتى تمنع الظلم عنهم .

مؤلفات ارسطوطاليس :

درس ارسطوطاليس كل النظم الحكومية القائمة فى عصره ، اغريقية كانت أو غير اغريقية ، دراسة وافية ووضع ثمرة دراسته هذه فى مؤلف يسمى الدساتير . تناول فيه على مايقال بحث النظم الحكومية والدساتير فى مائة

وخمسين ولاية ودولة، ولكن مما يؤسف له أن ضاع هذا المؤلف ولم يكشف منه الا دستور أثينا فقد كشف حديثا، وألف كتبا اخرى، فُقد معظمها أيضا، فى المنطق والأخلاق والسياسة، وفى علم الحياة وفى الطبيعة، وفى علم النفس. فأكسب العلوم التى كتب فيها روحا جديدة وحولها من حالها القديمة الى حال جديدة أساسها البحث العلمى الدقيق والاستقراء المنطقى الصحيح.

كتاب السياسة :

شرح ارسطوطاليس فى هذا الكتاب فن الحكم وطرائقه وحلل فيه المساوىء التى انتشرت فى مدن الولايات الأغريقية، وبين النقائص فى نظمها السياسية، ووصف العلاج العملى بأن وضع اقتراحات وتعديلات على هذه النظم حتى ينقذ المدن من الخطر الذى يهددها. وقد تناول فى هذا الكتاب موضوعات سياسية كثيرة مثل تعريف الدولة، ومنشأها، وانواع الحكومات التى تصلح والتى لاتصلح لها، وكتب عن دستورها وقوانينها وصفات الوطنية وأصحاب السلطان فيها، الى غير ذلك من الموضوعات السياسية والاجتماعية، التى تحيط بمظاهر الدولة المختلفة. فقال ان محاولة الأفراد اتباع رغباتهم وحاجاتهم دفعتهم الى الأجتماع كيما يكون لهم من وراء هذا الاجتماع منافع مادية، فاجتمع الرجل بالمرأة، واجتمع السيد بالعبد وكونوا الاسرة المنزلية، ولما زادت حاجات هذه الأسر برقيها السياسى والاقتصادى والاجتماعى، اجتمعت وكونت المدنية أو الدولة، وقال أن الفرد لاتكمل سعادته الا اذا كان عضوا فى مجتمع سياسى، وأثبت أن وجود الدولة قد سبق وجود الفرد الانسانى، اذ أن الفرد وحده حيوان كباقى الحيوانات، ولم يتميز

عنها الا بالكلام والتفاهم مع إخوانه فى المجتمع الذى ينتسب اليه ، ثم قال إن غرض الدولة توفير السعادة الخلقية والعقلية للفرد، وعلى الاسرة توفير السعادة المادية له ، واقر وجود الرقيق لاكمال هـذه السعادة لأن الناس مختلفون فى القوى الفكرية والقوى العقلية فخلق فريق منهم سيدا ، وخلق فريق آخر مسودا رقيقا ، ومن استاز من الفريق الأول بالعقل وسمو الادراك صلح للحكم ، أما الباقى من هـذا الفريق ، فعليه ان ينفذ أوامر الحكام ، ويطيع ما يشيرون به . وبرهن على ان الرقيق مفيد اذا لم يسىء السادة استعمال سلطتهم ، واباح استرقاق اسرى الحرب اذا كان الفوز فيها نتيجة لسمو المدارك وحسن التدبير لانتيجة للمصادفة او الحظ العاثر الذى لازم المغلوبين وقد شارك ارسطوطاليس بقية بنى وطنه فى الاعتقاد بأن الاغريق قوم ممتازون عقليا عن جيرانهم ، وعلى ذلك لايجوز استرقاقهم بحق .

احتقر ارسطوطاليس كل المهن التى تتصل بانتاج الثروة وقال أنها من أحقر وظائف الأسرة مع اعترافه بضرورتها وخصص الرقيق والأغراب للقيام بها ، أما الوطنى الذى يشتغل بالأمور العامة فيجب عليه أن يبتعد عن المتاعب الاقتصادية ، وكان الاشتغال بالزراعة وتربية الماشية والصيد فى البر والبحر أشرف فى نظره من الاشتغال بالتجارة وأمورها . أما اقراض النقود بفائدة فلم يقره ورآه عملا منافيا للعدالة . يتضح من ذلك أن ارسطوطاليس كان أول مفكر كتب فى الاسس الاقتصادية وخطر شأنها فى النظم السياسية ، اذ قال ، أن توزيع الثروة بين الأفراد من العوامل المهمة التى تؤثر فى شكل الحكومة ، كما أن مهنتهم تؤثر فى كفايتهم وخطتهم السياسية ، وأن الثورات ماهى فى الغالب إلا مشاحنات بين الذين يملكون الكثير من الثروة والذين لايملكون إلا القليل منها .

انتقد ارسطوطاليس مبادئ افلاطون فيما يختص بروابط الأسرة

والتربية العامة والملكية الذاتية ، ومع أنه وافق استاذه فى وجوب كون التعليم والتدريب العام الزاميا ، قد قال إن الغاء روابط الأسرة والملكية الذاتية تضيق حياة الفرد وتمنع الروابط الاجتماعية وهى روابط لها قيمتها . فاهتم بذلك بمصالح الوطنيين وخيرهم كأفراد ، ورفض الفكرة الخيالية القائلة بمصالحهم وخيرهم كوحدة اجتماعية . وقال أن وظيفة الدولة هى توفير أعلى درجات السعادة لمجموعة أفرادها ، ولا تستطيع أن تقوم بمثل هذه الوظيفة إلا اذا منح الفرد قسطا كبيرا من الحرية والاستقلال فى العمل حتى يستطيع أن ينمى قواه على أكمل وجه ، اذ الناس مختلفون كفاية وطلبا للارزاق .

عرّف ارسطوطاليس الدولة بأنها مجموعة من الأفراد الوطنيين، وعرّف الوطنى بأنه الفرد الذى له الحق فى الاشتراك فى شئون الحكم ومظاهره المختلفة، تشريعية كانت او قضائية، اشترا كا فعليا، وكانت مؤهلات الوطنيين فى نظره ان يكون الفرد قادرا على أن يَحكم و يُحكم . أما الطبقات العاملة فيجب ألا تمتع بمزايا الوطنيين اذ ان أعمالها تشغلها عن تنمية القدرة على الحكم

ميز ارسطوطاليس بين الدولة والحكومة : وقال ان الدولة هى مجموع الوطنيين ، اما الحكومة فأنها الفئة التى تأمر ، وتنظم أمور الدولة ، وتتولى الوظائف العامة ، وتملك السلطة العليا . و وضع نظاما خاصا لتوزيع السلطة السياسية والادارية بين الوطنيين حتى تنشأ الحكومة على أفضل وجه . ثم بحث فى الموقع الجغرافى للدولة و فى جوها ، و مواردها الاقتصادية وفى عدد أفرادها ، وفى صفاتهم الخلقية . ثم فصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية و بيّن واجبات كل منها واختصاصاتها .

حاول كثير قبل ارسطوطاليس مثل هيرودوت وتوثيديز وافلاطون تقسيم أنواع الحكومة فميزوا بين حكومة الفرد وحكومة الاقلية، وبينها وبين حكومة الاكثرية، اما هو فأنه قسم أنواع الحكومة تقسيما دقيقا ظل أساسا لأنواع الحكومات حتى وقتنا الحاضر، وحلل الحكومة من جهة عدد الأفراد القابضين على زمامها، وحلل الأغراض التى تعمل على تحقيقها، وميز بين النوع الصالح والنوع الفاسد، وبين الحكومة التى تعمل على اسعاد الجميع، والتى تعمل على اسعاد أفرادها وتحقيق مصالحهم الذاتية.

فاذا كانت الحكومة حكومة فرد يعمل لخير الجميع سميت ملكية. أما اذا كان الفرد يعمل لمصلحته غير مقيد بقانون فان الحكومة تسمى حكومة استبدادية، واذا كانت حكومة أقلية تعمل لخير الجميع سميت حكومة ارستقراطية. أما اذا كانت الاقلية ترعى مصالحها الخصوصية وتعنى الماديات دون العرفان والوطنية فانها تسمى حكومة أوليجركية، وسمى الحكومة التى يشترك فى ادارتها الجميع لخيرهم العام بالحكومة الجمهورية. أما الحكومة التى تسيطر الأكثرية على أمورها، وتحكم البلاد لمصلحة الفقراء فقد سماها بالحكومة الديمقراطية.

وقد عد ارسطوطاليس الحكومة الاستبدادية والحكومة الديمقراطية المتطرفة أسوء أنواع الحكومات. أما أفضل انواع الحكومة فى نظره فهى الحكومة التى تتألف على حسب أخلاق المحكومين وحاجاتهم. واذا وجد فى دولة أفراد ممتازون ومتفوقون إدراكا وخلقا فان أفضل نوع من الحكومة هو الحكومة الملكية والحكومة الارستقراطية. أما وحالة الناس على ما هى عليه من نقص فان الديمقراطية المعتدلة هى أفضل الانواع.

قال ارسطوطاليس بما أن غرض الدولة توفير السعادة العامة، فان الذين يفيدونها ماديا وأدبيا أكثر من غيرهم، يجب أن يتمتعوا بقسط عظيم من

السلطة . وبما أن الفضيلة والكفاية تتوافران فى مجموع الوطنيين أكثر من توافرهما فى جزء منهم ، يجب أن يكون لهذا المجموع الكلمة النهائية فى السلطة ، فله مجتمعا فى جمعيته العمومية أن يقرر الامور الأساسية فى الدولة وأن يعين الحكام ، وأن يسألهم مستعينا فى كل تصرفاته بالقانون ، إذ القانون فوق الجميع ومرجع الجميع .

الدولة الكاملة فى نظر ارسطوطاليس:

ان النضال الحزبى والانقسامات الداخلية التى سادت المدن الأغريقية فى عصر أرسطوطاليس أثرت تأثيرا محسوسا فى نظرياته السياسية . وقال بأن أفضل الدول هى الدولة التى تشمل مدينة وما حولها من أملاك محدودة ويكون عدد أفرادها قليلا حتى يعرف بعضهم بعضا ، ويشتركوا اشتراكا فعليا فى ادارة شئونهم ، ويجب أن تكون المدينة قريبة من البحر حتى تستطيع أن تجلب من الخارج ما تحتاج اليه من المرافق الضرورية ، على شريطة ألا تشتغل بالامور التجارية والبحرية ، وألا يكون بين أفرادها أغنياء مترفون أو فقراء مدقعون ، وأن يكون فيها طبقة وسطى تبث النظام فيها ، وتعمل على تقويتها ، وأن يكون فى الدولة جميع الحرف الضرورية لحياة الافراد ومعيشتهم . أما الوطنيون فلا يشتغلون إلا بأمور الحكم ، أو الشئون العسكرية والدينية ، وينبغى أن يكونوا هم الملاك ، ولديهم متسع من الوقت للتفرغ للقيام بواجباتهم الوطنية . ويجب أن تكون المدينة قادرة على الدفاع عن نفسها والذود عن حياضها ، وألا تهاجم غيرها إلا اذا اضطرت الى الهجوم اضطرارا وأن تستعد للدفاع فان الاستعداد العظيم يمنع التعدى ، أو بعبارة أخرى الاستعداد للحرب أنفى للحرب . ووصف نوع التعليم العلمى الذى يجب على الوطنى أن يتقنه حتى يصير وطنيا كاملا . وقال ان أهم وظيفة للحكومة هى الأشراف على التعليم

وتعميمه . ثم وضع نظاما للزواج والعناية بتربيـة الناشىء حتى يشب قادرا جثمانيا وعقليا على تحمل أعباء التبعات الادارية ، والعسكرية ، والدينية التى يتعرض لها فى حياته الوطنية .

ارسطوطاليس والانقلابات الدستورية والثورية :

إن كثرة الانقلابات الدستورية والثورات السياسية التى حدثت فى بلاد الاغريق فى عصر ارسطوطاليس لفتت نظره اليها ، فحللها تحليلا علميا ووصف أسبابها وسرد تاريخها ، وخصص لها جزءاً كبيرا من كتابه السياسة وقال إن سبب الانتقال من النظام الملكى الى النظام الاوليجركى ، ثم الى النظام الاستبدادى ، ثم الى الحكم الديمقراطى ، هو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى مرت ببلاد الاغريق ، فأن البلاد تقدمت فى هذا المضمار تقدما عظيما . أما سبب الثورات فهو رغبة الأفراد فى المساواة ، والمساواة إما مطلقة أو نسبية ، وترغب الجماهير دائما فى المساواة المطلقة وتسعى للحصول عليها ، فتتطاحن مع الفئة التى تتمتع بحقوق ومزايا اكثر منها ، كما أن الفئة التى تتمتع بالحقوق تتطاحن فيما بينها حتى يحصل كل فرد منها على ما يراه متناسبا مع ثروته وحسبه . ونشأ عن هـذا التطاحن والنضال تغير فى نوع الحكومة من ملكية ، الى ارستقراطية ، والى أوليجركية ثم الى ديمقراطية ولم تنشأ الثورات عن طريق المصادفة أو بسبب المنازعات الشخصية ، بل هى ظاهرة لازمة من مظاهر الدولة وتدرجها اجتماعيا واقتصاديا . ونادى ارسطوطاليس لتجنب هذه الثورات والانقلابات لخير الدولة بتوزيع السلطة توزيعا عادلا ومتناسبا بين الوطنيين ، ووضع نظما واقتراحات عملية لتتبعها الحكومات بأنواعها حتى تتوقى ضرر الانقلابات وتمنعها .

أثر أرسطوطاليس فى النظريات السياسية

تمكن أرسطوطاليس بفضل مركزه وأنه المعلم للاسكندر المقدونى أن يواصل ابحاثه الفلسفية بعيدا عن الاشتغال بالأمور العامة، دارسا أحوال الاغريق دراسة وافية، واستطاع بفضل قوة مقدونية الحصول على كل ما أراد حتى تم بحثه العلمى والفلسفى فى جو ساده السلام، وظللته السكينة، فجنى الخلف ثمار هذا البحث الناضج، كيف لا وقد شق هـذا الفيلسوف طريقا جديدا فى العلوم السياسية ونظرياتها بفضل ما كتبه من المعلومات القيمة الحقيقية عن حياة الاغريق الدستورية، وهو الذى وضع البحث السياسى على أساس منطقى، ودرس الدولة دراسة مستقلة، ولا تزال نظرياته واستنتاجاته صالحة حتى يومنا الحالى، وهو أول من أدرك قيمة العوامل الاقتصادية والجغرافيـة وأثرها العظيم فى نشاط الدولة السياسى ونظامها الادارى، وأول من نادى بأن الدولة يجب أن تحكم حكما أساسه العقل، ومقصده الصالح العام، وأن غرضها توسيع دائرة العرفان، ونشر الفضيلة، وتوفير وسائل العدل للرعية، وليس غرضها التوسع الاستعمارى لملء الجيوب وارهاق العباد من أمرهم عسرا

هذا وقد تأثر كما تأثر من سبقه من الفلاسفة، بالأحوال التى سادت بلاد الاغريق فاعتبر الاغريقى ممتازا عن غيره من بنى الانسان فأقر الرقيق وأخرج طبقات العمال من الاشتراك فى الأمور السياسية. وقال إن مدينـة الولاية الاغريقية هى أفضل أنواع الدول وعمل على رجوع هذا النوع من من المدن بعد أن زال، وقضى الحـكم المقدونى على استقلالها.

وقد اهمل فى بحثه مسائل هامة تشغل بال المفـكر الحديث مثل مسائل

الضرائب والديون العامة ، والقوات البرية والبحرية ، والعلاقات الدولية كما أنه لم يتعرض فى بحثه الى الحقوق المدنيـة التى يجب أن يتمتع بها الفرد فى العصر الحديث ، ولم يعترف بأن الدولة هى المرجع النهائى للقانون .

والخلاصة أن فلسفة ارسطوطاليس كما قال دننج كانت عظيمة الأثر فى الأجيال التى أتت بعده وظلت أثمن فلسفة لدى العلماء والمفكرين حتى انتهت القرون الوسطى .

النظريات السياسية بعد ارسطوطاليس :

اضمحلال بلاد الاغريق السياسى :

دخلت بلاد الاغريق فى طور انحلالها السياسى بعد موت الاسكندر المقدونى وأستاذه ارسطوطاليس ، فأثر هـذا الاضمحلال فى سير الفلسفة السياسية ، ولم تتقدم دراستها إلا قليلا ، إذ ساد البلاد نوع من الحكم بنى على القوة العسكرية ، وظلت الأمور تتقلب فى بلاد الأغريق ، وتتمشى من ردئ الى أردأ حتى تقدمت رومية وقضت على استقلال البلاد قضاء مبرما وخضعت لسلطانها الحكومات الاغريقية المختلفة

وتوصف الفلسفة السياسية الاغريقية أثناء القرنين الثالث والثانى قبل الميلاد بأنها فلسفة ينقصها الابتكار ويعوزها قوة التأثير .

أبيقور وأتباعه والرواقيون

ظهر بعد ارسطوطاليس فيلسوفان وهما ابيقور (Epicurus) وزينو (Zeno) (٣٤٠ — ٢٦٠ ق . م .) وأسسا الفلسفة التى عرفت باسمهما ، ولكنهما لم يتعرضا مطلقا للشئون السياسية .

فقد اليونانى استقلاله الفردى وفقد حقوقه السياسية فى اثناء سيادة

مقدونية وهذا أضعف صفة الوطنية عنده ، وأصبح يفكر فى نفسه لافى وطنه كما كان قديما فتضاءلت فكرة الدولة ، وتقوت فكرة الفردية ، وسادت المصلحة الشخصية مصلحة الجماعة . وهب الكتاب ، متأثرين بما حولهم ، ينادون بأنه لاعلاقة بين الفرد والمصلحة العامة ، وأن وجود الدولة ليس ضروريا لخير الجميع ، كما كان الاعتقاد قديما ، واختفت الفروق التى وجدت بين الاغريقى وغير الاغريقى ، والفروق التى وجدت بين المدينة والأخرى ونظر الأفراد الى أنهم أبناء العالم لا أبناء دولة مخصوصة ووطن معين ، يعمل كل لمصلحته دون غيرها

أثرت فلسفة هذا العصر فى النظريات السياسية بعد ذلك تأثيرا عظيما وقد اتفق أبيقور وتلاميذه مع زينو وأتباعه فى أن السعادة الفردية هى غاية الحياة ولكنهما اختلفا فى تعريف السعادة وتحديد معناها ، وفى طرق الحصول عليها . فقال الفريق الأول باشباع الحاجات الانسانية ، شهوانية كانت أو عقلية ، اشباعا معتدلا . أما الفريق الثانى فقد نادى بكبح جماح العواطف إلا ما كان منها معقولا

أوجب أبيقور واتباعه اطاعة السلطة الحاكمة متى كانت هذه السلطة قادرة على استتباب الامن والسلام فى البلاد بقطع النظر عن شكل الحكومة وقال إن الدولة ترتكز على مصلحة الفرد ، وان أساس العلاقات القضائية والاجتماعية هى مصلحة الفرد . وأن الفرد يطيع القانون مادام يرى فى إطاعته مصلحة شخصية له . وقال أن الحياة السياسية حمل ثقيل ، ويجب على الرجل العاقل أن يبتعد عنها إلا اذا رأى أن بالاشتغال بها مصلحة ذاتية وكانت الحكومة الاستبدادية فى نظره مثلها مثل الحكومة الديمقراطية متى كانت قادرة على القيام بوظيفتها

اما زينو وتلاميذه الذين عرفوا بالرواقيين أخذا من المكان الذى كان يشتغل فيه استاذهم فقد أثرت مبادئهم أثرا مخالفا للأثر الذى أحدثته فلسفة أبيقور وأتباعه إذ نادوا بقوة القانون الطبيعى وبتعظيم هذه القوة حتى تتحقق العدالة للأفراد. وأن الافراد متساوون أمام هذا القانون، ولكل منهم من الحقوق قدر مساو للآخر. وهم اخوان طبيعيا. فيجب أن يكونوا إخوانا فى الوطنية فى جمهورية عالمية. وقد وجدت هذه المبادىء عضدا قويا فى امبراطورية الاسكندر فانها أزالت الفوارق بين مدن الاغريق وازالت الفوارق بين الاغريقى والأجنبى، وأدمجت البلاد وأفرادها فى وحدة سياسية واحدة. ولما تأسست الدولة الرومانية أصبح القانون العام والوطنية العامة من الحقائق العملية. ولاحظ المشترعون الرومان فى تشريعاتهم فكرة القانون الطبيعى والعدالة المشتركة بين الافراد. ولما ظهرت المسيحية عضدت فكرة الاخاء العام التى نادى بها زينو وأتباعه وحملتها الى العصر الحديث

الباب الثانى

النظريات السياسية عند الرومان

١ ـ النظم الرومانية السياسية :

أضافت رومية شيئا قليلا الى النظريات السياسية ومع ذلك قد أثرت نظمها السياسية والقانونية أثراً عظيما فى تدرج الآراء السياسية. وظلت هذه النظم قرونا طويلة، بعد سقوط رومية، أساسا لنظرية الدولة :

كانت رومية عند بدء ظهورها مدينة ولاية تكونت من اتحاد القبائل الكثيرة التى قطنت الروابى والاكمات التى تحيط بها وكانت حكومتها ملكية على رأسها ملك منتخب يساعده مجلس السناتو، وكان رأيه استشاريا وبجانبه جمعية عمومية (The Comitia Curiata) وكانت وظيفتها الكبرى انتخاب الملك. وكان البطارقة أو أشراف رومية دون سواهم هم الذين يشتركون فى الحياة السياسية، ويتمتعون بالسلطان والنفوذ فى البلاد. أما عامة الشعب «البلبيان» فكانوا لا يشتركون فى أى مظهر من المظاهر السياسية، ولكنهم جاهدوا بعد ذلك حتى نالوا بعض الحقوق المدنية والسياسية وشاركوا البطارقة فى سلطانهم، وتكونت جمعية عمومية جديدة (The Comitia Centuriata) من العنصرين قبل انتهاء الحكم الملكى من رومية فى (سنة ٥١٠ ق.م)، وأعلن الحكم الجمهورى فيها واستمر النزاع بين طبقتى الشعب (الاشراف والسوقة) قائما نحو قرنين من الزمن، وانتهت

هذه المعركة الطويلة باندماج الطبقتين إحداهما فى الثانية ، وتكون منهما عنصر وطنى واحد يتمتع افراده بجميع الامتيازات السياسية والمدنية على قدم المساواة

سقط الحكم الملكى فى رومية ، وورث سلطة الملك العسكرية والمدنية قنصلان ينتخبان كل سنة من بين البطارقة تنتخبهما الجمعية العمومية وقد انتخب حكام آخرون من طبقة البطارقة أيضا لمساعدة القنصلين فى الشئون القضائية والادارية ، وقد أبيح الحكم الدكتاتورى عند تعرض البلاد للغزو الاجنبى أو للثورات الداخلية

جعلت طبقة البلبيان الاشتراك فى الامور السياسية الغرض الذى ترمى اليه فهبت مجاهدة لنيل هذا المأرب ، ووضعت لها دستورا خاصا بها فكانت لها جمعية عمومية (The Concilium Plebis) قراراتها نافذة ومحترمة من جميع افراد هذه الطبقة ، وكانت هذه الجمعية هى التى تعين الموظفين من أبناء الطائفة يديرون أمور الحكم تحت أشرافها ، ووجد على رأس الموظفين موظف يسمى التربيون وكان من حقه التدخل فى أمور حكومة البطارقة لصالح السوقه وله أن يبطل أى قرار يراه مضرا بمصالح أبناء طبقته

ولما اندمجت الطبقتان تحولت هذه الهيئات الى هيئات نظامية معترف بها فى دستور الجمهورية ، فأصبحت جمعية البلبيان العمومية بتوالى الايام هى الهيئة التشريعية فى البلاد ، وقصر عمل الجمعية العمومية الاصلية على انتخاب القنصلين ومراقبة أعمالهما والمرجع الاعلى فى القضايا الجنائية ، ولها القول الفصل فى مسائل الصلح والحرب . أما جمعية البطارقة القديمة فأصبحت تتصرف فى الشئون الدينية الصغيرة . وظل مجلس السناتو معقل البطارقة ، فتألف من الافراد الذين شغلوا الوظائف الرئيسية فى الدولة عندما اندمجت الطبقتان ، وكانت وظيفته استشارية ، من الوجهة النظرية ، أما من الوجهة

العملية فكان اختصاصه واسعا ، اذ أدار الأمور المالية ، وراقب الامتيازات السياسية والاجتماعية للافراد ، وأدار العلاقات الخارجية مع الحلفاء ، والدول التى خضعت لسلطان رومية ، وقد ازدادت سلطته بتقدم الامبراطورية .

استطاعت رومية بعد أن سوت مشاكلها الداخلية أن تمد حدودها ، وتوسع نفوذها ، وتبسط سلطانها على ماجاورها من الامم والبلدان ، شرقا وغربا ، وكان من نتائج هذا التوسع ان ضعفت الحكومة الديموقراطية فى المدينة الرئيسية ، ووقف تقدمها ، وحل محلها نوع من الحكم الامبراطورى الاستبدادى ، فضمت اليها الولايات الايطالية أولا ، واعترفت لبعض منها بالسيادة والاستقلال الذاتى ، وعاملتها كحلفاء لها ، أما بعضها الآخر فقد تولى أمور الحكم فيها نفر من المستعمرين الرومان أو تولاه حاكم رومانى أطلق عليه اسم بريفكت (Prefect) . وكان لا يتمتع بالمزايا السياسية الا الوطنيون الذين يسكنون رومية . ومنحت عددا من حلفائها بعض الحقوق السياسية . وفى سنة ٩٠ ق . م . نال كل الوطنيين الذين يقطنون جنوبى نهر البو الحقوق الوطنية بعد ثورة خطيرة

انتصرت رومية على قرطاجة ، وسادت البحر الأبيض المتوسط ، وحكمت البلدان والاقطار خارج شبه جزيرة ايطاليا ، ولم يأت القرن الأول قبل الميلاد حتى كانت تحكم البلاد والامصار من الفرات شرقا الى الجزر البريطانية شمالا ، ومن الصحارى الكبرى فى افريقية جنوبا الى حدود نهر الرين والدانوب فى أوربا الوسطى . وتحولت رومية من مدينة ولاية الى مدينة امبراطورية ، وتحول معها نوع الحكم من ديمقراطية الى امبراطورية .

قسمت رومية املاكها الى مقاطعات ، وأرسلت الى كل مقاطعة حاكما من قبلها ، يتمتع بجميع السلطة المدنية والسياسية ، ويتصرف فى شئون البلاد كما يرى . ولم يكن للاهالى فى المقاطعات قبله اى حق غير توجيه التهمة اليه

عندما يستبدل به غيره، ولانتشار الرشوة فى العاصمة، وبسبب انغماس الرومان فى الترف وفى الملاهى والملاذ، ضعفت الادارة المركزية، واصبح هذا الاتهام لاقيمة له، ومال الحكام فى الاقاليم إلى الظلم والاستبداد وعلت شكوى الناس فانتهز يوليوس قيصر الفرصة واستعان بالجيش والناخبين فى رومية وأقام نوعا من الحكم العسكرى المطلق على انقاض الحكم الجمهورى، ومهد الطريق أمام أغسطوس فقضى على الجمهورية ونصب نفسه امبراطورا.

تولى الامبراطور السلطة، وأدار شئون الحكومة، وفقدت الجمعيات العمومية، شيئا فشيئا، ما كان لها من السلطة القضائية والتشريعية، وما كان لها من الحقوق الادارية مثل انتخاب الموظفين والحكام

أما مجلس السناتو فقد بقى له شيء من السلطان فى الامور التشريعية، وكانت قراراته نافذة ومحترمة ولكن كان يعمل وفق مايراه الامبراطور، فكان يحترم مايقترحه، ويقر أوامره ومايصدره من المراسيم التى اصبحت بتوالى الزمن كأنها قوانين أصدرتها الهيئات التشريعية. وتمت وحدة الامبراطورية باستعمال اللغة اللاتينية اللغة الرسمية فى انحاء الامبراطورية وباتباع نظام تشريعى واحد. وفى نهاية القرن الثانى بعد الميلاد أبطلت الفوارق المدنية، ، وقف الافراد فى انحاء الامبراطورية على قدم المساواة أمام حكم الامبراطور، ونظر الجميع اليه بأنه مصدر القوة ومنبع التشريع فحلت بذلك نظرية الحكم بالتفويض الالهى محل نظرية ان الامة مصدر السلطات.ولما انتشرت المسيحية فى انحاء الامبراطورية واعتنقها الكثيرون اعتبر الوطنيون الامبراطور خليفة الله فى الارض وان الاصلاحات الادارية التى قام بها كل من الامبراطور ديكلتيان (Diocletian) والامبراطور قسطنطين حول سنة ٣٠٠ م تنطق بتقرير الفكرة الامبراطورية واختفاء

الفكرة الشعبية. وسادت الامبراطورية فكرة التوحيد السياسى والنظام والخضوع الى القانون العام وغير ذلك من الآراء الرومانية التى حلت محل الآراء الاغريقية وهى الديمقراطية والحرية والاستقلال الذاتى. واستطاعت الامبرطورية الرومانية أن تتمم عمل مقدونيا وتخضع سكان العالم المتمدين وتجعلهم يطيعون نظاما واحدا وتشريعا واحدا مصدره الامبراطور.

استتبت فكرة الامبراطورية واستقرت فى النفوس، واختفت فكرة الاستقلال السياسى فاختفت معها دراسة النظريات السياسية من الوجهة العلمية، وظلت مختفية اللهم الا فى فترات قصيرة، حتى نهضت اوربة علميا فى القرون الوسطى

٢ ـ وصف النظريات السياسية الرومانية

استمد الرومان بصفة عامة آراءهم الفلسفية من الاغريق لأن مبادئ الرواقيين كانت محبوبة لديهم ولم يوجد من بين كتاب الرومان من أوجد نظاما للفلسفة السياسية فى الامبراطورية الرومانية كما فعل ارسطوطاليس فى بلاد الأغريق، وكل الذى عمله الكتاب أن طبقوا بعض المبادىء الفلسفية الاغريقية على طرائق الحكم والتشريع فى الامبراطورية، فأوجدوا من حيث لايشعرون مبادىء جديدة فى الفلسفة السياسية مثل فكرة القانون الايجابى وهذا اشتمل على فصل السياسة عن الاخلاق، وعلى الفكرة النظرية للدولة، وعلى نمو فكرة الشخصية القضائية، وعلى فكرة سيادة الدولة السياسية وحقها فى أن تشرع القوانين

لم يقل الرومان باندماج الفرد فى الدولة كما قال افلاطون، ولم يعترفوا بعدم ضرورة الدولة كما قال أبيقور وأتباعه فى تعاليمهم، بل فصلوا بين الدولة والفرد، وقالوا بأن لكل منهما حقوقا، وعلى كل منها واجبات معينة. وقالوا

أن الدولة ضرورية وطبيعية للوجود الاجتماعى، ولكنهم جعلوا الفرد مركز الفكرة القضائية، وقالوا إن أهم أغراض الدولة هو العمل على حماية حقوق الفرد. فاعتبروا الدولة كأنها شخصية قضائية تستعمل سلطانها فى حدود معينة، واعتبروا الفرد كانه شخصية قضائية ايضا، له حقوق قبل الآخرين تحفظه من اعتدائهم ومن اعتداء الحكومة عليه، وعلى أساس هذه الفكرة شرع الرومان قوانينهم الخاصة

كانت الحكومة منبع الحقوق القضائية، وكان الناس كوحدة سياسية مصدر النفوذ والسلطان، فاستمد الملوك الاقدمون، واستمد الحكام فى عصر الجمهورية، واستمد الاباطرة، من الوجهة النظرية، سلطتهم من الوطنيين، وكانوا وكلاءهم ومسئولين أمامهم. وكانت لارادة الامبراطور قوة القانون لان الناس نزلوا له، من وجهة نظرهم ايضا، عن سلطتهم، وتمتع الوطنيون بجميع الحقوق السياسية على قدم المساواة وانحصرت السلطة فيهم مجتمعين

كانت لفكرة التعاقد الاجتماعى شأن عظيم فى نظرية الرومان القضائية ورأى الرومان، كأخوانهم الاغريق من قبل، أن الدولة نظام طبيعى، وأنكروا أن الناس تعاقدوا ليكونوا وحدة سياسية ولكنهم أقروا التعاقد الحكومى الذى نزل الناس بمقتضاه عما لهم من سلطة الى من اقاموهم حكاما عليهم، فكان الحاكم متى تعين، مطلقا فى حدود واجباته القانونية وكان الناس لايستطيعون أن يستردوا ماقد وهبوه له من الحقوق والامتيازات، وبذلك قضى الرومان على نظرية حق الفرد فى الثورة، ويتضح من هذا أن نظريتهم فى التعاقد الحكومى شابهت نظرية هوبز فى التعاقد وهى النظرية التى حاولت أن تبرر نظام الحكم المطلق

كانت تشرع القوانين الجديدة فى رومية فى أكثر الاحايين بشكل اتفاق بين الحكام والناس مجتمعين فى جمعياتهم العمومية وذلك بعرضها بوساطة

الحكام على الجمعيات لأقرارها أو رفضها ، ولم يفرض القانون فرضا على الناس بل يشرع بعد مفاوضات و اتفاقات سابقة بين الفريقين ، فكان اذن نتيجة تعاقد ، كما ان العبادة الدينية كانت أيضا نتيجة تعاقد ، فكان على الناس ان يقوموا بتأدية فرائض دينية للآلهة منتظرين من وراء هذه العبادة والقيام بالفريضة خيرا من الآلهة . هذا وقد ساد أيضا التعاقد بين الافراد فى معاملاتهم الخصوصية

٣ — نظرية الرومان فى القانون :

نمت فكرة الرومان القانونية شيئا فشيئا ، وكانت القوانين الرومانية الأولى خليطا من الاوامر الدينية ، والعادات المرعية ، والتقاليد الاهلية ، وظلت على حالها هذه حتى دونت حوالى سنة ٤٥٠ ق.م. فى الالواح الاثنى عشر . ويعد تدوينها ابتداء عصر جديد فى نمو الفكرة القانونية اذ عد الخروج على القانون جرما فى حق الدولة ، لافى حق الآلهة كما كان قديما ، ونظر الناس الى القانون بأنه بشرى فى أصله ، وليس روحانيا ، وانه المعبر عن ارادة الدولة ، وليس المعبر عن ارادة الآلهة ، وبذلك سادت الروح السياسية الروح الدينية ، واصبح القساوسة خدام الدولة

اشتملت القوانين المدونة فى الالواح الاثنى عشر من الوجهة النظرية على جميع القوانين الخصوصية الرومانية وكانت هذه القوانين لاتغير الابتفسير مادون أو باضافة مواد جديدة بعد ان يقرها الوطنيون فى جمعياتهم العمومية وبهذه الطريقة تقرر المبدأ بأن القانون الرومانى يمثل ارادة الدولة اذ هى التى تقترحه وهى التى ترفضه

ادخل الرومان عناصر قانونية جديدة على قانونهم الاصلى باتساع سلطانهم

فاصبح القانون جامعا شاملا ، واتخذته اوربا بعد سقوط الامبراطورية الرومانية اساسا لنظامها القضائى . وقد أدخل الرومان تعديلاتهم القانونية تدريجا . فرأس السلطة القضائية المدنية فى القرن الرابع قبل الميلاد موظف (Praetor) وهـذا اضطر بحكم وظيفته الى تفسير القانون وأدخل فيه مبادىء جديدة ، وكان هذا الموظف ينشر بيانا بالسياسة التى يتبعها فى عمله عند بدء تعيينه ، وأصبحت هذه البيانات سوابق قضائية يرتبط بها الخلف ، فاتسعت المواد القانونية بما أدخل عليها من التفسيرات والبيانات السابقة الذكر

بسطت رومية سلطانها على ماجاورها من البلدان ، وتقدمت التجارة الخارجية ، وكثر عدد الاجانب النزلاء فى رومية ، واتسعت دائرة الاعمال اتساعاعظيما ، فأقيم موظف قضائى آخر فى القرن الثالث قبل الميلاد يساعد زميله ، واختص بالفصل فى القضايا التى تقع بين بعض الاجانب وبعض ، وقد اقتضى هذا العمل تشريعا جديدا يطابق عادات الأجانب ومعاملاتهم المختلفة ، وقد ترك للقاضى الحق فى ادخال مايراه من المواد وفى تفسير مواد القانون تفسيرا يطابق مايفصل فيه من القضايا . وقد اضيفت هذه التشريعات والتغيرات القانونية الى القانون الرومانى الأصلى . وتكون من العنصرين قانون جامع شامل ، يعتمد على الطبيعة البشرية ويطابق حاجات الناس على اختلاف مشاربهم وجنسياتهم فى كل زمان ومكان

اتسعت دائرة القانون اتساعا آخر عندما منح الاباطرة علماء القانون حق الافتاء فى الدعاوى القضائية الخلافية التى تنشأ فى أنحاء الامبراطورية ، وقد أصبحت هـذه الفتاوى روابط قانونية لها قوة القانون . وكان علماء القانون يبحثون فى وجهات النظر المختلفة بحثا قضائيا دقيقا قبل أن يصدروا فتاويهم

وعلى مدار بحثهم هذا تأسس نظام التشريع العلمى فى رومية ، وان قانون جستنيان ماهو الاثمرة من ثمرات افكارهم الناضجة

تأثر هؤلاء العلماء فى بحثهم بمبدأ الرواقيين فى القانون الطبيعى اذ وجدوا أن فكرة الاخاء العام التى نادى بها هؤلاء الفلاسفة من أسمى الفكر وأقومها ، عندما بحثوا الشئون العلمية فى العالم المتمدن

استمدت الكنيسة الرومانية الكاثوليكية نظمها وقوانينها الدينية من القانون الرومانى ، وتأثرت ادبيات القرون الوسطى به تأثرا عظيما . ولما احييت دراسة القانون الرومانى فى أواخر القرون الوسطى عول فريق من الكتاب على المبدأ القائل بان ارادة الامير هى مصدر القانون منفصلة عن الفكرة الرومانية القائلة بان الامير وكيل الناس ، واتخذوا ذلك المبدأ سلاحا يعضدون به مذهبهم القائل بسلطان الامير القومى ويؤيدون فكرة الملكية المطلقة، واتخذ فريق آخر من الكتاب مذاهب علماء القانون الذين تأثروا بآراء الرواقيين التى نادت بان الافراد متساوون فى الحقوق الطبيعية وأنهم ولدوا أحرارا ، سلاحا يعضدون به مذهبهم القائل بنظرية العقد الاجتماعى، وعضدوا الحرية والثورة والديمقراطية. وأخيرا تأثر جروتيوس (Grotius) بالقانون الرومانى تأثرا عظيما ، واتخذه أساسا لنظريته فى القانون الدولى

٤ - بوليبيوس (Polybius)

كان بوليبيوس (٢٠٤ - ١٢٢ ق.م) من ساسة الاغريق الذين أداروا اتحاد المدن الاغريقية تحت زعامة أكيا (Achaean Leagne) بعد سقوط مقدونية واستيلاء رومية على بلاد اليونان وكان من رأيه أن يتبع خطة سلبية ضد رومية مخالفا بذلك زعماء الاتحاد الآخرين الذين شجعوا

الاندماج فى الدولة الرومانية وقد أخذ رهينة وحمل الى رومية عقب الفتح وفيها عرف دستور رومية واختلط بساستها . وقد أرسلته الحكومة الرومانية غير مرة الى بلاد الاغريق فى بعثات سياسية وقضى معظم وقته فى السياحة والتنقل يجمع المعلومات ويدرس ما يراه وألف كتابا نفيسا سماه تاريخ رومية

كتب هذا الكتاب عندما كانت الجمهورية الرومانية فى أوج عظمتها ولم ير من العيوب التى ظهرت فى نظامها الحكومى شيئا . وكان غرضه أن يظهر فى كتابه عظمة رومية ويشرح الاسس التى بنيت عليها والاسباب التى ادت اليها ويقتفى اثر الخطوات التى خطتها للوصول الى مجدها حتى اصبحت سيدة العالم المتمدين ثم يشرح الاسباب التى تذيعها رومية فى حكم الولايات الخاضعة لها . كتب وهو يحاول ذلك عن أصل الدولة ومنشئها ووصف انواع الحكومة المختلفة وعالج التغييرات والاطوار الطبيعية التى تمر بالدولة ،ثم حلل دستور رومية وقال إن نظامها الدستورى تكوّن من جملة عناصر حكومية كان من شأن كل واحد منها ان يخفف من حدة الآخر ويلطف تطرفه ، فأمنت بذلك شر الفساد الذى يتسرب عادة الى الدولة ذات النظام الفردى ويقضى عليها

قسم بوليبيوس أنواع الحكومة كما قسمها فلاسفة الاغريق من قبل الى ملكية وأرستقراطية وديمقراطية ، وقال باحتمال وجود كل نوع منها صالحا أو فاسدا ، واعتقد أن الدولة لابد أن تمر بهذه الانواع بالتتابع ، وان كل نوع يحمل معه عناصر الفساد التى تقضى عليه فى النهاية ، وقال أن الحكم الملكى كان أول انواع الحكومة وهو مبنى على القوة والقهر ، ولما تقدم الناس وعرفوا فوائد الحكومة ،وفهموا معنى العدل والنظام خضعوا له مختارين طيبة انفسهم

مادام الملك يحكم مراعيا مصلحة المجموع ، متبعا قواعد العدل ، ولكنه عند ما مال الى الاستبداد والظلم تحولت الملكية الى استبدادية ، فتألفت المؤامرات وقاد رؤساء الشعب المتامرين وأسقطوا الحكومة المستبدة ، وأقاموا حكومة أرستقراطية ، وظلت قائمة حتى استبدت هى أيضاً وأصبحت أوليجركية فثار الناس مرة أخرى وأسقطوها ، وجعلوا من أنفسهم حكاما عليهم يحكمون لمصلحتهم ، فتكونت الحكومة الديمقراطية ولكن ما لبثوا أن تنازعوا ففشلوا ، وتغلب الاغنياء على الجماهير الجاهلة بالرشوة ، وازداد الظلم وعم الفساد ، وانقلبت الديمقراطية الى فوضى ، فقام فرد قوى واستخلص الحكم لنفسه مستعينا بمعاضدة العناصر الشعبية الساخطة على الفوضى ، وأسس حكم الفرد وابتدأت الحلقة الحكومية مرة ثانية

عضد بوليبيوس نوعا مختلطا من أنواع الحكومة التى ذكرها ورأى أن فى قيام هذا النوع ضمانا للدولة واستتبابا للأمن فيها وتمثل بدستور ليكرغوس الذى اتبعته اسبرطة وبالنظام الحكومى الذى اتبعته رومية وقال إن القناصل تمثل العنصر الملكى فى الحكومة ، وتمثل السناتو العنصر الارستقراطى ، وتمثل الجمعيات العمومية العنصر الدمقراطى ، وقال إن كلا من هذه العناصر يمنع الآخر من التطرف وفى التطرف موت للحكومة

يتضح من هذا أن بوليبيوس كان أول كاتب نادى بأفضلية الحكومة التى تتكون وتتألف من عناصر مختلفة والتى يوجد فيها ضمانات تمنع تطرف الهيئات الحكومية المختلفة

٥ — شيشيرون (Cicero) (١٠٦ - ٤٣ ق م)

ساد الاضطراب الجمهورية الرومانية فى عصرها الأخير وتنازع الافراد أمرهم فيما بينهم ، وقامت الحروب الأهلية وظلت قائمة حتى قضت على

النظام الجمهورى، ودل نظام توزيع السلطة بين هيئات متعددة وهو النظام الذى أيده بوليبوس على عجزه فى اداء مهمة الحكم، وأنه نظام لا يصلح فى زمن الاضطرابات والثورات. ولما تقدمت الجمهورية وتقلبت أمورها الاقتصادية باتساعها انقسم الرومان الى طبقتين كبيرتين، وهما طبقة النبلاء الاغنياء، وطبقة الشعب الفقراء، وقام بين الطبقتين نزاع قوى ماثل النزاع الذى قام بين البطارقة والسوقة قديما، وتألف مجلس الشيوخ (السناتو) من الطبقة الأولى، ومثلت الجمعيات العمومية الطبقة الثانية، واشتد التنافس بين العنصرين فقامت الحرب الأهلية. وانتهز بعض الافراد الممتازين مثل ماريوس وسلا وبومبى وقيصر الفرصة وتملكوا على التعاقب زمام السلطة فمهدوا الطريق أمام ظهور حكم الفرد وتكوين الامبراطورية

لم تتقدم الآراء السياسية فى وسط هذا الاضطراب وظلت جامدة وجاء شيشيرون وكان أخطب أهل زمانه وأبلغهم بيانا وأقواهم حجة وأخذ يدعو أبناء وطنه الى الخلود الى السكينة، والابتعاد عن الفوضى، والاستمساك بأساليب الحكم السابقة ويجد الباحث فى خطبه ورسائله بعض الآراء القيمة عن طبيعة الدولة وطبيعة القانون وقد تأثر المشترعون بهذه الآراء فى عصر الامبراطورية تأثرا عظيما كما تأثر بها الكتاب الذين كتبوا فى صدر المسيحية

ألف شيشيرون كتابا سماه الجمهورية ونحا فيه نحو افلاطون فى جمهوريته وعرف فيه مبدأ العدل من الوجهة الخلقية النظرية وحاول أن يثبت فيه ما يعتقده أن يكون الدولة الكاملة وتأثر بالاحوال التى أحاطت به واتخذ الحكومة الرومانية القائمة مضربا لمثله وأساسا لبحثه وتحليله فقال ان الدولة نتيجة طبيعية لغرائز الانسان الاجتماعية، فاتفق بذلك مع الرواقيين فى مبدئهم القائل بأن الدولة نظام طبيعى، وخالف أبيقور وأتباعه

الذين قالوا بأن الدولة نظام صناعى أوجبه حب الذات ودعت اليه المصلحة الضرورية ، ولكنه خالف الرواقيين فى اعتباره الدولة نظاما سياسياً منفصلا عن الجماعة البشرية ، وأن الحكومة غير الدولة واضعا السلطة السياسية العليا فى أيدى أعضاء الدولة مجتمعين ، وتقوم الحكومة بوظيفتها كوكيلة عن الدولة. اتبع شيشيرون مثل بوليبوس فى تقسيم أنواع الحكومات وقسمها الى ملكية تأتى بعدها الحكومة الارستقراطية ثم تعقبها الحكومة الديمقراطية ، وقال ، ان لكل مزايا، وأن كلا منها عرضة للفساد ، وهذا مما يؤدى الى قيام النوع الفاسد منها ثم الى سلسلة من الثورات وفضل نوعا مختلطا من الحكم يشتمل على المزايا فى كل نوع من الانواع السابقة الذكر ، وقال ان نظام الحكم الجمهورى الرومانى يعد المثل الاعلى لنظام توزيع السلطة بين الهيئات المختلفة بطريقة تمنع استبداد كل منها حتى تكون الحكومة قوية وصالحة

كتب شيشيرون فى القانون الطبيعى وتعد كتاباته فى هذا الموضوع من أنفس ما كتب فقال متبعا تعاليم أفلاطون فى أن الحق والعدل خالدان وتعاليم الرواقيين فى وجود قانون عام فى الطبيعة، وقال إن القواعد الخلقية التى يتبعها الفرد فى حياته الخاصة يمكن اتباعها وتطبيقها فى الحياة السياسية العامة ، ونادى بأن القانون الحقيقى هو القانون الذى يتفق مع العقل القويم وينبنى على الحجة الصحيحة، ويتمشى مع الطبيعة ويكون عاما وخالدا، وقال وهو يؤيد القانون الطبيعى ان الخالق يحكم الطبيعة وأن الانسان خلق فى أحسن تقويم ، وأنه يمتاز عن سائر الكائنات بالعقل فهو من هذه الوجهة يشبه الخالق وله نصيب فى مبادىء الحق والعدل وهما عنصران من عناصر القانون الذى يحكم الخالق الكون بمقتضاه ، وكل انسان يمتلك طبيعيا

الشعور بالحق والعدل إذ الناس جميعا متحدون فى الخلقة ، ومتشابهون فى التكوين العقلى ، وعلى ذلك فالقانون الطبيعى هو مصدر الحقوق جميعها وهذا القانون هو الحكمة الخالدة التى تحكم العالم ، أما ماعداه من القوانين البشرية والتشريعات المختلفة فيجب ألا يطلق عليها اسم القانون إلا اذا اتفقت مع القواعد الخلقية الطبيعية، ويجب أن يهمل ماخالف هذه القواعد

حض شيشيرون الرومان على التمسك بأهداب الوطنية والعدل، وكتب مسترشدا بهذه الآراء الفلسفية قانونا دستوريا مفصلا يتفق مع قانون الطبيعة سماه (De Legibus) وقد فقد هذا القانون ولم يبق منه الا نتف صغيرة مبعثرة

كان أثر شيشيرون فى سير الفلسفة السياسية ضئيلا ولكن ظلت آراؤه فى تكوين دولة واحدة من جميع دول العالم المتمدين يسودها قانون عام واحد محور الآراء السياسية طول القرون الوسطى

٦ — نظرية الرومان فى العلاقات الدولية :

كانت نظرية الرومان فى العلاقات الدولية أولية وابتدائية أكثر من نظرية الاغريق فيها، فنظرت الى فكرة الحرب الأولى بأنها العلاقة الطبيعية بين الدول ، ولكنها لم تكتف فى معاهدات الصلح التى عقدتها مع أعدائها بانهاء حالة الحرب ، بل حاولت أن تتحالف معهم وتوجد لها روابط دائمية بينها وبينهم، وقد عاملت جيرانها بعد أن قهرتهم على قدم المساواة فى المبدأ ثم أضافت مواد جديدة الى شروط المعاهدات حفظت فيها لها نوعا من السيادة عليهم، وكان الرومان مع النزلاء الأجانب اكثر سخاء من الاغريق معهم ، وكانوا أقل شرها من وجهة المنافع المادية يطبقون قوانينهم وآراءهم القضائية فى معاملاتهم المختلفة، وكانوا لا يعلنون الحرب الا بعد مراعاة القواعد

الدينية والمبادئ القانونية واتبعوا الأساليب السياسية والدبلوماتيكية فى تكوين امبراطوريتهم، ولم يكتفوا بالقوة دون غيرها فكانوا يبذرون بذور التفرقة بين جيرانهم، ويساعدون الضعيف على القوى حتى يضعفوا القوى ويحكموا الاثنين معا

استخدمت رومية مواردها بنوع من الدقة، وكانت تستعين بموارد حلفائها كلما استطاعت الى ذلك سبيلا، وكانت تستقبل الوفود والبعثات السياسية الأجنبية من الشرق والغرب، كما أنها حاربت الالمان النازلين على حدودها الشمالية ونظرت اليهم كأنهم قوم متوحشون ولم تعترف لهم بوجود سياسى، بل قصرت تطبيق قوانينها على حلفائها

إن قيام الامبراطورية الرومانية مهد الطريق أمام ظهور القانون الدولى إذ أن نظمها أوجدت فى النفوس احتراما لرئيس واحد وخضوعا لقانون واحد وأزالت الفوارق بين الدول، وقضت على النظرية القائلة بأن الاجانب أعداء وأنهم دون الوطنيين فى المرتبة والمركز الاجتماعى والسياسى، وقد اتخذ الكتاب السياسيون الذين كتبوا فى القانون الدولى فى أواخر القرون الوسطى ما ورثوه من الآراء الرومانية أساسا لنظرياتهم، وظهرت فكرة تكوين عصبة من الأمم ترتبط بقواعد قانونية معينة شيئا فشيئا بعد ذلك

٧ — أثر النظريات الرومانية فى سير الفلسفة السياسية :

تضامنت الآراء السياسية مع الآراء الاغريقية والنظريات السياسية واتمت كل واحدة منهما النقص الذى وجد فى الأخرى، فنادت الاراء الأغريقية بالحرية الفردية والديمقراطية، ونادت الرومانية باتباع القانون والنظام والتوحيد السياسى، وقد ظهر ضعف الاغريق فى عجزهم عن تكوين وحدة سياسية قوية، وفى مشاحناتهم الداخلية وحروبهم بعضهم مع بعض

وذلك مما أدى الى دمارهم وفقدان استقلالهم . أما الرومان فقد اتحدوا داخليا وبسطوا نفوذهم على جيرانهم فى الغرب ، وقضوا على الاستقلال الذاتى فى مدن الولايات ، وكونوا منها امبراطوية قوية ولما أرادت رومية أن تقرر النظام والسلام والتوحيد والقانون العام قضت على الاستقلال الفردى والديمقراطية وأظهرت فضل الحكومة المركزية ، وكما أن الحرية تحولت الى فوضى فى بلاد الاغريق استحال كذلك النظام الى استبداد فى بلاد الرومان ، ورفض الرومان التجديد وعملوا على ابقاء الحالة الراهنة جهد طاقتهم .

كانت آراء الاغريق فى الحرية الفردية والديمقراطية الشعبية لا يمكن تطبيقها الا فى مدن ولايات صغيرة ، كل منها يكوّن وحدة سياسية مستقلة عن الأخرى ، ولذلك كانت اراء الرومان من الوجهة السياسية ضرورية للقضاء على المنافسات المحلية والفوارق الاجتماعية . وقد أدت هذه الاراء كما تقدم الى ظهور المبادىء الحديثة من وجهة السلام العام والاخاء العام وغير ذلك من المبادىء التى نسمع عنها كل يوم والتى هى غاية السياسى ومثله الأعلى فى الوقت الحاضر . أضافت رومية مبادئ جليلة فى الادارة الاستعمارية والبلدية ، وأن القانون الذى نظم الاحوال فى الولايات التى خضعت لها وربطها بالدولة الرئيسية استمر نبراسا يستضىء به الساسة زمنا طويلا بعد سقوطها ، واستعملت لغتها وطبقت قوانينها فى البلاد التى تأسست على انقاضها ، واشتقت الكنيسة المسيحية نظمها الادارية والقضائية منها ، واخلاصة أن ظلت اراء رومية السياسية ونظمها الدستورية ذات أثر فعال فى دول أو ربا مدة قرون طويلة وأجيال كثيرة .

الباب الثالث

النظريات السياسية فى بدء القرون الوسطى

١ — المسيحية فى الدولة الرومانية :

تأثرت الحياة السياسية فى الدولة الرومانية بمظهرين جديدين وهما انتشار المسيحية بين ربوعها ، وإغارة الأمم المتبربرة على أملاكها والقضاء على استقلالها ، ولم يظهر للأفكار التيوتونية أثر يذكر فى الفلسفة السياسية إلا فى نهاية القرون الوسطى، أما المبادىء المسيحية ونظام الكنيسة المسيحية فكانت المحور الذى دار عليه البحث السياسى فى تلك الازمنة ، وتناول كتاب السياسة المسائل الدينية وما تفرع منها بالنقد والتحليل والتعليق

ظهرت المسيحية فى عصر الامبراطورية ، وعاضدت مبادىء الرواقيين ونادت بالمساواة بين بنى الانسان ، واعترفت بحقوق الفرد واصبحت هى الدين الرسمى للرومان فى عصر قسطنطين ، وانتشرت بعد ذلك بين الامم المتبربرة التيوتونية ولكنها مالبثت أن اختلطت بالأمور السياسية ، وأدار الامبراطور الأمور الدينية كما أدار الامور السياسية واستمد رجال الدين سلطتهم منه ، ولما انقضت فترة الاباطرة العظام وحل محلهم أباطرة ضعاف ظهر فريق ممتاز من بين رجال الدين لفت النظر اليه وحفظ للكنيسة مقامها ، وظلت نظم الكنيسة وقوانينها محترمة ونافذة بعد سقوط الامبراطورية الغربية وسقوط قوانينها ونظمها معها

بقيت الكنيسة الرومانية ممثلة للتقاليد الرومانية القديمة وبذلت جهدها

لنشر مبدأ التوحيد فى أثناء الفوضى التى سادت العالم الرومانى بعد سقوط الامبراطورية، واضطرت بحكم الاحوال الجديدة الى أن تزيد فى اختصاصاتها وواجباتها السياسية لتدافع عن املاكها وعن مبادئها، ولتحفظ الأمن والسلام فى الاقطار التى تخضع لسلطانها، فأصبح الاساقفة موظفين فى الحكومة التى قامت على أنقاض الامبراطورية. وحكم كثير منهم مدنا ذات شأن عظيم واعترفوا بسيادة أسقف رومية السياسية والدينية، أما فى الكنيسة الشرقية فقد ظل رجالها خاضعين للامبراطور واشتغلوا بالبحوث الفلسفية الدينية فى موضوعات لاقيمة لها

٢ — قيام البابوية :

انفصل رجال الدين عن باقى الطبقات الاجتماعية، وتمتعوا بحقوق وامتيازات وانقسموا فيما بينهم الى طبقات ودرجات، فكان أكبر موظف فى أكبر كنيسة فى المدينة يسمى أسقفا وكان لهذا الاسقف شىء من النفوذ والسلطان على الاساقفة فى المدن الصغيرة فى مقاطعته، ولما أصبحت المسيحية الدين الرسمى فى الامبراطورية أصبح أسقف رومية مستشارا للامبراطور فى الامور الدينية، وكان من اختصاصه أن يفصل فى المسائل الدينية المختلفة فى انحاء الامبراطورية التى ترسل للامبراطور للفصل فيها وأخذ الناس ينظرون اليه فى مختلف الاقطار بأنه خليفة القديس بطرس الذى أسس كنيسة رومية، ولما انتشرت المسيحية فى غرب أوربا وتأسست الكنائس فيها كانت كنيسة رومية تمدها بالمساعدات المالية والاشارات الدينية فاعترفت لها ولأسقفها بشىء من السيادة عليها، كما إن المبشرين الذين أرسلوا للتبشير بين الامم المتبربرة اعترفوا لها بالسيادة. ولما كثر أتباع المسيحية وزاد عدد القائمين بنشرها والتبشير بمبادئها قضت الضرورة

بتنظيم شئونها وإقامة هيئة تشرف على أمورها ، وتقدمت هـذه الهيئة شيئا فشيئا وشرعت قوانين دينية على نسق القانون الرومانى لتتبعها وتسير على مقتضاها ، ولما انتشرت الزندقة بين المسيحيين فى القرن الرابع الميلادى اجتمع مجلس عام من رجال الدين ومنح الأسقف الرومانى الحق فى مراجعة قرارات الاساقفة فى انحاء الامبراطورية وإقرارها أو رفضها ، وفى القرن الخامس اعترف الامبراطور للاسقف الرومانى بالرياسة الدينية، وأنه المرجع الأعلى فى جميع المسائل الدينية وبذلك أصبحت رومية المركز الدينى الرئيسى فى العام المسيحى . ولما سقطت الامبراطورية بأغارة الامم المتبربرة عليها وجه الكتاب أنظارهم الى البابوية وعملوا تحت لوائها وحلت دولة المسيح وعلى رأسها البابا فى رومية محل الدولة الرومانية

انتقل الامبراطور الى القسطنطينية وانتقلت معه حاشيته ووجد بجانبه رئيس دينى آخر وبقى البابا فى رومية مطلق التصرف ، فاكتسب قوة على قوته وبذ منافسه فى العاصمة الاخرى، وتطلعت اليه الانظار فى العالم المسيحى بأنه أقوم من الوجهة الدينية من زميله الشرقى ، واستطاع تدريجيا ابتداء من القرن السابع أن يزعم الشئون السياسية أيضا فى رومية أولا ثم فى كل ايطاليا بعد ذلك، ثم حدثت أمور سياسية فى الامبراطورية الشرقية كاغارة المسلمين عليها ، وأمور دينية كالاختلاف بين الكنيسة على شئون العبادة ساعدت على انفصال الكنيستين فى الرياسة الدينية وانفراد البابا بأمور الكنيسة الغربية وادارتها من الوجهتين الدينية والسياسية

أراد ملوك اللمبردين أن يسيطروا على رومية فقاومهم البابا واستعان بملوك فرنسا، وبمساعدتهم تمكن من طرد هؤلاء الغزاة من الاراضى التى كانوا قد احتلوها ، واستولى هؤلاء الملوك على املاك الامبراطور الشرقى فى ايطاليا ومنحوها للبابا فأصبح بذلك رئيسا سياسيا أيضا من الوجهة القانونيـة ، وفى

أزاء هذه المساعدة اعترف البابا بسلطة « بيبين » وأولاده على عرش فرنسا وفى سنة ٨٠٠م توج شرلمان أحد أولاد «بيبين» امبراطورا على الدولة الرومانية الغربية فأوجد العلاقة بين البابوية والامبراطورية ، وقد دارت الآراء السياسية على كنه هذه العلاقة ، ووجد البحث العلمى السياسى فيها ميدانا فسيحا جال فيه بالتفسير والنقد والتحليل مدة قرون كثيرة

كان القساوسة وسكان رومية ينتخبون البابا ، وكان التنافس فى الانتخابات يؤدى الى سفك الدماء، ولما سقطت الامبراطورية انحصر انتخاب البابا من بين الاسرات العظيمة فى رومية ، واشتد التنافس بين هذه الاسر بازدياد أهمية المركز البابوى ، وفى بعض الاحيان كان الانتخاب لا يؤدى الى اختيار الشخص الذى يليق لهذا المركز السامى بسبب استعمال القوة والارهاب والرشوة بين جمهور الناخبين . وفى القرن الحادى عشر اجتمع مجلس عام من رجال الدين وقرر وضع حد لهذه الفوضى التى أضعفت المقام البابوى بأن وضع انتخاب البابا فى أيدى هيئة الكرادلة فى رومية وفى غيرها من البلاد وبهذه الخطوة ارتفعت مكانة البابا وسما مركزه وظهر فريق البابوات الذى نادى بأفضلية البابوية على الامبراطورية

٣ — الاراء السياسية فى بدء المسيحية :

أعلن الآباء الروحانيون الاولون ، متبعين تعاليم المسيح عليه السلام ، أنهم لا يعنون بالامور الدينوية ، ولا يتعرضون للشئون السياسية ، وقصروا كتاباتهم وابحاثهم على المسائل الدينية ، وأوجبوا طاعة القوانين والسلطات المحلية مادامت هذه القوانين وهذه السلطات لا تتعارض مع تعاليمهم ، واباحوا شق عصا الطاعة إذا تدخلت الدولة فى أمور الدين ، واتبع الشهداء المقاومة السلبية لاوامر السلطات اذا رأوا فيها مخالفة للدين

يجد الباحث بعض الآراء السياسية فى الكتابات الأولى لرجال الدين فى صدر المسيحية ، وقد استمدوا هذه الآراء من الافكار التى سادت فى أزمانهم . ولما تقدمت المسيحية ، واتسع نطاقها ، وانتشرت بين الطبقات الراقية عظم شأن تلك الآراء وتأثرت بفلسفة الرواقيين ، وقد اشتمل كتاب العهد الجديد على بعض عبارات مهمة فى القانون الطبيعى ، وفى المساواة بين الناس ، وفى طبيعة الحكومة . وقد ميز القديس بولس بين القانون الطبيعى وقانون الدولة متأثرا ايضا بكتابات الرواقيين فى هذا الموضوع وظلت آثار هذه الفكرة باقية فى الآراء السياسية طول القرون الوسطى

اعتنق رجال الدين بعد ذلك مذهب فلاسفة الاغريق الخاص بالمساواة العامة بين الناس ، وأيدت المسيحية هذا المبدأ ، اذ نادت بان الله أبو الجميع وان المسيح عليه السلام يمثل الجميع ، ولكنها أقرت الرق كأنه نظام بشرى واعترفت بشرعيته

تناول الانجيل فى كتاب العهد الجديد طبيعة الحكومة وقرر فيها نظرية معينة كان لها فيما بعد الأثر العظيم فى تاريخ الآراء السياسية وسيرها اذ نظرت الى الحكومة المدنية كأنها نظام قدسى تستمد سلطتها من الله ، وأن الطاعة لها فرض دينى واجب على الانسان ، وانها ضرورة سياسية ، وانها وجدت لتحفظ العدل وتنشره بين الناس ، وان حاكم الدولة هو خادم الله وخليفته ولذلك وجبت له الطاعة . وقد استمد رجال الدين آراءهم هذه من مبادىء الرواقيين واتفقوا معهم فى ان الانسان اجتماعى بطبيعته ، وأن الدولة ضرورية لرقى البشر وتقدمه ، واخذوا ينشرون هذه المبادئ بين المسيحيين ويبرهنون على صحتها فأوجدوا بذلك أساسا للآراء السياسية تمشت عليه أوربا نحو ألف سنة

اعتنقوا أيضا المذهب القائل بالقانون الطبيعى كما فسره شيشرون ،

وكما اقترحه القديس بولس وعلموا الناس أنهم أحرار ومتساوون بالطبيعة، وأقروا شرعية الرق ونسبوه الى الذنوب التى اقترفها الانسان فعوقب به، وأصبح الرقيق غير مساو لأقرانه فى المرتبة الاجتماعية، ولكنهم طلبوا من السادة أن يحسنوا معاملة عبيدهم. ثم نادوا بان الحاكم يستمد سلطته من الله فخالفوا المشترعين الرومانيين الذين قالوا بأن الامة مصدر السلطات، وعلى هاتين النظريتين قام نزاع طويل بين الكتاب السياسيين فى القرون الوسطى. وقالوا عن الحكومة بأنها ضرر لابد منه بسبب وقوع الافراد فى الخطيئة وارتكاب الذنوب فقللوا من خطرها واضعفوا من شأنها وعملوا على اعلاء شأن الكنيسة ورجالها

ظهرت آراء سياسية جديدة بين رجال الدين عندما استتبت المسيحية، وأصبحت الدين الرسمى فى الامبراطورية الرومانية، وتملكت الاراضى والضياع تديرها، وشغل رجالها الوظائف، وشارك الاسقف الرومانى الامبراطور فى سلطته الدينية، فنادى الآباء الروحانيون بأن الاباطرة لايستطيعون التدخل فى الأمور الدينية البحتة، وان التدخل فيها والفصل فى شأنها من حق اسقف رومية دون سواه، ومع أنهم قالوا بان الامبراطور خليفة الله فى الارض، قد فصلوا بين الامور السياسية والامور الدينية، وأخذوا يعظمون السلطة الدينية ويفضلونها على السلطة الزمنية، وفى اقوال كل من القديس أوغستين وجريجورى الكبير مايدل صراحة على هذا الاتجاه. هذا وقد ظل كتاب القديس اوغستين (٣٥٤—٤٣٠ م) المسمى « مدينة الله » مصدر الآراء المسيحية وقبلة الكتاب من رجال الدين مدة قرون طويلة، وكان شرلمان معجبا بالاراء التى أثبتها اوغستين فى هذا الكتاب ويقول بريس (J. Bryce) ان فكرة الدولة الرومانية المقدسة بنيت على أساس « مدينة الله »

لم تستفد الآراء السياسية والنظريات الفلسفية شيئا جديدا مهما بين نهاية القرن السادس والتاسع للميلاد وكل ما كتب فى الدين والتاريخ والقانون فى هذه الفترة كان ما ورد فى الانجيل أو من عمل الآباء الروحانيين

٤ — الآراء السياسية عند التيوتون

أدخل الغزاة التيوتون آراء سياسية جديدة ، ونظما حكومية فى العالم الروحانى بعد استيلائهم على الدولة الرومانية الغربية ، فعظموا الاستقلال الفردى ، وبينوا عظيم خطر الفرد بموازنته مع الدولة ، ومنحوه حقوقا لم تكن له من قبل ذلك ، فأعطوه مثلا حق تقرير العقوبة على من اعتدى عليه وكان هذا متروكا للسلطات العامة ، ولما أخذت الحكومات التيوتونية تعاقب المعتدين لم تسلب الفرد حقه جميعه بل حولت جزءا من العقوبة غرامة تدفع لصاحب الحق . هذا وقد امتازت هذه الحكومات بروحها الديمقراطية ، وظل الفرد فيها وحدة الحياة العامة وليست الدولة كما كانت الحال فى بعض الدول ، وشجعت المبادىء المسيحية هذه النظم وامتزجت بها ، وبقى شأن الفرد عظيما فى الامور السياسية حتى تأسست الجمعيات التعاونية والجماعات التجارية فى القرون الوسطى فصغر قليلا . ولما جاءت حركتا النهضة العلمية والاصلاح الدينى نقلت الى النظم الحديثة الحرية الفردية والحقوق الشخصية من التيوتون وان قانون العهد الاكبر (Magma Carta) الذى صدر فى انجلترا فى أوائل القرن الثالث عشر (١٢١٥) ما هو الاعتراف صريح من السلطات العليا فى الدولة بالحقوق السياسية التى يجب أن يتمتع بها الفرد ، وقد اتخذته كثير من الدول أساسا لقوانين الحقوق التى منحتها رعاياها فى القرون التالية وهذا

يدلنا على مبلغ الأثر الذى أحدثته النظم التيوتونية فى دول غرب أوربا

تأثر زعماء التيوتون بالحالة الاجتماعية والسياسية فى الدولة الرومانية الغربية وعدلوا أساليبهم الحكومية الاولى، وركزوا السلطة فى فرد واحد ومع ذلك ظلت مبادئهم فى تعظيم شأن الفرد ذات أثر فعال فى النهضة الديمقراطية فى أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر واليك أهم المظاهر الحكومية عند التيوتون الاوائل

وجد نوعان من الجمعيات العمومية وهما الجمعية الأهلية وتألفت من جميع الأحرار وكانت تنتخب رئيس القبيلة وتقرر الأمور الهامة التى تعرض عليها، وكانت تتحول فى بعض الاحيان الى محكمة عليا لتفصل فى الامور القضائية الخلافية الرئيسية ولما تأسست الحكومة الملكية اختفت هذه الجمعية. اما النوع الثانى فهو المجالس النيابية المحلية وكان اختصاصها أن تفصل فى كل الأمور الاقليمية المحلية، كما أنها كانت محاكم قضائية وقد ظلت قائمة فى أوربا حتى أحييت النظم الرومانية القضائية فى أواخر القرون الوسطى. وقد تأسس مجلس العموم فى انجلترا على نسق هذه المجالس النيابية، وبهذا وجدت آلة حكومية ربطت الادارة المركزية بالادارة الاقليمية واتسع اختصاصها شيئا فشيئا حتى سيطرت على شئون الدولة الخاصة والعامة

كان الرجل الحر فى القبيلة التيوتونية يشترك فى انتخاب الملك وظل هذا المبدأ معمولا به فى المانيا مدة قرون طويلة، وتقرر هذا الحق للفرد فى انجلترا بعد انقلاب سنة ١٦٨٨ واعتلاء أسرة هانوفر العرش. فكان اذن هذا المبدأ التيوتونى وهو قيام الملكية المنتخبة ذا أثر فى النظرية الدستورية الحديثة.

اختلف التيوتون عن الرومان فى وجهة نظرهم للقانون إذ اعتبروا الحقوق القضائية ملكا للفرد بصفته الشخصية وليس بصفته عضوا فى الدولة

واتبعوا قوانينهم الخاصة فى كل مكان نزلوا به ولم يغيروها او يتنازلوا عنها ، ولما حكموا الرومان درسوا القانون الرومانى والنظام القضائى وتأثروا بهذه الدراسة وهذبوا قوانينهم بعض التهذيب . هذا وقد امتازت القوانين التيوتونية بمرونتها فكانت أحكام الهيئات القضائية المبنية على العادة والتقاليد تعتبر سوابق قضائية وتضاف الى مجموعة القوانين

سارت أوربا على مقتضى القوانين التيوتونية حتى قامت النهضة العلمية فتغلب النظام الرومانى القضائى عليها ولم يبق لها أثر إلا فى انجلترا حيث ظل القانون فيها مرنا ونقلت عنها الولايات المتحدة فى امريكا والمستعمرات البريطانية

اثرت النظم الحربية التيوتونية فى النظم الاقطاعية أثرا كبيرا وأثرت الآراء السياسية التيوتونية وبخاصة فى انجلترا فى الاساليب الحكومية الحديثة .

٥ — الآراء السياسية فى العهد الاقطاعى :

امتازت القرون الوسطى الأولى بنزاع قوى بين نوعين من أنواع الجماعات البشرية وهما النوع الذى مثل نظام الأسرة أو القبيلة وهو الذى ساد بين الدول التيوتونية ، والنوع الثانى وهو الذى مثل النظام الامبراطورى وساد فى الامبراطورية الرومانية ، وقد نشأ عن هذا النزاع أن ظهر نوع ثالث من النظم الاجتماعية وسط بين الاثنين وهو نظام الاقطاع ، وكان فى بدئه يميل الى المظاهر التيوتونية ، ولكنه مالبث فى القرن العاشر والحادى عشر أن تأثر بفكرة الدولة وتغلبت هذه الفكرة على غيرها من الافكار السياسية واتجهت أفكار الكتاب اليها دون سواها وذلك بسبب اخفاق الكنيسة

فيما حاولته من السيطرة على أوربا وبسبب فشل النظام الاقطاعى فيما حاوله من السيطرة عليها أيضا

كان الغزاة التيوتون محاربين يقودهم زعيم منهم وكانوا يرتبطون بعضهم ببعض بصلة القرابة أو بوساطة تعهدات وأقسام شخصية بين الفرد ورؤسائه،وكانوا يتبعون نظام اللامركزية فى الحكم كل مستقل استقلالا ذاتيا فى مقاطعته . وكانوا متأخرين اقتصاديا لايعنون إلا قليلا بالتجارة والصناعة ولكنهم كانوا شديدى الحرص فى اقتناء الأراضى،ولما اضمحلت الامبراطورية الغربية واصبحت فريسة سائغة انقسم التيوتون الى جماعات كثيرة أغارت كل واحدة منها على جزء من الامبراطورية وانتزعته واستوطنته ، وحاولت كل منها أن توسع رقعة أملاكها جهد طاقتها ، وقد نجحت جماعة الفرنجة التى عرفت فيما بعد بجماعة الفرنسيين فى هذا المضمار أكثر من غيرها إذ أخذت على عاتقها الدفاع عن المسيحية ضد إغارات الكفار فى أوربا والمسلمين فى الأندلس والبحر الابيض المتوسط،وتطلعت الانظار إلى ملك فرنسا بأنه أقوى أمير بين أمراء غرب أوربا فهو أحق من سواه بوراثة لقب الامبراطور وحمله واحياء الامبراطورية ، وقد تحققت هذه الفكرة عند ما تُوج شرلمان امبراطورا على الدولة الرومانية المقدسة

انفرط عقد الأمبراطورية بعد موت شرلمان وسادت الفوضى وعم الفساد واستقل كل امير فى مقاطعته يصدر من القوانين ماشاء ، وتغلب القوى على الضعيف فهبت الكنيسة تدعو الناس الى النظام باسم الدين ونما نظام اجتماعى يربط الافراد بعضهم ببعض، فتملك الامير الارض ومنحها للافراد المقربين منه وفرض عليهم طاعته وبعض التزامات أخرى وأخذ على عاتقه حمايتهم ضد أى اعتداد خارجى،ومنح هؤلاء الافراد أتباعهم وأنصارهم أرضا ازاء تعهدهم بالقيام ببعض الخدمات وخصوصا الخدمة العسكرية ، ووزع

هؤلاء الاتباع والانصار ما أخذوه من أرض على أنصارهم وأتباعهم إزاء تعهدات بالخدمة العسكرية وغيرها أوسع نطاقا مما تعهدوا به لسيدهم، وربما وزع هؤلاء الانصار والاتباع الاخيرون ما أخذوه من الاراضى على أنصار وأتباع لهم، وهكذا حتى وصلت الارض الى من يفلحها بطريق الالتزام إزاء تعهدات مختلفة وقد بلغت المراتب فى بعض الممالك بين الفلاح والسيد الاعظم(الملك) الى أربعين مرتبة، واتبعت الكنيسة هذا النظام فى املاكها وبذلك ساد نظام أساسه ملكية الاراضى فى كل غرب أوربا

كان نظام الاقطاع اذن نظاما شخصيا غير سياسى يستند على القوة وحدها فكان كل من يستطيع أن يعتدى على جيرانه يفعل ذلك، ويتملك الاراضى، ويضرب النقود باسمه ويقيم محاكمه ويفرض الالتزامات الاقطاعية على أنصاره وأتباعه، وكان السيد المطاع لاحقوق للأفراد عنده ولا رابطة تربطه بهم غير تعهده بحمايتهم وتعهدهم بخدمته، ولم يكن للملك جيش نظامى ولم يشترك الافراد فى هيئات تشريعية أو قضائية، وكانت سلطة كل أمير محدودة بالالتزامات التى أخذها على عاتقه، فاختفت بذلك السيادة التامة التى تمتع بها الاباطرة فى العهد الرومانى، وكانت القوانين هى العادات ولم تكن من صنع المشترع أو أوامر صادرة من الهيئات العليا فى الدولة

لم تتقدم الاراء والنظريات السياسية وسط هذا النظام الاقطاعى غير أن انتشاره فى أوربا بمزاياه ومساوئه عجل ظهور القوميات المختلفة وقيام الدول الوطنية وظهرت الفكرة بأن على المالك لدولته القيام بالخدمة العامة فى زمن السلم والحرب

٦ — الدولة الرومانية المقدسة :

ظلت فكرة الامبراطورية فى أثناء الفوضى الاقطاعية باقية وظلت

فكرة قيام امبراطور يعضده البابا فى رومية ويثبته فى مركزه باقية أيضا إذ كان البابا يتطلع الى أمير قوى يحميه من اعتداءات أمراء إيطاليا كما أن بعض أمراء المانيا العظام كانوا يتطلعون الى إحياء امبراطورية شرلمان ويترقبون الفرص لتحقيق هذا الغرض. وفى القرن العاشر تمكن أوتو أحد ملوك الألمان أن يضم إيطاليا لملكه وأعلنه البابا امبراطورا، فقامت الامبراطورية الرومانية المقدسة. وورثت أوربا فى القرون الوسطى فكرة التوحيد السياسى عن رومية، كما أنها أخذت عن المسيحية فكرة التوحيد الدينى واتجهت الافكار الى تأسيس دولة عالمية، واعتبر الكتاب الكنيسة الرومانية المقدسة والامبراطورية المقدسة شيئا واحدا، ولكنهما يختلفان فى مظهرهما الحكومى، فالبابا بصفته الرئيس الروحانى يحكم الخلق من الوجهة الروحانية ويحكم الامبراطور بصفته الرئيس الزمنى الخلق من جهة اعمالهم الدنيوية، وقالوا إن التعاون بين السلطتين واجب وضرورى لحفظ وحدة الدولة وبقائها

اعتبر الاباطرة أنفسهم خلفاء لاباطرة الرومان ورؤساء إقطاعيين لباقى ملوك أوربا وأمرائها، ولكنهم لم يستطيعوا تنفيذ هذه الفكرة من الوجهة العملية لأن الايطاليين نظروا للألمان نظرة احتقار ولم يعترفوا لهم بسلطان ولجأوا إلى الثورات ضدهم، وعارض البابوات فكرة الاباطرة فى توحيد ألمانيا وإيطاليا لانهم أرادوا أن يجعلوا منهم حلفاء لهم وليس أسيادا عليهم وما لبث أن انقلبت هذه المعارضة الى منافسة شديدة بين السلطتين وتنازع قوى بينهما على السيادة العليا والنفوذ فى الامبراطورية، وابتدأت المعركة بين الامبراطورية والبابوية وظلت طول القرون الوسطى وظهر أنصار من الفلاسفة والكتاب لكل من الجانبين فنشطت بكتاباتهم الآراء السياسية نشاطا كبيرا

لم تستند النظريات السياسية فى القرون الوسطى على ما كان حولها من نظم و أساليب حكومية ولم يستنبط كتابها آراءهم من الماضى بل قامت النظريات بعضها مشتق من العالم الاغريقى و الرومانى ، وبعضها الآخر مشتق من الفلسفة الدينية ، فكان الكتاب والفلاسفة يستمدون آراءهم من الانجيل والتوراة وما فيهما من نظم بنى اسرائيل ومن القانون الرومانى المستمد من سلطة الامبراطور ، ومن الآراء التى أودعها أرسطوطاليس فى كتابه السياسة وتأثر فيها بنظم مدن الولايات الاغريقية وأساليبها الحكومية

الباب الرابع

المعركة بين الكنيسة والدولة

١ ـ العلاقة بين السلطتين الروحانية والزمنية :

كان الأمبراطور الرئيس الدينى والسياسى فى الدولة الرومانية عند قيام المسيحية ، وكانت الكنيسة هى التى تعاقب الأفراد والامبراطور دينيا إذا خالفوا الدين ، أو ارتكبوا ما يخل بالآداب . ولما انتشرت المسيحية ، وتقدمت سلطة رجالها ، وازداد نفوذ البابا ، أصبح حق توقيع عقوبة الحرمان من الدين على الأشخاص المخالفين من الأسلحة الماضية فى أيدى الرئيس الاعلى للكنيسة وهو البابا ، فكان يستعمله ضد الأفراد إذا خالفوا أوامره سياسية كانت أو دينية ، وكان الحرمان عقوبة قاسية من الوجهتين الخاصة والعامة : فكان الفرد المحروم لايستطيع معاشرة زوجه وأولاده ، ولايستطيع أن يتمتع بحقوقه المدنية على اختلاف مظاهرها ، وإذا كان المحروم حاكما خرج رعاياه عن طاعته ، وأصبحوا فى حل من الثورة عليه . وقد وقع البابا هذه العقوبة فى أوائل القرن التاسع الميلادى على ملك لورين الذى طلق زوجه وتزوج من غيرها ، واستطاع أن ينفذها على الرغم من معاضدة الكثيرين للملك المحروم ، وخرج البابا من المعركة فائزا فتقوت البابوية ، وعظم شأنها وازداد تدخلها فى الامور المدنية والسياسية وقد أدى ذلك الى نتائج خطيرة

تحالفت البابوية والامبراطورية فى عهد شرلمان . ولما جلس أوتو على عرش الامبراطورية الرومانية المقدسة استمر كل من البابا والامبراطور

يستعمل سلطته من غير أن يعين كل منهما حدودها ، ومن غير أن يعتدى كل منهما على الآخر. ولكن لما انتشر النظام الاقطاعى فى ربوع الامبراطورية ، وأصبحت سلطة الامبراطور اسمية أكثر منها فعلية ، اطمأنت السلطة الدينية فى أيدى البابا ، الذى بز الأمبراطور فى هذا المضمار وتدخل رجاله فى الأمور السياسية والشئون الزمنية ، وزاد تدخلهم بسبب ازدياد ثروة الكنيسة ، واتساع أملاكها ، وتطلع الامراء والملوك الى البابا ينشدون معاونته لتنفيذ مآربهم السياسية. وكان الامبراطور هو الذى يعين رجال الدين فى الوظائف الدينية الرئيسة ، ولكن لما جلس جريجورى السابع على عرش البابوية فى القرن الحادى عشر ، أصدر قانونا (١٠٧٥) يبطلان هذا التعيين ، وقال إن هذا التعيين من حق البابا وليس من حق الامبراطور أو الملوك الآخرين ، فرفض الأمبراطور هنرى الرابع الاعتراف بالقانون ، وجمع مجلسا دينيا من رجال الدين الخاضعين لارادته وقرر خلع البابا ، فوقع البابا عقوبة الحرمان على الأمبراطور ، وقامت المعركة بين البابوية والأمبراطورية ، ودامت نحو قرنين من الزمن ، وخرج البابا فائزا من المعركة ، واعترفت له الملوك والأفراد فى غرب أوربا بالسيادة الدينية ، واضمحل نفوذ الامبراطور ، وأصبح اسميا بانقسام الأمبراطورية الى إمارات إقطاعية ومدن مستقلة

بلغت البابوية أقصى مجدها فى عصر البابا إنوسنت الثالث (Innocent III) فى القرن الثالث عشر (١١٩٨ — ١٢١٦) واستطاع هذا البابا أن يملى إرادته على الملوك فى كل من فرنسا وانجلترا وأسبانيا . ولكن لما جاء القرن الرابع عشر ازداد نفوذ الملوك وتغلبوا على أمراء الاقطاعيات وكانوا سند البابوية وعمادها وتقوت الملكيات القومية ، وحاول الملوك فى فرنسا وانجلترا

أن يكونوا مرجع السلطة فى الأمور السياسية والدينية . ولما قاوم البابوات هذه الفكرة غلبوا على أمرهم ، وفقدوا شيئا فشيئا سلطانهم السياسى ، ولم يبق لهم من مراسيم السلطة السياسية غير اسمها فى المانيا و إيطاليا

٢ — طبيعة الآراء السياسية فى القرون الوسطى:

قام رجال الدين وخصوصا الرهبان منهم بشئون التعليم فى القرون الوسطى ، ودار بحث الفلاسفة والمفكرين على المسائل الدينية ، وسيطرت الكنيسة على حركة العرفان ، وقصرتها على الدين ، وعدت كل بحث فى غير الامور الدينية كما قدمتها وفسرتها مروقا من الدين ، وخروجا على رجاله ، وحاربت من خالف تعاليمها ، وطاردت من أراد الجدل والنقد

قام البحث والجدل بين فريق الكتاب والمتعلمين فى العلاقة بين السلطتين الدينية والزمنية وحاول انصار البابوية أن يقرروا سيادة الكنيسة وسلطتها العالمية فى الامور الدينية والسياسية ، وكان ذلك بين القرن التاسع والقرن الثالث عشر الميلادى . وقد اعتمدوا وهم ينشرون مذهبهم على تعاليم الكتاب المقدس، وعلى ما كتبه الآباء الروحانيون الأوائل أمثال القديس أوغستين وجريجورى الكبير وأهملوا فلاسفة اليونان والرومان ، ونظروا الى كتاباتهم نظرة ازدراء واعتبروها فاسدة من الوجهة الدينية ، واتخذوا فكرة الدولة من كتاب العهد القديم ، وقالوا إن القانون هو إرادة الله المباشرة ، وان الحكم الصالح هو حكم رجال الكنيسة ، وحددوا سلطة الملوك . ونادوا بخضوعهم لارادة رجال الدين ، واستشهدوا من الانجيل بالآيات التى أثبتت نجاح الملوك الذين خضعوا لارادة الانبياء والرسل ، وبنوا على ذلك أن الحكومة التى يخضع أفرادها لنصائح الكنيسة وارشادها ، والتى ترى سلطتها دون سلطة الهيئة الدينية ، هى الحكومة التى يبارك الله فيها ، وتنجح فى أداء مهمتها .

نشر الكتّاب الرأى القائل بوجوب اتحاد أوربا ، واندماجها فى دولة واحدة ، وخضوعها الى كنيسة واحدة ، ويكون على رأسها ملك واحد ، ورئيس دينى واحد ، وأن يكون الاثنان متضامنين فى إدارة الاعمال ، وأن تعتبر الكنيسة المصدر الاعلى للسلطة . وقالوا إن الله أوجد الامبراطورية الرومانية لتقوم فيها كنيسة واحدة . ومعنى ذلك قيام حكومتين فى الدولة إحداهما تشرف على الامور الدنيوية ، وتشرف الاخرى على الامور الروحانية ، على أنه يجب أن يكون للمشرفين على الامور الروحانية الرأى الاعلى إذ هم المسئولون أمام الله فى الآخرة عن أعمال الناس ، وعن أعمال الملوك أيضا . وقالوا إن كل حكومة تستطيع أن تدير شئونها فى دائرة اختصاصها من غير أن تعتدى على الاخرى . ولكن تعارضت السلطتان من الوجهة العملية إذ تدخلت كل منهما فى شئون الاخرى ، واتهمت كل منهما الاخرى بالاعتداء على سلطتها ، والتدخل فى دائرة اختصاصها ، ولجأ كل منهما الى الانجيل ، والحقائق التاريخية ، ليدعم حججه ، ويثبت وجهة نظره ، بأنه المرجع الأعلى للسلطة فى الدولة . وفى هذه المحاولة كتب أنصار الفريقين الرسائل المطولة يفندون فيها مزاعم الآخرين . والخلاصة كما قال برنس (C. D. Burns) أن أنصار الأمبراطورية وهم يحاولون إخضاع الكنيسة جعلوا من الدولة كنيسة ، كما أن انصار الكنيسة وهم يحاولون اخضاع الامبراطورية جعلوا من الكنيسة دولة

٣ — حجج القائلين بسيادة البابوية :

اشتهر كثيرون من أنصار البابوية فى الفترة التى وقعت بين القرنين التاسع والرابع عشر الميلاديين ، نذكر منهم أجوبارد (Agobard) أسقف ليون ، وهنكمار (Hincmar) رئيس أساقفة ريمس ، والبابا نيقولا الأول ، والبابا جريجورى السابع ، وسنت برنارد ، وحنا سلسبرى ، وسنت

توماس اكويناس ، والبابا إنوسنت الثالث ، وقد قال البابا جريجورى السابع وأتباعه بأن البابا يجب أن يكون الرئيس المطلق للكنيسة المسيحية ، وأن يكون هو المسيطر على القساوسة لا يخضعون إلا له ، ولا ينزلون إلا على حكمه ، وأن يكون للبابا الحق فى تقويم الملوك إذا خالفوا قانون المسيح . ونشروا هذا المبدأ بجميع الوسائل ، واستندوا فى كتاباتهم إلى قواعد دينية ، وتقاليد تاريخية ، يرجع عهدها الى القرن الرابع الميلادى . وانقسم أنصار البابوية الى فريقين : فريق يعاضد سيادة البابا فى الأمور الدينية ، وفريق يعضد سيادته فى الامور الدينية وفى المسائل الزمنية أيضا . فقال أصحاب نظرية القديس بطرس بأن هذا القديس هو الصخرة التى بنيت عليها الكنيسة ، وأن فى يده مفاتيح الجنة ، وانه هو الذى يقرر فى الأرض من يدخل الجنة ومن لا يدخلها ، وأن البابا بصفته خليفة القديس بطرس الذى استشهد فى سبيل الدين ، والذى أسس كنيسة رومية ، يجب أن يتمتع بالحقوق التى ورثها عن ذلك القديس ، وأوجب فريق آخر من الكتّاب خضوع رجال الدين جميعا من أساقفة ورؤساء أساقفة الى سلطة البابا دون سواها . ونشروا مذهبهم بكل وسائل النشر ، ونجحوا فى تثبيت السلطة فى يد البابا ، فأوجدوا سلطة مركزية قوية امتازت على السلطة الزمنية المفككة العرى والتى توزعت بين الأمبراطور وأمراء الاقطاعيات

اعتمدت حجج أنصار البابوية على أساسين : الأول أن السلطة الروحانية بطبيعتها اكثر أهمية ، وأعظم شأنا من السلطة الزمنية ، وأن تاج الأسقف إذا ووزن بينه وبين تاج الملك يكون كالذهب إذا ووزن بالرصاص ، وأن البابا ملك الملوك ، وأمير الأباطرة ، وأن مقامه فوق الجميع لأنه يمثل الروح والروح أفضل من الجسد ، ولأنه يمثل الآخرة

والآخرة أفضل من الأولى. واستندوا على آيات انجيلية لتأييد مذهبهم، وترجيح آرائهم. أما الأساس الثانى فهو أن الله منح الكنيسة الحق فى أن تراقب أعمال الحكام من الوجهة الدينية والخلقية، وأن تصحح أغلاطهم، وأن توقع بهم إذا خالفوا أوامرها. ووجدوا فى كتاب العهد القديم أمثلة كثيرة تبين أن الأنبياء كثيرا ما عاقبوا الملوك واستنزلوا النقمة من السماء عليهم لمخالفتهم أوامر الدين، ولأنهم وقعوا فى الخطيئة، وأن واجب الكنيسة أن تعاقب المذنب وتنشر العدل بين الناس.

ساعدت الاحوال السياسية التى سادت أوربا فى ذلك العصر أنصار البابوية، وقوّت حججهم، واتخذوا من تتويج البابا للأمبراطور شارلمان سلاحا يدفعون به حجج مخالفيهم، ويستشهدون به على أن البابا الذى منح السلطة للأمبراطور يستطيع أن يسلبها فى أى وقت شاء وأن يخلع الحكام المخالفين ويحل رعاياهم من إيمان الطاعة التى أقسموها للملوك والأمراء عند التتويج

٤ — حجج القائلين بسيادة السلطة الزمنية:

قال أنصار الأمبراطورية أن الدولة نظام قدسى، وأن الملوك خلفاء الله فى الأرض فهم مسئولون أمامه دون غيره. واعتقد معظم الكتّاب من الفريقين أن غرض الدولة ووظيفتها هو نشر العدل وإقامة الحق بين الناس، وأن واجب الحكومة يقضى بأن تكبح جماح الميول الشهوانية عند الخلق، وتحارب الجنوح الى الخطيئة وارتكاب الآثام. ولذلك كانت السلطة الممنوحة للملوك والحكام مقدسة فى أصلها ومنشئها ما دام الحكام والملوك يقومون بوظيفتهم خير قيام. وقد تطرف بعض الكتاب

فى القول ، ونادوا باطاعة الملوك والحكام إطاعة مطلقة سواء أحكموا على حسب قوانين العدل والحق أم لم يحكموا . ولجأ هؤلاء الأنصار الى الكتاب المقدس يستخرجون من آياته ما يعضدون به مذاهبهم ، فوجدوا فى العهد القديم مايثبت أن الملوك يستمدون سلطتهم من الله، وأنهم ينفذون إرادته فى الأرض . وفى العهد الجديد اتخذوا من تصريح القديس بولس بأن من يعارض أوامر الحكومة التى أقامها الله فانما يعارض أوامر الله تكأة لهم ينصرون به مذهبهم ولكنهم كانوا أقل حجة من منافسيهم فى هذا المضمار

وفى القرن الحادى عشر عاضد الأساقفة الألمان نظرية الأمبراطورية لأنهم أرادوا مناهضة سلطة البابا ، ورغبوا فى حفظ استقلالهم ، ولأنهم كانوا يخضعون للأمبراطور . ولما أحييت دراسة القانون الرومانى وجد أنصار الأمبراطورية سندا قويا يستندون عليه فى تعزيز حججهم ونادى المشترعون الذين ظهروا فى ذلك العصر بأن سلطة الأمبراطور فوق كل سلطة ، وأن الخروج عليها جرم لايغتفر ، وكثر عدد رجال القانون وحلوا محل رجال الدين فى وظائف الاستشارة للملوك والأمراء ، وأخذ الناس يفكرون فى الأمور القضائية ، والحقوق السياسية ، وساعد التشريع الرومانى الملوك فى التغلب على أمراء الأقطاعيات ، كما أنه ساعد المدن فى طلب استقلالها . وفى القرن الثانى عشر نادى المحامون يؤازرهم الأمبراطور فردريك بربروسا بأن الأباطرة هم ورثة قياصرة الرومان فى النفوذ والسلطان من غير مشاركة أحد لهم ، وأن إرادتهم هى القانون وانتهز الأباطرة هذه الفرصة ، وحاولوا أن يتخلصوا من الرقابة البابوية ، وأن يسودوا الحكام داخل امبراطوريتهم ، ووجد ملوك فرنسا وانجلترا واسبانيا

الفرصة سانحة أيضا فى تقرير سلطانهم ضد رجال الكنيسة وأمراء الاقطاعيات ، وعارضوا ادعاء الأمبراطور الألمانى فى أن له نفوذا عليهم

بلغت الأمبراطورية مجدها الكبير فى عصر فردريك الثانى (١٢١٢ — ١٢٥٠) وكان أقدر حاكم فى عصره ، واستطاع أن يكون مستقلا فى إدارته ، وحاول أن يسوس الامور السياسية والشئون الدينية ، وأهمل ما يقوله البابا ، وقال أنه خليفة الله فى الارض . وقد نجح فى محاولته هذه على الرغم من المعارضين والمنافسين بين أمراء إيطاليا والمانيا ، وعلى الرغم من نشاط البابا وأعوانه فى انحاء الامبراطورية . ولمامات نهض انصار البابوية وشوهوا سمعته ، وقللوا من شأنه ، ووضعه دنتى الغيرى فى الاعراف وهو مكان بين الجنة والنار ، مع أن دنتى كان من أنصار السلطة الزمنية ومن القائلين باستقلالها عن السلطة الروحانية

عاضد القانون الرومانى السلطة الزمنية معاضدة قوية ولكنه لم يساعد الملكية المطلقة إذ نادى بأن الأمة مصدر السلطات ، وأن الأمة تستطيع فى كل وقت أن تسترد الحقوق والامتيازات التى منحتها الأمبراطور ، وأنه لا يستطيع أن يحكم منفردا بل يجب أن يشترك معه مجلس السناتو . وقد كان لهذه الافكار والاراء السياسية أثر يذكر فى المبادىء الديمقراطية التى ظهرت فى أوربا بعد انتهاء القرون الوسطى .

٥ — سنت برنارد ، وحنا سلسبرى :

كان سنت برنارد (١٠٩١ - ١١٥٣) وحنا سلسبرى (١١١٥ - ١١٨٠) اثنين من أشهر رجال الدين ومن أكبر الكتاب أثناء القرن الثانى عشر ، وقد كتبا فى العلاقة بين الكنيسة والدولة وما يجب أن تكون عليه . فقال سنت برنارد وهو أوسع رجال عصره نفوذا وأكثرهم علما بأن

البابا يجب أن يبتعد عن التدخل فى إدارة الشئون الزمنية ، وأن يتركها للسلطة الزمنية تديرها ، وتفصل فيها تحت إشرافه ، وعليه أن يتفرغ للروحانيات وما يتعلق بها من أمور هامة ، وانتقد الدسائس التى اتبعها رجال الدين فى إدارة أملاك الكنيسة وفى تنظيم الحروب الصليبية ، وقال إن الكنيسة تتبع قانون جوستنيان الرومانى ولا تتبع قانون الخالق ، وبذلك قد ابتعدت عن الدين القويم ونواهيه ، واشتغلت بالامور الدنيوية ومساوئها. وكان سنت برنارد راهبا لم يغتر بزخرف الدنيا ، ورفض المركز البابوى مرارا وكان يميل الى القديم ، وسار سيرة الآباء الروحانيين الأوائل ، وكان يعطف قليلا على العلوم الانسانية التى ابتدأت تتسرب من الشرق الى الغرب إذ ذاك

أما حنا سلسبرى فكان عالما وعصريا فى آرائه ، حرا فى أفكاره ، واستند كثيرا وهو يبسط نظرياته إلى آراء فلاسفة الاغريق والرومان ، وقد اتفق مع زميله فى الفصل بين اختصاص كل من السلطتين ، واتهم البابوية بالتدخل فى أمور دون مقامها ، وخالف القائلين بالفصل بين البابوية والأمبراطورية ، وشجع التعاون بينهما مشبها السلطة الروحانية بالروح فى الجسد ، والسلطة الزمنية بالرأس فيه . وقال إن الجماعة المنظمة تنظيما جيدا هى التى توزع فيها الوظائف توزيعا محكما بحيث يعرف كل موظف اختصاصه ، ولا يعتدى على الاخر ، وشن غارة شعواء على تلك العقبات التى تقف فى سبيل تقدم الدولة وسلامتها ، ثم وضع نظاما وهو أول من فعل ذلك بعد سنت أوغستين للحكومة الكاملة على أساس خضوع السلطة الزمنية عند الضرورة للسلطة الروحانية ، وفضل الحكومة الملكية على غيرها من أنواع الحكومات ، وقال إن القانون هو الحكم الفعلى بين الناس وأن الاساس الحقيقى للحياة السياسية هى الاستقامة . وقال أن الكنيسة تمثل الاستقامة ويمثل الأمير القانون . ولما كانت الاستقامة تفضل القانون

كانت الكنيسة فى المرتبة الاولى وكان الامير فى المرتبة الثانية

وفى نظره أن الامير يصير طاغية اذا حاد عن طريق الاستقامة واذ ذاك يجب قتله . وأوصى بأن يكون القتل بالطرق المشروعة ، وهى فى نظره الابتهال الى الله للخلاص منه ، واستنزال النقمة عليه ، وحذر الناس من استعمال القسوة معه ، أو دس السم له ، وقال إن الطاغية لا حقوق له قبل الناس إذ لا شأن معهم إلا للحاكم المستقيم الذى ينشر العدل بينهم ، وعلى ذلك قد أوجد هذا الكاتب أساسا منطقيا لخلع الحكام الذين يحيدون عن الطريق السوى . وقد كان لهذا المبدأ أثر كبير فى العالم السياسى بعد ذلك . هذا وتأثر هؤلاء الذين كتبوا فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم فى أثناء القرن الثالث عشر بالاراء التى أوردها ارسطوطاليس فى كتابه « السياسة »

٦ ـ سنت توماس اكويناس :

امتاز القرن الثالث عشر ببلوغ السلطة البابوية أقصى مجدها ، وبظهور فريق من الكتاب اشتغل بالبحث الفلسفى . وقد اشتهر من بين هؤلاء الكتاب سنت توماس اكويناس (١٢٢٧ - ١٢٧٤) وكان غرضه أن يوفق بين المعقول والمنقول ، وبين آراء رجال الكنيسة وآراء فلاسفة اليونان والرومان قبل المسيحية ، وهى الآراء التى أحياها رجال النهضة العلمية إذ ذاك . وقد اثبت مذاهب فلسفية على أساس فلسفة أرسطوطاليس ، شيشيرون كما عدلها سنت أوغستين والانجيل ، وأصبحت السياسة علما يدرس مرة أخرى ، واستعرض حوادث التاريخ وما كتبه الفلاسفة الذين سلفوه ، واستمد آراءه من النظم القائمة حوله

ولقد عرّف القانون بأنه أوامر العقل أصدرها ولى الامر للصالح العام ،

وأنه قواعد شرعها أصحاب السلطات فى الدولة، فأدخل فكرة القانون الايجابى، وخالف الراى اليونانى القائل بأن القانون موجود فى الطبيعة وفى العقل، ونظر للقانون بأنه عام وطبيعى وغير متغير، وقال إن القانون الايجابى وهو القانون الذى يشرعه الانسان لا يكون قانونا إلا إذا اتفق مع المبادىء الأساسية للعدل. هذا وقد جددت دراسة القانون الرومانى الاحترام لقانون الطبيعة الذى لا يستطيع الامبراطور أو البابا إغفاله، وأصبح لهذا الاحترام شأن عظيم فقد حدّد سلطة الحاكم فى الدولة وأوجد قواعد المساواة التى يجب أن تسود علاقات الدول بعضها مع بعض. وقال اكونياس إن القانون الطبيعى هو الارادة الالهية مضافا إليها ما أملاه العقل البشرى. واتخذ هوبز ولوك فلسفته أساسا لافكارهما كما سيتبين بعد

وضع سنت توماس السلطة السياسية على أساس فكرة ارسطوطاليس فى أن الانسان اجتماعى بطبيعته، ولكنه أضاف اليها المبدأ القائل بأن السلطة قدسية فى منشئها وأنها مستمدة من الله كما قال القديس بولس، وخالف أرسطوطاليس فى حجم الدولة، وفضل الدولة الكبيرة إذ تستطيع أن تدافع عن نفسها، وفضل الملكية على الديمقراطية وقال إن الديمقراطية تسبب الانقسامات الداخلية. وقال يجب أن يكون الحاكم واحدا فان القلب يحكم الجسم والخالق يحكم الكون، ورفض المبدأ القائل بقتل الطاغية ولكنه أقر خلعه، واقترح العلاقة التى يجب أن تكون بين الحاكم ورعيته وهى تقرب من النظريات الحديثة فى الحكومة الملكية الدستورية وفى الانتخابات وقال إن وظيفة الدولة (الحكومة) هى العمل على إسعاد السكان، والعناية بأمر الطرق وحفظها، وعليها أن تضع نظاما للمقاييس والموازين والنقود، وأن تعنى بأمر الفقراء

قال سنت توماس إن الوصول الى الحقائق العالية لا يأتى عن طريق البحث العقلى بل عن طريق الاعتقاد الدينى ، وأن الكنيسة هى المرجع الأعلى فى كل ما تعلق بالعقيدة وعلى ذلك فضل السلطة الروحانية المنظمة على السلطة الزمنية ، وقال إن الحاكم الزمنى يجب عليه أن ينفذ أوامر الكنيسة ، وأن يكون خاضعا لقانونها المقدس ، وإذا خالف أوامرها يحكم عليه بالمروق عن الدين ، وتكون رعاياه فى حل من الخروج عن طاعته . وقال إن رجال الدين يتمتعون بالسلطة الزمنية والسلطة الروحانية معا ، وإن البابا فوق الجميع يجب إطاعته فى الأمور التى ترمى الى الصالح العام سياسية كانت أو دينية . وقد اتخذ جماعة اليسوعيين هذه المبادىء أساسا لنظرياتهم ونشاطهم فى نشر الدعوة البابوية فى اثناء قيام حركة الاصلاح الدينى

٧ — المناظرات فى القرن الرابع عشر :

دارت المناظرة بين الكتاب من أنصار كل من السلطتين بسبب الخلاف الذى نشأ بين البابا بونيفاس وفيليب العادل ملك فرنسا فان البابا أراد أن يبسط نفوذه ويسترجع سلطته العليا غير حاسب لتقدم القوميات أى حساب . ولكنه لم ينجح واضطر اثنان من خلفائه وهما كلمنت الخامس وحنا الثانى عشر أن يعقدا صلحا مع ملوك فرنسا الأقوياء بين سنتى ١٣٠٩ و١٣٧٦ وأن يعيشا فى مدينة أفجنون فى رعايتهم وتحت كنفهم ، وفى أثناء هذه الفترة ثارت المجادلات الكلامية والمناظرات العلمية بين البابوية وأنصارها ، وبين الأباطرة فى ألمانيا وهنرى السابع فى انجلترا ولويس أمير بافاريا ، وظهر فريق من المناظرين الأقوياء يناصر كلا من الهيئتين ، ويدعم مناظرته بقوة الحجة والبرهان ، وقد اشتهر من بين أنصار

البابوية البابا بونيفاس ورومانوس تليذ اكويناس والبابا حنا الثانى عشر ، واشتهر من أنصار الامبراطورية والحكام الآخرين حنا الباريسى ودانتى الغيرى ومرسليو (Marsiglio) ووليم الأنجليزى (William ol Ockam)

ظهر فى هذه الفترة تغيير قوى فى سير الفلسفة السياسية وكان ملك فرنسا أقوى ملك بين ملوك المسيحية ، واستطاع بفضل قوته أن يقرر سيادة السلطة الزمنية على السلطة الروحانية من غير أن يدخل فى المناظرات والمجادلات القائمة حول نفوذ الامبراطور وسلطته . ولما حاول البابا وأنصاره أن يحدوا من سلطته ، وأن يتدخلوا فى شئون مملكته ، عارضهم بقوة ووقفت الأمة بجانبه تسنده ، وكان الخلاف واقعاً على مسألة تقرير الضرائب فاشتد ساعد أنصار السلطة الزمنية وقالوا إن تقريرها من حق السلطة الزمنية وحدها لانها بعيدة عن المسائل الروحانية ، وقد حلل الفريقان طبيعة حقوق الملكية ، وفسرها كل منهما على حسب مبادئه وأخيرا فاز فريق السلطة الزمنية وقرر سيادة ملك فرنسا فى الامور التشريعية داخل حدود مملكته ، وحذت الممالك الاخرى حذو فرنسا وقررت هذا المبدأ ، فضعفت سلطة البابا ، وانتهت سلطة الكنيسة الزمنية فى معظم الممالك الاوربية . قال المشرعون فى فرنسا أن البابا قابل للخلع مثله مثل أى أمير آخر اذا أخفق فى إدارته الكنسية ، وأن الذى يقرر خلعه هو مجلس مؤلف من كبار رجال الكنيسة وبذلك قرروا مبدأ مهما ظهرت أهميته فى القرن الخامس عشر ، وأضاف عاملا من العوامل التى أضعفت سلطة البابا

ظهرت عوامل أخرى فى كل من ألمانيا وإيطاليا وانجلترا أضعفت نفوذ البابا وحدت سلطته ، فأنه حاول أن يوسع نفوذه فى المانيا منتهزا الخلافات القائمة حول العرش ، وشجعته السياسة الفرنسية التى أرادت

إضعاف المانيا . ولكن الالمان هبوا وقاوموا محاولته هذه واخفق فيما أراده . أما فى ايطاليا فانه أراد معاضدة فريق المعارضين للأمبراطور ، وانتهزت المدائن الحرة الأيطالية هذه الفرصة وساعدت الامبراطور تارة والبابا تارة أخرى حتى تحتفظ باستقلالها، وقد نجحت نجاحا باهرا فى ذلك، ونظرت الى البابا نظرة ازدراء لانتقاله من رومية الى افجنون فحرمت إيطاليا مكاسب مادية كثيرة من وراء الحجاج وغيرهم الذين كانوا يؤمون رومية لانها مركز البابوية . وقامت انجلترا وعارضت نفوذ البابا متهمة إياه بالعمل على تقوية نفوذ فرنسا وأوقفت ما كانت تدفعه بمقتضى تعهدات الملك حنا الى البابا ، وكره الفلاحون رجال الدين وثاروا عليهم ، وهب بعض رجال البرلمان يطلبون من البرلمان مصادرة أملاك الكنيسة واستغلالها فى أغراض سياسية . هذا ومما زاد فى إضعاف مركز البابا أن خرج عليه فريق من أقدر الكتّاب الدينيين بسبب تدخله فى أمر رهبان الفرنسسكان ، وأصداره منشوراً ينتقد مبدأ الفقر الذى أتبعوه . وقد اجتمعت كل هذه العوامل وقاومت البابوية مقاومة عنيفة ولم تستطع بعدها أن تسترد ما فقدته من النفوذ والسلطان

٨ — دانتى الغيرى (Dante Alighieri)

كان دانتى الغيرى (١٢٦٥ - ١٣٢١) من أهل فلورنسا ، ودرس احوالها السياسية دراسة دقيقة ، وقد نفى منها بسبب آرائه ، وأنتقل من مدينة الى أخرى ، ومن بلاط الى بلاط فاكتسب خبرة واسعة ، وازدادت دائرة عرفانه ، وكتب مؤيدا نظرية الامبراطورية كتابة منظمة أساسها المنطق القوى والحجة البالغة ، وكان يرمى الى اعادة السلام والوحدة الى إيطاليا ، وقال كما قال غيره من كتاب القرون الوسطى بأن الانسان يجب أن يعيش

خاضعا لسلطة عامة سواء أكانت زمنية أم روحية ، ولكنه فضل الزمنية على الروحانية فى الامور الدنيوية . وفى كتابته يرى الباحث آثارا للفكرة الحديثة بأن الدولة (الحكومة) يجب أن تعيش لمصلحة الفرد وأن الفرد له الحق فى الاشتراك فى ادارة شئونها

وألف كتابا سماه « الملكية » امتدح فيه الحكومة الملكية القوية ، وقسمه ثلاثة أجزاء تناول فى الجزء الأول الحكومة الملكية العامة واثبت أنها أصلح شكل من أشكال الحكومات ، لأن مصالح العباد تتطلب الأمن والسلام ، ولا يمكن توافرهما إلا فى دولة يحكمها ملك واحد يشرف على الأمراء وحكام الأقاليم ويفصل فى الخلافات التى تنشأ بينهم ، ويحفظ السلام فى ربوع الدولة ، وتحتفظ كل دولة وإمارة باستقلالها الداخلى ضمن حدود الدولة العامة ، واعتقد دنتى بأن الملك العام إذا لم يخش منافسا لا يكون له مطمع فيسلك طريق الحكمة والعدل ، وكان وجه الشبه شديدا ووثيقا بين السياسى الذى كان افلاطون ينشده ليحكم فى مدينة الولاية الاغريقية وبين حاكم دنتى العام الذى كان ينشده ليحكم العالم المسيحى فى القرون الوسطى

أثبت دانتى فى الجزء الثانى من مؤلفه صلاحية الرومان للحكم . ودلل على ذلك مستندا الى كتابات ارسطوطاليس وشيشيرون وفرجيل والآباء الروحانيين واكونياس بقوله إن الانتصارات الرومانية دليل واضح على إرادة الله بأن الرومان أصلح الناس لتولى زعامة الحكم ، وأن الأمن والسلام لايسودان إلا فى ظل إمبراطور رومانى ، وأن الفوضى انتشرت واختل النظام بسقوط الأمبراطورية الرومانية ، وعلى ذلك يجب إعادة الحكم الرومانى فى أوربا حتى يعود النظام والسلام اليها

وبحث فى الجزء الثالث عن سلطة الملكية وهل هى مستمدة من الله

مباشرة أو أنها تستمدها منه بطريق البابا، وبرهن على أن كلا منهما (الامبراطور والبابا) يستمد سلطته من الله، وأن سلطة الامبراطور لا يحدها حد فى الامور الزمنية، وأن البابا لا حق له فى مشاطرة الامبراطور سلطته، وفند آراء الذين قالوا بأن البابا هو الذى منح الامبراطور السلطة وقال أنه لم يملكها حتى يمنحها

والخلاصة أن الباحث المدقق يجد فى كتابة دنتى أساساً متينا لنظام القانون الدولى الأوربى فأن حاكمه العام ليس مستبدا بل هو حاكم على جماعة من الامراء المستقلين، ووظيفته أن يحفظ السلام بينهم وبيده السلطة العليا، واليه يرجع هؤلاء الامراء فى خلافاتهم، ولكنه لم يذكر شيئا عن كيفية استعمال هذا الحاكم السلطة الممنوحة له، ولا عن كيفية تنفيذ أحكامه

٩ــ مرسليو بادوا، ووليم أوكام

كان مرسليو (١٢٧٠ - ١٣٤٠) وهو من أهالى بادوا رئيسا لجامعة باريس وهناك تقابل مع الراهب الفرنسسكانى الانجليزى وليم أوكام، وتعاشرا معاشرة علمية، وتأثر كل منهما بأراء الآخر ونظرياته وتعرض كل لغضب البابا والحكم عليه بالمروق عن الدين، وأراد كل منهما أن يكون حكم الرئيس الزمنى قويا ومستقلا عن الكنيسة والمرجع الاعلى لها فى الشئون السياسية.

كتب مرسليو رسالة تعد أعظم كتاب ظهر فى القرون الوسطى، وتناول فى الجزء الاول منها منشأ الدولة وأصلها، وبحث فى الجزء الثانى فى منشأ الكنيسة ونموها ونظامها تحت الادارة البابوية وعلاقتها بالسلطة المدنية، وأثبت خلاصة أرائه ونظرياته فى الجزء الثالث.

جعل مرسليو حق الدولة فى أن تعيش عيشة مستقله لا تأثير لرقابة

اجنبية عليها أساسا لبحثه ونشر أراءه مؤيدا الحكم الدستورى فى الامبراطورية وفى الكنيسة ، وقد تأثر فى بحثه بالديمقراطية الاغريقية وبالمبادىء الدستورية الرومانية ، فقال إن وظيفة الدولة هى تدبير الصالح العام للسكان ، وأن عملها الرئيسى هو التشريع ، وأن التشريع يكون بوساطة الوطنيين ، وأن يتولى شئون الحكم أفراد مختارون بوساطة الاهالى ويكونوا مسئولين أمامهم . وقال إن للاهالى الحق فى معاقبة حكامهم اذا خالفوا القانون أو خرجوا عن حدود وظائفهم ، ولهم حق خلعهم إذا دعت الضرورة الى ذلك ، وميز بين مصدر السلطات وهى الامة وبين أعضاء الحكومة الذين انتخبتهم الامة لتنفيذ قوانين الدولة ولذلك قرر أن الملك المنتخب هو أفضل الملوك ، وأن وظيفة الملك هو تفسير القانون وتطبيقه وليس من حقه تشريعه . وقيد سلطة الملك من جميع نواحيها

وقال إن الكنيسة يجب أن تدار على أسس ديمقراطية ، وتكون السلطة العليا فى أيدى مجلس يتألف من رجال الدين ورجال السياسة ، وإن هذا المجلس الذى يمثل الأهالى هو الذى ينتخب البابا وهو الذى يخلعه إذا حاد عن الطريق المستقيم ، وأن تقصر الكنيسة أعمالها على الأعمال الروحية الصرفة ، وأن تتولى السلطة السياسية دعوة المجلس للانعقاد ، وأن توقع العقوبة الدينية ، وأن رجال الدين مثلهم مثل بنى وطنهم الآخرين يجب عليهم إطاعة قوانين الدولة ولا تعفيهم صبغتهم الدينية من ذلك . ووضع مرسليو البابا فى مستوى واحد مع باقى الأساقفة ولكن منزه عنهم ببعض امتيازات ، وجعل الادارة الدينية تابعة للدولة

تألم مرسليو كما تألم دنتى من قبل من حالة الفوضى والمنازعات الحزبية التى سادت إيطاليا وعضد سلطة الأمبراطور حتى يرجع السلام والأمن الى نصابه وقال إن امتيازات رجال الدين وسلطة البابا هى الحائل دون

استتباب الأمن ، وحمل على الأغنياء ، ونعى عليهم ما اتصفوا به من الفساد ، وانتصر لمبادىء رهبان الفرنسسكان فى الدعوة الى الفقر والتجرد من الغنى

كان مرسليو عصريا فى آرائه إذ كتب مبادئ سابقة لأوانها ولم يعترف بها الا بعد الأصلاح الدينى فى القرن السادس عشر والانقلابات الثورية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر

تأثر وليم أوكام بآراء زميله مرسليو كما تقدم ولكنه ظل شديد التمسك بالدين ، وقد عارض سلطة البابا وادعاءاته معارضة قوية ، وكان لا يعتقد اعتقادا جازما بأن الأمة مصدر السلطات كما قال مرسليو بل كان يميل الى القانون الطبيعى إذ أنه المرجع الأعلى للسلطات ، كما أنه لم ير ضرورة لقيام إمبراطورية عامة كما رأى زميله الأيطالى . ونادى باستقلال القوميات وفضلها على الدولة العامة ، ووضع حدودا لسلطة الأمبراطور ، وقال إنه ملزم باطاعة القوانين المشتركة بين جميع الأمم ، فوضع بذلك نواة القانون الدولى

كان أوكام متشبعا بآراء القرون الوسطى ولذلك كانت آراؤه ذات أثر أقوى فى نفوس معاصريه من الآراء التى أدلى بها مرسليو والتى كانت سابقة لأوانها ، فأنه وضع نظاما تفصيليا عن كيفية تكوين مجلس الكنيسة ليمثل جميع الطبقات تمثيلا عاما ، وقد أثارت هذه الآراء انتقاد رجال الدين ، وظلت محور بحثهم وجدلهم مدة قرن من الزمن بعد ذلك ، وقد أدخل المشرعون آراء هذين الكاتبين فى القوانين المدنية والدينية التى شرعوها فى ذلك العصر . كما أن الفكرة النيابية والمبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات التى نادى بها تعد من الأفكار التى لها شأن عظيم فى تاريخ النظريات السياسية فى مظهرها الحديث

الباب الخامس

انتهاء القرون الوسطى

١ — المظاهر الأخيرة للقرون الوسطى:

اضمحل حكم الأقطاع وضعف نفوذ الأمراء الأقطاعيين وتقوت الملكيات القومية وتقدمت التجارة ونمت المدن المستقلة وتقلصت سلطة البابوية وحلت محلها مجالس الكنيسة ، وتأثر الكتاب والمفكرون بهذه المظاهر ، وعرفوا أن الأحلام التى ساورت زملاءهم فى بدء القرون الوسطى عن تأليف دولة عالمية وكنيسة عالمية أصبحت خيالا لا يمكن تحقيقه ، واشتغل العالم بأمور أخرى مهدت السبيل للتنافس بين السلطتين الدينية والزمنية فى الممالك المختلفة ، وبين الأمم فى ميدان الحرب والتجارة والسياسة واليك بعض التفصيل

بلغت قوة أمراء الأقطاع فى القرن الرابع عشر مبلغا عظيما وانتشر هذا النوع من الحكم فى معظم البلدان فى غرب أوربا ولكن حدثت حوادث بعد ذلك أضعفت نفوذ الأمراء وجعلته اسميا اكثر منه فعليا فان حرب المائة العام بين فرنسا وانجلترا (١٣٣٧ - ١٤٥٤) وحروب الوردتين (١٤٥٥ - ١٤٨٥) فى انجلترا أفنت عددا كبيرا من الأشراف والنبلاء فى كل من المملكتين ، واستطاع الملك فيهما أن يقوى نفوذه ويعمم فرض الضرائب ويؤلف جيشاً نظاميا يجعله درعا لصد أعدائه ومنافسيه من

الأشراف، وكذلك كان الأمر فى أسبانيا فأن اتحاد قشتاله مع أرجون مكن فردناند وايزبلا من التغلب على باقى الأمراء، واستطاع هذان الملكان أن يتغلبا على العرب فى الأندلس وأسسا مملكة قوية الدعائم موطدة الأركان. أما فى الدولة الرومانية المقدسة فأن التنافس بين إيطاليا وألمانيا وشعور كل منهما بقوميته المستقلة. أضعف سلطة الأمبراطور ولم تتألف حكومة مركزية قوية فى كل منهما إلا فى القرن التاسع عشر

انتشرت التجارة واتسعت دائرتها بين الغرب والشرق وبين شمال أوربا وجنوبها، ونهضت مدن إيطاليا التجارية وخصوصا مدينتى جنوه والبندقية نهضة عظيمة، واحتكرت الطرق التجارية بين الغرب والشرق وبين شمال البحر الأبيض وشمال أوربا، وازدادت العلاقات التجارية بين الأمم، ونشأ عن هذا التبادل الاقتصادى أن فكر الكتاب فى عظم شأن الذهب والفضة واستيرادهما من الخارج واكثارهما فى الداخل، واستنبطوا الأساليب التى تؤدى إلى ذلك، ووضعوا النظريات التجارية التى ظهرت فى القرن السادس عشر وأصبحت من النظريات المقبولة المعترف بصحتها. ولما كشفت أمريكا ازداد النشاط التجارى وانتقل مركزه من البحر الأبيض الى المحيط الأطلسى، وازداد نفوذ المدن المستقلة فى إيطاليا وألمانيا، وظهر فريق التجار فى انجلترا وفرنسا وأسبانيا. وزاد عدد أفراد الطبقات الوسطى فيها، وبهذه الطبقات استعان الملوك على تقوية نفوذهم والتغلب على أمراء الاقطاع، وتطلعت الطبقات الوسطى الى الملك دون الأمراء لحمايتها على نشر السلام وحفظ الأمن ومنع التعدى وتنفيذ القانون. وأثرى الأفراد من وراء التجارة اثراء كبيرا، وحلت الأرستقراطية التجارية محل الأرستقراطية الإقطاعية التى بنيت على الملكية العقارية، وضعف نفوذ رجال الدين أيضا، وانتشرت الجامعات وأخذ أفراد الطبقات الوسطى يتعلمون العلوم القانونية

وسائر العلوم البشرية الأخرى. ولما تسلحوا بسلاح الثروة والعرفان طالبوا بالاشتراك فى الشئون السياسية العامة، وخطت البشرية خطوة أخرى فى سبيل المدنية عند ما هب الفلاحون وألقوا نير العبودية عن كواهلهم وأخذوا ينشدون الحرية. هذا وقد تأثرت الآراء الفلسفية تأثرا كبيرا بالانشقاق الذى حدث بين المطالبين بعرش البابوية وبانقسام أوربا الى فريقين كل فريق يؤازر بابا ، ونادى الكتاب بتعديل نظام الكنيسة واصلاحه، وقام الجدل بين الكتاب أنصار البابوية الموحدة وسلطان البابا المطلق ، وبين الكتاب أنصار المجالس الدينية التى تشرف على الكنيسة وإدارتها وتشارك البابا فى سلطانه

تأثر مركز البابوية بهذا الانقسام وضعف نفوذها ، وقصر البابا اهتمامه على الشئون الأيطالية دون الأوربية ، واشتغل بعض البابوات بالسياسة الأيطالية، واشتغل بعضهم الآخر بأمور النهضة العلمية وشجعوها ، وظلت البابوية تخبط يمينا وشمالا حتى قام المصلحون وعلى رأسهم مارتن لوثر فى أوائل القرن السادس عشر يطلبون تعديل نظام البابوية والكنيسة تعديلا جوهريا .

٢ — وِكْلِف وهُوس:

ظهر كاتبان فى أواخر القرون الوسطى وهما حنا وكلف (John Wyclif) (١٣٢٠ — ١٣٨٤) فى انجلترا ، وحنا هوس (John Huss) (١٣٦٩ - ١٤١٥) فى بوهميا

كان وكلف أستاذا فى جامعة اكسفورد وكتب رسائل سياسية يفند فيها آراء كاتب حاول أن يثبت حق السيادة الأقطاعية للبابا على انجلترا قائلا إن الملك لا حق له فى لقبه لأنه قطع الجزية البابوية ، وكتب رسالة سماها

« السيادة » تعد أنها أضافت بعض الشيء الى النظريات السياسية، إذ قال فيها إن السيادة والتبعية هما الحلقة التى تربط الأنسان بالله ، وقال إن سيادة الله هى فوق كل سيادة وهو يباشرها بين الخلق من غير وساطة أحد ، وبهذا المبدأ قرر « وكلف » أن رجال الدين أوغيرهم هم سواء فى نظر الله وأمام الله ، وقال عن السيادة المدنية إنها من صنع الأنسان وإنها ضرورية بسبب الخطيئة التى وقع فيها البشر ، وإن الرجل المستقيم هو سيد الجميع ، أما المذنبون فلا يملكون شيئا ، وعلى ذلك ان المؤمن هو الذى يسود وهو الذى يملك ، وقد اعتنق اتباعه من الفلاحين هذا المبدأ وانتشرت بعض المبادىء الشيوعية فى كثير من أنحاء أوربا وظلت فيها حتى القرن السادس عشر

قال وكلف إن السلطة الحكومية تقترن بالملكية العقارية ، وبيّن العلاقة بين السلطتين الزمنية والروحية ، وقال إن كلا من السلطتين مستقل محصور فى دائرة اختصاصه لا يعتدى أحدهما على الآخر ولا يجوز للسلطة الروحية أن تتدخل فى الشئون الدنيوية ، وقال إذا تدخلت الكنيسة فى أمور التشريع المدنى وفى مسألة المعاملات التجارية فللدولة أن تتدخل وتشرف على أعمالها . وقد ساعد هذا المبدأ الملوك فى أوربا فى معركتهم ضد نفوذ البابوية ثم قال إن كلا من السلطتين يستمد قوته ونفوذه من الله وإن البابا ورجاله لا حق لهم فى إدارة الشئون السياسية ، وإن الكتاب المقدس هو المرجع الأعلى للعقيدة الدينية

كان وكلف قوميا فى آرائه ، وكان يكره البابوية التى تعاضدها فرنسا ، وكان من أنصار الكنيسة القومية التى تخضع للملك القومى ، وعلى هذا المبدأ أسس هنرى الثامن فيما بعد الكنيسة الانجليزية ، وقد تناول أنواع الحكومة وفضل الحكومة الأرستقراطية من الوجهة النظرية ، وقال إن أسوأ أنواع الحكومة هى الحكومة التى يسيطر عليها رجال الدين ، أما

الحكومة الملكية فهى على كل حال أحسن الانواع بسبب انتشار الفساد بين الناس وارتكابهم الخطيئة و الذنوب

كان حنا هوس رئيسا لجامعة براغ واعتنق مذهب وكلف ونادى به ، وكان خطيبا محبوبا ، وقاد الحملة ضد البابوية ورجالها وفند ما يقوله أنصارها خاصا بسيادتها على الامبراطورية وحق تدخلها فى الشئون الدنيوية ، وانكر ضرورة الملكية العقارية لوجودها ، وقال بأن الملوك والامراء لهم الحق فى مصادرة املاكها إذ أساء رجالها إدارتها ، وقال إن المؤمنين أخوة متساوون فى الحقوق أمام الله ولم يعترف بأفضلية رجال الدين عن باقى البشر

تأثر الناس بتعاليم وكلف وهوس وثاروا طالبين اصلاح الكنيسة وإصلاح الامور السياسية والاقتصادية ، ولكنهما كانا سابقين لأوانهما فاستطاعت السلطات فى انجلترا أن تخمد الثورات التى قام بها اتباع وكلف وأن تطاردهم حتى أبادتهم . أما اتباع هوس فقدر بحوا بعض الربح من الكنيسة ولكن حوكم هوس واحرق ، والخلاصة أنه كانت آراؤهما الاصلاحية من الاسباب التى أدت الى قيام حركة الاصلاح الدينى ، وكانت عصرية فى روحها على الرغم من صبغتها الدينية ، فقد اعترفا بحق الملوك فى مصادرة املاك الكنيسة ، واعترضا على تدخل رجال الدين فى الامور السياسية ، وأثبتا حق الفرد الذى هو عضو فى الجماعة البشرية ، وأن مبدأهما القائل بسيادة الله وأن الناس فى نظره سواء أدى الى قيام الحركة الديمقراطية فى القرن الخامس عشر

٣ — المجالس الدينية :

حاول الكتاب أن يحدوا من سلطة البابا المطلقة وأن يقيدوها بمجالس دينية ، وكان من نتائج أقوالهم أن اجتمع مجلس ملى فى مدينة كونستنس

(١٤١٤ - ١٤١٧) وقرر أن البابا غير مطلق التصرف، وأن سلطة المجلس المؤلف من كبار رجال الدين والدولة فوق سلطته، وأنه مقيد بما يراه المجلس وقد عدّ الكتّاب هذا القرار أخطر وثيقة رسمية ثورية ظهرت فى تاريخ العالم إذ أنه أحل السلطة النيابية محل السلطة السلطة المطلقة. وقد اشتهر من الكتاب الذين آزروا هذه الحركة حنا جرسون (١٣٦٣ - ١٤٢٩) وكان مديرا لجامعة باريس والكردينال نيقولا كيوزانوس (Nicholos of Cues) (١٤٠١ — ١٤٦٤) والبابا بيوس الثانى (١٤٠٥ - ١٤٦٤)

عاضد جرسون نظام الملكية المقيدة فى ادارة الكنيسة، وقال إن مزيجا بين العناصر الملكية والارستقراطية والديمقراطية هو أفضل أنواع الحكومات فى الدولة والكنيسة، وعارض نظرية سيادة البابوية واعتنق مذهب مرسليو ولكنه خالفه فى ديمقراطيته المتطرفة، واعتقد صلاحية الحكم الأرستقراطى لرجال الدين، ويكون مرجعه الاعلى المجلس الملى، ونظر الى البابا كوكيل إدارى للكنيسة والمجلس الذى يمثلها، وقال إن الحاكم الزمنى له الحق فى عقد مجلس دينى يقرر خلع البابا إذا خالف أوامر الله. وقد ظهرت آثار هذه الآراء فى قرارات مجلس كونستنس، وقد قررت مبدأ الحكومة الدستورية فى أوربا ومهدت السبيل أمام المصلحين الذين ظهروا بعد ذلك. والخلاصة أن جرسون أراد أن يحافظ على سلطة البابا وسلطة الملك كل فى حدوده، وأن يحتفظ فى الوقت نفسه بحريات الشعب وحقوقه

انعقد مجلس فى بال (١٤٣١ - ١٤٤٩) ووضع نيقولا كيوزانوس وهو أحد علماء الألمان اشتهر بغزارة علمه وقوة عارضته أمام أعضائه مبادىء

ونظريات كانت أكثر ديمقراطية من آراء جرسون فقال إن الكون وحدة مكونة من أجزاء متماسكة ومتماثلة، وأن الكنيسة مثل الدولة مكونة من وحدات مختلفة لكل وحدة وظيفة خاصة، وقال إن المجلس النيابى هو الوحدة المركزية لوحدات الكنيسة والدولة، وقال إن الناس متساوون وهم أحرار بالطبيعة وأنهم مصدر القانون والسلطان، وأن الملوك والاساقفة ينتخبون لأدارة الشئون وهم مع الناس يكونون الجماعة البشرية. وقال إن الحكام يشغلون وظائفهم باختيار رعاياهم وأنهم مثلهم مثل رعاياهم مقيدون بالقانون، وأن القانون مقدس اذا صدر عن اجماع

قال البابا بيوس الثانى إن الانسان بعد أن طرد من الجنة عاش عيشة الحيوان، ولما عرف معنى الحياة وفوائد الاجتماع اجتمع بغيره وكونوا الجماعة البشرية، ولما ظهر الظلم وضاعت الحقوق تنازل الافراد عن سلطتهم إلى فرد قوى اشتهر بالفضيلة لينشر العدل بينهم ويمنع اعتداء القوى عن الضعيف وبذلك ظهرت الملكية، واذا استبد الملك كان للافراد أن يطردوه، وعلى هذا المقياس يمكن طرد البابا وخلعه اذا حاد عن الطريق السوى.

يتضح من هذا أن فى كتابة نقولا كيوزانوس والبابا بيوس الثانى توجد آراء عن الحالة الطبيعية والحقوق الطبيعية وعن نظريات العقد الاجتماعى التى ظهرت آثارها فى النظريات الثورية فى أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر. كما أن كتابة هؤلاء الكتاب دلت على أن الافكار السياسية خطت خطوتها من القرون الوسطى الى القرون الحديثة

٤ — المشترعون فى القرن الخامس عشر:

اهتم العلماء والكتاب بالبحث القضائى والتحليل التشريعى فى أثناء

الجدل الذى قام بينهم على سلطة البابوية وسلطة المجالس فى القرن الخامس عشر ، وكانوا يعتمدون فى بحثهم على القانون الرومانى فرجعوا الى مواده وطبقوها عند تفسيرهم للنظم الدينية والسياسية ، وفسروا بها نظم الكنيسة والمجالس الدينية ونظم الدولة والمدنية الحرة ، واستخرج كل فريق المواد التى تؤيد دعواه وتقوى حجته أمام مناظريه ، فاتخذ الفريق الذى عاضد سلطة البابا المركزية وسلطة الامبراطور الفردية نظرية القانون الرومانى القائلة باندماج الأفراد فى شخص واحد (نظرية النيابة عن الأفراد) (The Theory of Corporation) سلاحا يدفع به حجة من أراد محاربة الفكرة القائلة بحصر السلطة القائلة فى يد شخص واحد

استعانت المبادىء التى قالت إن سلطة الحكام مستمدة من الشعب وأن سلطة الكنيسة مستمدة من جمهور المؤمنين بالنظرية القانونية الرومانية ، ووضع الكتاب مبدأ جديدا بأن جمهور الشعب يؤلف شخصية قضائية ، وحللوا وظيفة مجلس الكنيسة الذى كان نائبا عن المؤمنين على حسب قواعد التشريع الرومانى ، واتبعوا فى طريقة انعقاده وعلاقته بالبابا وطرق مناقشاته وتصويته وقراراته نظرية النيابة عن الافراد السالفة الذكر ، وكذلك اتبعوا هذه النظرية عند التكلم فى كيفية انتخاب الامبراطور وانتخاب البابا

قال الكتاب فى القرون الوسطى بأن وحدة الدولة ، ووحدة الكنيسة لا تتم كلتاهما الا بخضوع أعضاء كل منهما لسلطة امبراطورية مشتركة أما نظرية النيابة عن الافراد فقد وضعت أساس الفكرة القائلة بالوحدة القضائية لجمهور الافراد ، فمهدت السبيل لظهور النظرية القائلة بأن السيادة فى الشعب وليست فى الملك ، وبامتزاج هذه النظريات وضع الكتّاب حدا فاصلا بين الدولة والحكومة وبين مصدر السلطات وبين الافراد الذين يوكل اليهم أمر التنفيذ

ميز المشترعون فى القرن الخامس عشر بين التشريع وبين الملكية ، وحفظوا للمالك حقوقه الخصوصية أن يعتدى عليها صاحب السلطان ، فقضوا بذلك على نظرية العهد الاقطاعى بأن صاحب السلطان هو المالك لكل شيء ، ثم اتخذوا نظرية الرومان فى القانون الطبيعى أساسا لتشريعهم وقالوا إن مبادىء القانون الطبيعى أسمى من أى مبادىء أخرى من وضع الانسان ، وقالوا إن وظيفة الدولة وغرضها هو ترقية مصالح المجموع وهذا لا يتحقق إلا اذا اتبعت الدولة نصوص القانون الطبيعى ، واعترضوا على النظرية القائلة بأن الكنيسة والدولة نظامان كاملان وأوجبوا ادخال الاصلاح على نظمهما اذا كان الاصلاح ضروريا

اثارت دراسة أدبيات اليونان والرومان القديمة وفلسفتهم فى أثناء النهضة العلمية الاهتمام بالديمقراطية التى انتشرت فى المدن الاغريقية وبنظرية الرومان فى التعاقد القانونى وبنظرية النيابة عن الأفراد ، وقد ناصرت هذه النظريات حق الاكثرية ، وأن السلطة لاتنحصر فى شخص واحد بل فى كثير من أعضاء الدولة

انتصر البابا على القائلين بسلطة المجالس واسترد سلطته وانتشرت فى أوربا الافكار الرجعية مرة أخرى واستمرت حتى القرن السادس عشر واختفت أراء المشترعين حينا ولكنها ظهرت ثانية فى النصف الاخير من ذلك القرن وبدا أثرها واضحا فى الانقلابات التى رأتها أوربا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، والخلاصة أن الديمقراطية الحديثة مدينة للمناظرات الدينية التى قامت فى القرن الخامس عشر كما أنها مدينة أيضا لآراء المشترعين الديمقراطية على الرغم من أنهم عاضدوا الملكية

٥ - نقولا مكيافلى (١٤٦٩ - ١٥٢٧)

يقول دننج إن مكيافلى وليد شرعى للبيئة السياسية التى نشأ فيها ولم

تؤثر البيئة فى عقل كاتب من كتاب السياسة أكثر من تأثيرها فى اراء ذلك الكاتب الفلسفية ، وبالبحث فيما أحاط بمكيافلى من أحوال سياسية يتبين جليا صدق دننج . أجل فقد حدث رد فعل شديد بين رجال الدين والسياسة وتمكن البابا فى أوائل القرن السادس عشر من استرداد سلطته المطلقة وتخلص من التقييد الذى تقيد به فى المجالس الملية المختلفة السابقة واستطاع كل من هنرى السابع فى انجلترا ، ولويس الحادى عشر ، وشارل الثامن ، ولويس الثانى عشر فى فرنسا وفرديناند وايزبلا فى أسبانيا أن يتخلصوا من مجالسهم النيابية الارستقراطية ويحكموا حكما مطلقا وكذلك حاول الامبراطور مكسمليان جهده أن يحكم امبراطوريته حكما قويا وبالاختصار لقد ساد أوربا فى ذلك العصر حكم الفرد القوى

وتدل آراء مكيافلى أنه عرف هذا الاتجاه وتأثر به تأثيرا كبيرا . وساد فيها أيضا الميل الى استقلال القوميات ، وهبت كل قومية تقوى نفسها وتعمل على استقلالها الوطنى ، وزالت من العقول فكرة الامبراطورية الموحدة التى انتشرت فى القرون الوسطى ، وأصبحت الملكية الوطنية المطمح الاعلى وموضع اهتمام الجميع . وقد بذلت كل مملكة من ممالك أوربا عدا إيطاليا جهدها لتصل الى هذه الغاية .

انقسمت إيطاليا إلى عدة مدن مستقلة تشبه مدن الولايات الاغريقية وظل هذا التقسيم السياسى سائدا فيها نحو ثلاثة قرون ولكن الحركة القومية التى انتشرت فى أوروبا فى أوائل القرن السادس عشر كما تقدم أثرت فى إيطاليا أثرها أيضا ، وتطلعت هذه المدائن إلى التوحيد حتى انحصرت فى خمس إمارات مستقلة وهى مملكة نابلى ، وأملاك البابا ، ودوقية ميلان وجمهوريتا البندقية وفلورنسة

وكان مكيافلى « وهو إيطالى الجنس فقد ولد فى فلورنسة » يطمع فى أن يرى أرض وطنه مملكة موحدة قوية مثل انجلترا وفرنسا ، ولكن قامت عقبات جمة فى سبيل تحقيق هذه الغاية إذ كان التنافس بين بعض الولايات وبعضها الآخر شديداً ، ولم يوجد فى البلاد أمير ذو شخصية قوية يجمع حوله الامارات المتفرقة ويعمل على ربطها برباط الوحدة القومية كما فعل فريناند فى اسبانيا . زد على ذلك موقف البابا السياسى فانه بعد رجوعه من منفاه فى افجنون بفرنسا قد بذل جهده هو ومن أتى بعده من خلفائه لتقوية نفوذه الدينى والسياسى فى وسط إيطاليا ، وقد نجحوا فى هذا نجاحا عظيما وأصبح البابا الحاكم المطلق دينيا وسياسيا فى إيطاليا المتوسطة . وقد عاقت هذه المساعى والمجهودات السياسية من جانب البابوات توحيد إيطاليا

بلغ مكيافلى سن الرجولة فى سنة ١٤٩٤ وقد رأى الحرب التى أثارها شارل الثامن ملك فرنسا ليتملك بها إيطاليا ورأى اشتراك ألمانيا وأسبانيا ضده ورأى أن إيطاليا أصبحت ميدان قتال لهذه الممالك القوية ، كما أنه رأى أيضا أن ولايات إيطاليا المستقلة لا تستطيع أن تحتفظ باستقلالها بالقوة المادية بل بالخديعة والأساليب السياسية

وقد عرف أسرار هذه الأساليب بنفسه فى الفترة (١٤٩٨-١٥١٢) لأنه كان يشغل وظيفة سامية فى فلورنسة وكثيرا ما اشترك فى بعثات سياسية من قبل حكومته الى الحكومات الأخرى

اكتسب اذن مكيافلى خبرة عملية فتأثرت بها آراؤه الفلسفية ، وفى عهده بلغت نتائج النهضة الفكرية فى إيطاليا غايتها ، وتحررت الآداب والفنون من قيودها فى القرون الوسطى واستمدت نماذجها من آداب الأغريق والرومان القديمة وفنونهم . وحذت الأفكار الفلسفية والبحوث

العلمية حذو الآداب والفنون وتطلعت هى أيضا الى فلسفة الأغريق واليونان، وهب الكتاب وغيرهم ينشدون الحرية وعدم التقييد بآراء علماء القرون الوسطى.

وقد كانت فلورنسه مركز هذه الحركة وأس عمادها وكان لها شأن فى ايقاظ العقول وإنهاض الأفكار، وبهذا الوسط العلمى تأثر مكيافلى ومال بروحه الى أدبيات الأغريق واليونان، ودرس تاريخها دراسة وافية. وقد ظهر هذا التأثير واضحا فيما تركه لنا من الآراء الفلسفية والنظريات السياسية

اتخذ سياسة ارسطوطاليس أنموذجا له وأهمهل ما كتب بعده أهمالا تاما، وقرر أن أفضل طرق للبحث العلمى من الوجهة السياسية هى الرجوع الى التاريخ. وقال إن الانسان فى جميع أطواره التاريخية قد تأثر فى حياته بالمؤثرات نفسها وقد واجهه من المعضلات والمسائل مثل ما يواجهه الآن، وقد طلب منه أن يحل هذه المعضلات والمشاكل بتلك الوسائل التى يعمل بها فى الوقت الحاضر، وعلى ذلك إن دراسة الماضى تضىء لنا حاجات الحاضر وتهيىء لنا حوادث المستقبل، فربط التاريخ بالعلوم السياسية ونادى بعلاقتها الوثيقة، وهو أول من قال بذلك من الكتاب السياسيين، ولكن أغفلها عند ماألف كتابه الأمير الذى كتبه فى سنة ١٥١٣ إذ تقيد بالنظريات القديمة دون نظريات القرون الوسطى وماحدث لها من التغير وبحث فى فلسفة فن الحكم من الوجهة العملية. أما نظرية الدولة ومشروعيتها فلم يهتم بدراستها اهتماما كافيا.

أهمل فى كتاباته وآرائه الفلسفية الوجهتين الدينية والخلقية ولم يرتبط بقواعدهما. وفى هذا يخالف من سبقه من كتاب القرون الوسطى مخالفة

صريحة ، ويظهر أثر هـذه المخالفة فى ابحاث مختلفة فأنه أول من فصل بين السياسة والأخلاق فصلا تاما ولم يجعل الفصل شرطا كما جعـل استاذه ارسطوطاليس. وقد اعترف بجمال الفضائل الخلقية ولـكنه رفض أن يتخذها أساسا للفضائل السياسية ، وجعل أس الفضائل عند رجـله السياسى القدرة على اقامة حـكومة قوية مهيبة الجانب نافذة السلطان، وأباح لأميره الاتصاف بالخديعة والنفاق حتى يحتفظ بسلطانه السياسى، فقد قال فى كتابه « يجب على الأمير أن يظهر مثال الاستقامة والاخلاص، ومثال العطف على الانسانية ومثال التقوى أمام الناس ، ولـكن عليـه أن يعوّد نفسه ويمرنها أن تهمل هـذه الصفات اذا كان فى إهمالها نجاة للدولة » . والغاية فى نظره تبرر دائما الوسيلة اذا كانت هذه الغاية هى الاحتفاظ بالسلطان والنفوذ ، وعلى ذلك قد جعل مكيافلى الاخلاق وأسسها تابعة وخاضعة للعوامل السياسية ، كذلك فعل بالدين فقد جعله خاضعا وتابعا للسياسة وأطوارها ويظهر ذلك جليا فى قوله « إذا كانت حياة الوطن فى خطر يجب على الانسان ألا يتقيد فى عمـله بقواعد العدل أو الظلم أو بقواعد الرحمة أو القسوة أو بقواعد الشرف أو عدمه بل يتقيد فقط بما يرى فيه نجاة لحياة وطنه واستقلاله »

أثارت هذه الآراء شكوكا حول مكيافلى وحول سلوكه الشخصى وعقيدته الدينية وجعلته مضرب الامثال لقلة الشرف والخديعة وباقى الرزائل حتى يومنا الحالى ، ولـكنه لم يكن كذلك بل تأثره بالبيئة السياسية التى عاش فيها هو الذى جعله يرى من الوجهة العملية أن لا خلاص لإيطاليا إلا بقيام أمير من امرائها يستطيع بالقوة المسلحة أن يضرب على عوامل الفساد والتفرقة غير مقيد بأى عامل آخر غير الوصول الى غايته الشريفة ، ولذلك نجد بعض الـكتاب يضعون مكيافلى فى صف واحد مع مزينى من وجهة العمل على وحدة إيطاليا

رأى مكيافلى ان المبادئ المسيحية لم تؤثر تأثيراً محسوسا فى الحياة السياسية فى مدن إيطاليا وجمهورياتها ، ولذلك عارض نفوذ البابوية حتى تتوحد إيطاليا ، وعارض النفوذ الاجنبى بكل ما استطاع من قوة، وقال ان كل وسيلة توصل إلى الغرض المنشود محمودة وشريفة وخالف سفونارولا (Savonarola) الذى أراد أن يحكم فلورنسة على حسب المبادئ الخلقية، وقال عن مبادئه انها غير عملية وخيالية لا تنطبق على الواقع واستشهد باخفاقها على أن الحكومة لا تنجح إلا اذا اتبعت القوة والاساليب السياسية الخداعة

أعجب مكيافلى بالامير القادر الكفء واحتقر الحاكم الضعيف المتردد ، وقال ان شكل الحكومة التى يجب أن تسود البلاد يتوقف على أحوالها المادية الخاصة بها وعلى ذلك اعترف بالعلاقة بين الثروة فى الدولة وبين توزيع السلطة فيها ، وقال ان الديموقراطية افضل نوع من انواع الحكومات فى دولة تتساوى افرادها فى الثروة ، أما الارستقراطية التى تستمد سلطتها من الملكية العقاريه فقد كرهها وقال انها تؤدى إلى التنازع والمشاحنات ووصف حكومة تجمع بين النوعين وهى الملكية المقيدة، وفى كتابه «الأمير» وصف القواعد العملية التى يجب ان يتبعها الحاكم حتى يحتفظ بمركزه ويتغلب على منافسيه ويمنع الثورات ، ثم طالب الحاكم ان يعمل على توسيع حدود دولته ووصف له استعمال القوة والخديعة حتى يصل إلى عظمته السياسية

انتقد الكتاب مكيافلى انتقادا مرا كما تقدم ولكنه أفاد بآرائه النظريات السياسية فائدة عظيمة فقد ابتعد عن الخيال وكتب فى السياسة كتابة عملية مبنية على الخبرة والمشاهدة ، وأهمل فكرة القانون الطبيعى ونادى بالقانون الايجابى الذى يشرعه الحاكم وينفذه بالقوة ، وميز بين الفضيلة العامة والفضيلة الخاصه فوضع مبدأ ظل قائما حتى يومنا الحالى فى السياسة العملية والعلاقات الدولية ، ولمباحثه الشائقة فى التوسع وبسط النفوذ أثر

بين فى المشاحنات التى قامت بين دول أوروبا فى ميدان الاستعمار، ويتبع السياسة آراءه فى عصرنا الحديث

٦ ـ نظرية القرون الوسطى فى العلاقات الدولية:

حلت فى القرون الوسطى الملكية الموضعية محل الملكية العالمية وأهملت فكرة القانون العام والدولة العامة، وسميت هذه القرون بعصر الفوضى المنظمة، وأبيحت المعارك الفردية والحروب الخصوصية بين أمراء الاقطاعيات، وتعطلت التجارة بانتشار اللصوصية فى البر والبحر وبكثرة الضرائب المرهقة التى فرضها الامراء الاقطاعيون، واستمرت الحال على هذا المنوال حتى قامت الملكيات القوية وانتزعت السلطة من أيدى الامراء وردت الامن الى نصابه ونشرت السلام فى ربوع ممالكها

ولما تقوت الممالك القومية واستقلت كل منها عن الأخرى نشأت العلاقات الدولية، واشتغل الملوك والمشترعون وهيئات المدن فى أمور التحكيم فى أثناء القرون الوسطى، وكانت القوانين الاقطاعية تحتم قبول حكم الأمير بين أتباعه، ويقال أن قضايا التحكيم بلغت فى إيطاليا وحدها نحو المائة فى أثناء القرن الثالث عشر، ولكن لما جاء القرن الرابع عشر وتلاه الخامس عشر اختفى مبدأ التحكيم بين الدول ولما حل القرن السابع عشر كان التحكيم فى عالم الخيال

إن استعمال اللغة اللاتينية لغة التعليم والدين فى أوربا أوجد رابطة بين الدول بعضها مع بعض، وكان البابا يرسل رسله من رومية للقيام بمهام مختلفة، وكان بعضهم يبقى سفيرا للبابا ويقيم فى عاصمة الدولة ليشرف على الشئون الدينية التى لها علاقة بالبابوية، ولما أحيا المشترعون دراسة القانون الرومانى فى القرن الثانى عشر وضعوا أساسا لقيام مبادىء التشريع الدولى،

وأثرت الحروب الصليبية فى أثناء القرنين الثانى عشر والثالث عشر فى العلاقات الدولية أثرا كبيرا إذ اشترك كثير من القوميات المختلفة فيها واضطروا الى تبادل الآراء وأن يعملوا متحدين لغرض واحد ، وقد مات كثير من النبلاء وأمراء الأقطاع فى ميادينها فتقوت الملكيات والمدن المستقلة وانتشرت التجارة، ووضعت القوانين البحرية بين الدول التجارية ونما التشريع الدولى ، وأرسلت القناصل الى الأقطار الاسلامية ابتداء من القرن الثانى عشر لتمثل المصالح التجارية لمدن إيطاليا وجمهورياتها ووضعت جمهورية البندقية فى القرن الثالث عشر القواعد السياسية التى يسير عليها سفراؤها فى الخارج ، واتبع الملوك فى نهاية القرون الوسطى كثيرا من القواعد السياسية والأساليب الدبلوماتيكية التى اتبعتها المدن الايطالية قبل ذلك

إن الاحوال التى احاطت بالعالم الأوربى فى أثناء القرون الوسطى جعلت وجود القانون الدولى بمعناه الحديث مستحيلا ، وعاقت الكنيسة هذا القانون عن التقدم بكل ما أوتيت من قوة وعدت التعاقد مع غير المسيحيين جرما لا يغتفر ، ولكن لما جاءت النهضة العلمية وتلتها حركة الاصلاح الدينى ازالت العقبات عن طريق العلاقات الدولية، وقام المشترعون وعلى رأسهم جروتيوس (Grotius) وأثبتوا النظريات فى القانون الدولى العام وفى العلاقات الدولية ، واجتمع أول مؤتمر دولى فى مدينة وستفاليا (١٦٤٨) عقب انتهاء حرب الثلاثين عاما ، ونظم العلاقات الدولية بمقتضى معاهدة دامت باقية فى أوربا حتى الثورة الفرنسية الكبرى

الباب السادس

النظريات السياسية فى عهد الاصلاح الدينى

١ ــ أثر الاصلاح الدينى فى الفلسفة السياسية :

ظهر فى أوائل القرن السادس عشر الميلادى فريق من المصلحين وعلى رأسهم مارتن لوثر ونازعوا البابا سلطانه السياسى والدينى وعارضوا دعواه الدينية ونقضوا أقوال اعوانه ودفعوا حججهم بحجج أقوى منها ، وقامت حركة اصلاحية كبرى وانتشرت فى انحاء ممالك أوربا ، وانقسمت المسيحية من جراء ذلك الى مذهبين كبيرين وهما الكاثوليكية والبروتستنتية ، فانفرط عقد الكنيسة المسيحية الموحدة وزالت فكرة السيطرة الدينية التى حاول البابوات تحقيقها فى أثناء القرون الوسطى ، وأستقلت ممالك أوربا دينيا كما استقلت سياسيا ، وازداد الشعور القومى ، وتقدمت صفة الوطنية بين الشعوب المختلفة . ولقد أثرت هذه الحركة فى سير المجهود الذى بذله مكيافلى بفصل الدين عن السياسة أثرا بينا وعاقت تقدمه حينا من الزمن إذ امتزجت السياسة بالدين فى أثناء هذه الحركة وسار الدين مع السياسة جنبا الى جنب كما كان فى القرون الوسطى ، واتبع المصلحون فى محاورتهم مع نظرائهم أساليب شابهت الاساليب التى جرى عليها اكويناس واقرانه قبل ظهور مكيافلى ، ودار الجدل بين المتناظرين على علاقة الكنيسة بالدولة وأصبحت هذه المناظرة الاساس الرئيسى للفلسفة السياسية ، وأثبت الكتاب

أن السلطة السياسية مستمدة من ارادة الله وعلى ذلك إن الحاكم الذى يمثلها إنما يحكم بأرادة الله فوجبت طاعته

هذا وادعى كل من البابا والامبراطور فى أثناء المعركة التى قامت بينهما أن كلا منهما يستمد سلطته من الله مباشرة. ولما ازداد نفوذ الملكيات القومية عظّم أنصار كل ملك ملكهم وانكروا حق البابا فى اخراج الرعايا عن طاعة الملك إذا خالفه، وانتهز الملوك هذه الفرصة وقالوا إنهم انما يحكمون بأرادة الله ويستمدون سلطانهم منه دون سواه، وساعد المصلحون البروتستنت أمراءهم على البابوية فمهدوا السبيل لظهور المعركة بين الملوك وشعوبهم اذ قال الملكيون إن الملك مفوض من قبل الله ليحكم شعبه وهو مسئول أمامه فهو مستقل عن رعاياه كما هو مستقل عن البابا وعن الملوك الآخرين، وعلى الافراد إطاعة الملوك إطاعة عمياء وإن الخروج على أوامر الملك يعد جرما فى حق الله وجرما سياسيا يعاقب عليه، وبذلك ظهرت نظرية التفويض الالهى، واستمسك بعراها الملوك كل فى دولته، ومما ساعدهم فى إثبات هذه النظرية وتقويتها أن هاجم المصلحون ثروة الكنيسة وانكروا عليها اهتمامها بالامور والاعمال الدنيوية وعارضوا سلطان البابا المطلق ونشروا المذهب القائل بأن الفرد مسئول أمام الله مباشرة من الوجهة الدينية، وأنه حر فى تفسير الكتاب المقدس على حسب ما يمليه عليه ضميره. ولقد كان لهذه المبادىء أثر سياسى عظيم فأن الكنيسة امتلكت أملاكا واسعة فى كل مملكة من ممالك أوربا وكانت تفرض ضرائب باهظة على رعاياها، ورأى الملوك والامراء فى انجلترا وألمانيا الاخذ بيد المصلحين واعتنقوا مذهبهم. وصادروا معظم أملاك الكنيسة وسيطروا على إيراداتها ووسعوا أملاكهم وملأوا خزائنهم من أموال الكنيسة وشرعوا لرجالها

وأصبحوا سادة فى ممالكهم من الوجهتين الدينية و السياسيةوزادت سيادتهم هذه عند ما لجأ اليهم المعتدلون من المصلحين لحماية الدين من شر المتطرفين ومعاقبة المارقين وإخماد الثورات الشيوعية التى قام بها الفلاحون نتيجة لتعدد المذاهب الدينية وتشعب الآراء المذهبية

أثرت هذه الحركة الأصلاحية فى مركز الفردوحريته الشخصية كما أثرت فى ازدياد نفوذ الملك لانها أحيت الفكرة الفردية التيوتونيةوالفكرة التى نادى بها المسيحيون الاوائل بأن الافراد متساوون ، وقال المصلحون وهم يعارضون سلطة البابا المطلقة بأن الفرد مسئول أمام الله وطالبوا باطلاق حريته الفكرية ، وبثوا فيه روح الاستقلال الذاتى حتى يستطيع أن يفكر ويحكم على الاشياء غير مقيد بأوامر عتيقة وتعاليم بالية. ولقد استطاع المصلحون فى فرنسا واسكتلندة والنذرلند وانجلترا وامريكا أن يؤسسوا بما نشروه من المبادئ الحرية الفردية والحكومة الشعبية التى ظهرت فى هذه الدول بعد ذلك . هذا وقد أدى انتشار البروتستنتية فى بعض الممالك وبقاء الكاثوليكية فى ممالك أخرى الى حروب أهلية بين أنصار المذهبين فى دولة واحدة ، وبين حروب أوربية بين فريقى الدول التى ناصرت كلا من المذهبين ، وفى اثناء هذه الحروب الطاحنة اختفت المظاهر الدينية للحركة الاصلاحية ، وظهرت المبادئ السياسية والنظريات التى ورثتها أوربا عنها

٢ - مارتن لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦)

كان من الطبيعى أن تظهر حركة الاصلاح الدينى فى المانيا أولا اذ كان التيوتون يحبون الاستقلال الفردى وكانوا يميلون بغريزتهم الى الحرية السياسية والفكرية ، وقد ظهر مارتن لوثر وهو راهب المانى ، وطبق المبادئ

التى حاول تطبيقها وكْلِفْ وهُوس ونجح فى نشر مبادئه نجاحا كبيرا واكتسب أنصارا وتلاميذ، وشجعته الظروف الموضعية فى المانيا ووقف بجانبه فريق من أقوى أمراء الالمان وأشدهم نفوذا، وانطلق العلماء فى أوربا يتناظرون ويتجادلون، فريق يناصر البابا ويؤيد سلطته، وفريق يناصر لوثر وتلاميذه، وانقسمت أوربا الى معسكرين دينيين، واعتنق أفراد كل معسكر مذهبا خاصا به. ونشطت الآراء السياسية فى وسط هذه المعمعة نشاطا كبيرا، واكتسبت مكاسب جديدة بما أضافه اليها جماعة المصلحين من الآراء القيمة

ميز لوثر تمييزا واضحا بين السلطة السياسية والسلطة الروحية، وعاضد السلطة الزمنية ضد السلطة الدينية، وعارض النظام القديم التى سارت عليه كل من الدولة والكنيسة، واتبع تعاليم وكْلِفْ وداتى، ونادى بسيطرة الدولة على الكنيسة، كما إنه اتبع تعاليم مرسليو وأوكام، ونادى بسلطة المجالس الملية فى أمور الكنيسة، ونازع البابا سلطانه المطلق، وسخر بقوانين الكنيسة، وقال إنها شرعت لتسوغ تدخل الكنيسة فى الامور الزمنية وتبرر جمعها الثروة وحيازتها الأملاك والاراضى، وقد اعتمد على الشعور القومى فى المانيا واستثار غضب الأمراء على البابا ونفوذه على ما يأخذه من من ضرائب لا حق له فى جبايتها

تقلب لوثر فى مبادئه وعدل آراءه اكثر من مرات فقد اراد أن يصلح مساوىء الكنيسة المسيحية عند بدء قيامه بالحركة الاصلاحية ولكنه ما لبث أن غلا فى مبادئه، ونادى بقلب الامور فى الكنيسة رأسا على عقب، ونادى فى المبدأ بأطاعة ولى الأمر ولكنه عدل هذا الرأى ونادى بشرعية الدفاع عن النفس إذ استبد أولو الأمر، ولما قام الامبراطور شارل الخامس

يحارب أمراء الألمان وقف لوثر بجانب بنى وطنه ، وقال إن الرعايا فى حل من العصيان وأن يخالفوا عن أمر الامبراطور إذا هو أهمل القوانين ، ولقد كان لهذا المبدأ الاثر الواضح فى قيام الثورات على نظرية التفويض الألهى

قام الفلاحون وثاروا على الامراء والملاك فى انحاء أوربا نتيجة لتعاليمه فنصح لهم بالاعتدال ولما لم تثمر نصائحه وقف بجانب الامراء ونادى بوجوب قمع الثورات الشعبية على الرغم من عطفه على مطالب الفلاحين ، وكان من المؤمنين بضرورة التفاوت بين درجات الناس ، وعارض نظرية المساواة المطلقة التى نادى بها غيره من الكتاب ، ثم طلب من الحكام أن يتدخلوا فى أمور الدين ويعاقبوا المارقين والمتطرفين عند ما رأى انتشار التطرف وازدياد الفوضى ، وبذلك عدل مبدأه الأصلى القائل بوجوب ابتعاد السلطات السياسية عن التدخل فى أمر العقيدة الفردية ، ثم ساعد الحكومة المطلقة على الرغم من مؤازرته الحرية الفردية فى المبدأ ، وقد وجد من أمراء الألمان خير نصير له على البابوية ، وبفضل معونتهم نجا من الهلاك ونجح فى نشر مذهبه ، ولذلك قد قال إن الدولة نظام مقدس ، وإن الحاكم يستمد السلطان والنفوذ من الله وهو مسئول أمامه

كان من جراء تطبيق هذه المبادىء الأصلاحية فى السياسة العملية أن تثبتت فكرة الدولة بين الناس ، وزالت فكرة سلطان الكنيسة وأن ساد القانون القومى على أى قانون آخر ، وأن خضع رجال الدين لقوانين الممالك التى ينتمون اليها بدلا من خضوعهم لقوانين رومية ، وأصبحت بفضل تعاليم لوثر فكرة الدولة فكرة ممجدة ومعظمة ، ومهد الطريق أمام هيجل ومن أتى بعده من علماء الالمان لاثبات نظرياتهم فى تعظيم الدولة وتقديسها

٣ - فيلب ملنشثون (١٤٩٧ - ١٥٦٠)

كان ملنشثون تلميذا للوثر واتفق معه فى كثير من مبادئه الاصلاحية ولكنه خالفه فى طريقة التفكير السياسى ، وكان يميل الى دراسة العلوم الاغريقية القديمة ، واستمد كثيرا من آرائه من فلسفة أرسطوطاليس ومن نظرية القانون المشترك ، وحاول أن يوجد نظاما عاما للفلسفة السياسية والخلقية متخذا الكتاب المقدس أساسا لتعاليمه ، وأحيا نظرية القانون الطبيعى وقال إن مبادئه تتفق مع طبيعة الانسان البشرية فهو إذن معبر عن إرادة الله ، ثم تناول أصل الدولة وبرهن على قدسية منشئها بمختلف الحجج والبراهين ، وعاضد سلطانها وقال إن من واجباتها أن تنشر الدين الصحيح بين الخلق وتمنع العبادة المزيفة وتضرب على أيدى القائمين بها ، وأقر الاستيلاء على أملاك الكنيسة ، وقال إن للدولة حقا فى أن تستولى على أملاك من لا يحسن إدارتها ، ثم اعترف بنظام الرق فى الدولة ، وعارض الثورات التى قام بها الفلاحون إذ ذاك معارضة شديدة ، ونادى بخضوع رجال الكنيسة الى السلطة السياسية المحلية ، ورفض فكرة الامبراطورية العامة ، وبرهن على صلاحية نظام تعدد الدول والحكومات فى العالم المتمدين ، وناصر النظام الملكى واعترف بصحة نظرية التفويض الالهى ، وطلب من الرعية أن تطيع الحكام وأولى الامر وألا تقاوم أوامرهم

تقلب ملنشثون مثل استاذه لوثر فى مبادئه وآرائه ، وانتقل من تأييد نوع من الحكومة الى تأييد نوع آخر على حسب الاحوال والامور التى أحاطت به ، فانه نادى باطاعة الحكام وأولى الامر ما داموا لا يستبدون أما إذا استبدوا أو حكم الرعايا البروتستنت أمراء كاثوليك فان للرعية الحق

فى مقاومة السلطات الحكومية ، وأخيرا تأثر بنظام المدائن المستقلة وفضل نظام الحكومة الارستقراطية على النظام الملكى

٤ - زونجلى (١٤٨٤—١٥٣١)

نشر الجنود المرتزقة من السويسريين الذين خدموا فى إيطاليا بين بنى أوطانهم أخبار انغماس البابوية ورجالها فى الملاذ والملاهى وأخبار تدخلها فى المسائل السياسية والشئون الدنيوية ، فقام الكتاب السويسريون ينادون باصلاح الكنيسة وبوجوب خضوع رجالها الى السلطات السياسية . وظهر زونجلى بين المقاطعات التى تتكلم الألمانية فى سويسرا وخرج على البابوية مناديا بالاصلاح فى الوقت الذى كان لوثر ينشر دعواه فى ألمانيا ، وقد اختلف عن لوثر فى مبادئه الحرة وفى ميله العظيم إلى دراسة علوم الاغريق والرومان القديمة وفى اشتغاله بالامور السياسية أكثر من الدينية . ولقد كان قوميا فى آرائه اشترك فى حركة الاصلاح الدينى ليخدم مصالح بلاده ، وقد انقسم السويسريون الى فريقين فريق ينشد الحكومة الديمقراطية ويحارب الفوضى الخلقية وضعف الوطنية بسبب التدخل الأجنبى ، وفريق يعاضد الحكومة الأوليجركية التى شجعت الجنود المرتزقة وما كانوا يأخذونه من مرتبات معاشية من البابوية ، وكان زونجلى من الفريق الأول يطلب الاصلاح على الاسس الدينية ، وقد أقرت الجمعيات العمومية فى مختلف مقاطعات سويسرا المبادىء الأصلاحية التى نادى بها ، وبذلك قرر المبدأ القائل بحق الدولة فى تنظيم شئونها الدينية كما تنظم شئونها المدنية ، واندمجت الكنيسة والدولة تحت نظام سياسى واحد ، وطلب من الرعية الطاعة لأولى الأمر ، كما أنه طلب من أولى الأمر معاقبة المارقين وإخماد الثورات وقمع الفتن التى يثيرها رجال الدين باسم الدين ، ولكن أنكر على الكاثوليك هذا الحق

وفقد حياته وهو يدافع عن مبادئه وأتباعه ضد المقاطعات الكاثوليكية ، وكان لا يعترف بنظرية التفويض الالهى مخالفا لوثر وملنشثون وعارض النظام الملكى ونادى باقامة دولة مسيحية ديمقراطية يتعاون الأفراد المؤمنون فيها على إقامة الحكم والعمل على استتباب الأمن والسلام بين ربوعها

٥ ـ حنا كلفن (١٥٠٩ — ١٥٦٤)

كان حنا كلفن أكبر المصلحين الدينيين وأعظمهم أثرا فى النظريات السياسية، فانه هو الذى نظم المبادىء الاصلاحية ووضح لها أسسا منطقية ، فكان عمله فى الكنيسة البروتستنتية يماثل عمل سنت توماس اكويناس فى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية

أنكر كلفن حق الفرد فى تفسير الكتاب المقدس وتأويل نصوصه على حسب ما يرى ، وعارض المبادىء الاشتراكية التى ظهرت مع المبادىء الاصلاحية وسببت الثورات والانقلابات الاجتماعية ، واستعرض المبادىء المسيحية وبرهن على أنها داعية الى تقرير السلطة والنظام ، وحاول أن يجعل الفكر والارادة وحياته وحياة الآخرين والدولة والكنيسة كلها خاضعة للقانون ، ورفض فكرة زونجلى القائلة باندماج الدولة والكنيسة تحت نظام واحد ، ونشر المبدأ القائل بأن دائرة النفوذ والاختصاص لكل من السلطتين مخالفة تمام المخالفة للأخرى ، وقال يجب أن يكون لكل منهما نظام حكومى يتفق مع حاجات أعضائه ، وأن تنحصر سلطة الكنيسة فى هيئة من الشيوخ الدينية تشرف على أعمال الكنيسة ولا تتدخل فى الاحوال السياسية ، أما الدولة فقد قال عنها بأنها نظام ضرورى ، ويجب عليها أن توفر السعادة المادية لأعضائها ، وأن تنشر رايات السلام بينهم ، وأن تحافظ على أملاكهم وتعلمهم التقوى والدين ، وعلى المسيحيين اطاعة الدولة ومعاونتها

على تحقيق هذه الاغراض وليس لأى فرد الحق فى مقاومة أوامرها ، ولكنه أباح الثورة المسلحة على المغتصبين و المستبدين،وقال بضرورة وجود الهيئات النيابية حتى يكبحوا جماح الميل للاستبداد عند الملوك ، وشجع الافراد على مخالفة ارادة الملك اذا خالفت هذه الارادة أوامر الله فاعطى الفرد الحرية فى حدود القانون ، ولكنه كان يكره حكومة الجماهير ويفضل الحكومة الارستقراطية، وقد أراد تنفيذ هذه المبادىء والنظريات فى مدينة جنيفا التى استوطنها وأعطى سلطة الحكم فيها بعد نفيه من فرنسا ، ووضع قانونا خلقيا أساسا لجميع القوانين ونفذه من غير هوادة ،وأقام نوعا من الحكومة الاوليجركية أشرفت على أمور الكنيسة والدولة صغيرة كانت أو كبيرة

انتشرت مبادئ كلفن انتشارا كبيرا واعتنقها البروتستنت فى فرنسا وهولندا واسكتلنده وانجلترا واتخذوها وسيلة لنيل الحرية والاشتراك فى ادارة الشئون العامة ، فاقترنت مبادئه إذن بالديمقراطية الحديثة ، أما لوثر فعلى الرغم من حبه للحرية قد أدت مبادئه الى الحكم المطلق لأنه لجأ الى مؤازرة الملوك والأمراء لاخماد ثورات الفلاحين التى قاموا بها عقب ظهور الحركة الاصلاحية . كان اتباع كلفن أقلية فى الممالك التى عاشوا فيها وكانوا مطاردين مضطهدين فاضطرتهم أحوالهم الى الالتجاء الى النظريات والمبادئ التى قال بها رئيسهم واتخذوها أسلحة يدفعون بها الاستبداد ويحاربون الظلم ويطلبون تقييد السلطة الملكية . والخلاصة أن المبادئ التى نشرها كلفن أدت فى النهاية الى الحرية المدنية والدينية

٦ ـ الجماعات الدينية الشيوعية :

اقترنت المسيحية من مبدئها بالمبادئ الاشتراكية فعلمت المساواة بين الناس أمام الله وشجعت التجرد عن الثروة بكل ما استطاعت من قوة ،

وقال رجالها فى القرون الوسطى إن الثروة الفردية اتت عن طريق وقوع الفرد فى الخطيئة، ونادى الرهبان فى تلك العصور بالتجرد عن الملكية الخصوصية وإقامة ملكيـة عامة تشرف عليها الكنيسة، وقد صادفت مبادئ هُوس ووِكْلِفْ هوى فى نفوس الطبقات الفقيرة واعتنقوها وطالبوا بالاشتراك فى الملكيـة ومالوا الى الشيوعية، وأن الثورات التى قام بها الفلاحون فى انجلترا وبوهيميا فى أثناء القرن الرابع عشر تدل على الميل الى الاشتراكية والديمقراطية، ويقال ان الجماعات الشيوعية تأسست ابتداء من القرن الثانى عشر واستمرت بعد ذلك فى جماعات الغزالين إذ أن طبيعة مهنتهم شجعت هذه المبادئ وأوجـدت الفكرة القائلة باتحاد العمال فى ملكية مشتركة

انتشرت الحركات الشيوعية فى بوهيميا ونقلت منها الى المانيا بسبب سوء حالة الطبقات العاملة فيها وفقر الفلاحين وتحكم نقابة التجار وأصحاب رءوس الاموال فى أفراد هذه الطبقات وارهاقهم بالضرائب طورا وطورا بزيادة ساعات العمل وقلة الأجور، وقام العمال والفلاحون بثورتهم فى عصر الاصلاح الدينى ولكن تغلب الملوك والامراء وأخمدوا الثورات وقضوا على الفكرة الشيوعية وطاردوا أنصارها مطاردة عنيفة، وضعفت الحركة ولم يبق لهـا من أثر إلا بين جماعة صغيرة فى النذرلند عرفت بجماعـة الانابتست (Anabaptists) وقد طاردتهم الحكومة فهاجروا الى مورافيا فى سنة ١٥٢٦ واستوطنوها وعاشوا فيها نحو قرن من الزمن وأقاموا نظاما شيوعيا دقيقا، واحتقروا العلم وعظموا العمل اليدوى وألغوا حياة الأسرة وعاشوا عيشة شيوعية، وقد دلت نظمهم على نجاحها من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية، واستمرت هذه الفئة راضية قانعة بحياتها حتى

تغلبت عليها القوة المسلحة وابادتها ، وكانت تنظر الى الحكومة بانها ضرر لا بد منه وأنه يجب إطاعتها ما دامت قوانينها لا تتعارض مع قوانين الضمير وكان أفرادها يرفضون القسم فى المحاكم ، ويرفضون التوظف معلنين ان الاشتراك فى الحياة السياسية مخالف لمبدأ المساواة والاخاء فى المسيحية ، وعارضوا الحرب وكثيرا ما امتنعوا عن حمل السلاح

هذا وقد هاجر فريق منهم من هولندا ، واستوطن شرق انجلترا واستمر فيها بعد ان عدل آراءه ولطف من حدتها ، وفى القرن السابع عشر أحييت هذه الآراء بوساطة جماعة المستقلين وغيرهم من الجماعات الدينية التى ظهرت إذ ذاك فى انجلترا

الباب السابع

النظريات السياسية

فى النصف الثانى من القرن السادس عشر

١ ـ أوربا فى النصف الثانى من القرن السادس عشر (١٥٥٠-١٦٠٠):

كانت الملكية فى انجلترا واسبانيا قوية فى أثناء هذه الفترة فاستطاعت أن تمنع الحروب الاهلية والثورات الداخلية، وبلغت اسبانيا أقصى مجدها فى عصر فيليب الثانى وسيطرت قوتها البحرية على البحار، وكان جيشها أقوى جيش برى، واحتكرت التجارة والاستعمار فى الدنيا الجديدة، وزادت ثروتها واتسع سلطانها واستولت على أملاك البرتغال فى آسيا سنة ١٥٨٠، ولم تستطع المبادىء الاصلاحية أن تتسرب اليها، وأقام الملك محاكم التفتيش لتوقع بمن رمى بالزندقة، وزعمت اسبانيا العالم الكاثوليكى وحكم فيليب امبراطوريته الواسعة حكما مطلقا قويا من الوجهتين السياسية والدينية. وظلت اسبانيا قوية حتى تقوت انجلترا فى عصر اليزابث ونازعتها السيادة البحرية ونافستها فى البر والبحر، وكانت مهد البروتستنتية وعمادها. وقامت المعركة بين الدولتين بسبب اختلاف وجهة نظرها فى الامور الدينية وامتدت الى المستعمرات والسيادة البحرية، وأخيرا انتصرت انجلترا فى موقعة الارمادا الشهيرة وتغلبت على اسبانيا

شجعت أحوال المنافسة الملكية المطلقة فى كل من الدولتين ولم تستفد النظريات السياسية شيئا فيهما اللهم الا كتابة الاسبانيين فى فن التشريع فان كتابها أضافوا كثيرا إليه

أما فى فرنسا واسكتلنده والنذرلند فقد سببت مبادىء كلفن ثورات اهلية وحروبا داخلية ، وفى أثناء هذه الاضطرابات استفادت النظريات السياسية فائدة عظيمة ، وأحيا الكتاب المبادىء التى انتشرت معاضدة للمجالس الملية ضد البابوية ، وقال الكتاب إن الملوك والرعية يجب أن يخضعوا جميعا لسلطان القانون الطبيعى ، وأحييت الفكرة القائلة بأن سلطة الملك تستند على تعاقد بينه وبين شعبه وأنه إذا خالف القانون فالرعية فى حل من الخروج عليه والقيام ضده وخلعه واقامة دولة جديده مستقلة عنه ، وعلى ذلك يمكن القول بأن الثورات الدينية التى قامت فى القرن السادس عشر مهدت السبيل أمام الثورات السياسية التى قامت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وظهرت مبادىء العقد الاجتماعى والحقوق الطبيعية للافراد . هذا وكان لنجاح الثورة الهولندية ضد اسبانيا اثرها فى النظريات السياسية فانها أيدت الحرية الدينية والحرية القومية والحرية الفردية وبرهنت على أن العصيان على الاستبداد مثمر ومفيد . وكتب الكتاب فى النذرلند مؤيدين مقاومة السلطة المستبدة ونادوا بالتسامح الدينى وشجعوا الحكومة الذاتية فمهدوا الطريق امام ظهور المبدأ التعاهدى فى الحكومة وشجعوا حكم القانون ، وقالوا إنه المرجع الاعلى فى الفصل فى المشاكل التى تنشأ بين الولايات التعاهدية

والخلاصة ان الهولنديين استطاعوا بثورتهم أن يدافعوا عن الحرية ضد الاستبداد ، وبمجهودهم أمكنهم ان يقفوا اسبانيا وحكمها المطلق عند حد ، واستقبلوا الاقليات المضطهدة بصدر رحيب ، وحملوا لواء الحرية الى

انجلترا واستطاعوا أن يحملوا لواء الحرية الفردية والحكومة الذاتية فى عصر كان كل من ريشليو فى فرنسا ولود وهوبز فى انجلترا ينشرون نظرية التفويض الالهى ويمجدون الملكية المطلقة على حساب الحرية الفردية

٢ ـ أثر التوسع الاوربى فى النظريات السياسية :

ساعدت المستكشفات الجغرافية التى قام بها الأوربيون فى أثناء القرن السادس عشر على إنهاء حالة القرون الوسطى بما فيها من أفكار ونظريات سياسية وعلمية ، ونقلت أوربا الى عصرها الحديث عصر التوسع والاستعمار ونشأ عنها نتائج اقتصادية خطيرة إذ حولت التجارة من طرقها القديمة إلى طرق جديدة ، وفقد البحر الأبيض المتوسط خطر شأنه كحلقة اتصال بين الغرب والشرق واضمحلت ايطاليا وجمهورياتها وحل محلها ممالك غرب أوربا الواقعة على المحيط الاطلسى بما فيها من ثغور ،وتقدمت اسبانيا بفضل ما جلبه المستكشفون لها من ذهب وفضة ، وأصبحت من أمهات الممالك نفوذا وسلطانا . وتقدمت التجارة واتسع نطاقها وتألفت الشركات التجارية ، وحصلت على امتيازات شتى من الحكومات المختلفة ، وازداد خطر المدن وغصت بالسكان ، وبلغت الرأسمالية مبلغا من القوة ، وتغير النظام الاجتماعى فى كل مملكة ، وشغل الناس بالاقتصاديات والماديات ، وحدث انقلاب تجارى عظيم فى القرن السادس عشر كان من نتائجه ان قام الانقلاب الصناعى فى القرن الثامن عشر

وأثرت هذه المستكشفات فى المبادىء والأفكار الدينية أثرا عظيما وعدلتها ، وزال اعتقاد العلماء والكتاب عن شكل الأرض وما يحيط بها من أجرام سماوية ، وبرهن الملاحون عمليا على كروية الأرض ، كما أن تقدم الحياة فى المدن وانتشار التعليم البشرى بين أهلها خفف من وطأة التعصب

الدينى الذى اشتهرت به القرون الوسطى ، ووجد المضطهدون دينيا ميدانا فسيحا فى العالم الجديد للهروب من السلطات الاوربية والاستيطان به ، ونشط المبشرون نشاطا كبيرا ، وتأسست المستعمرات كاختبارات للنظم الدينية والاجتماعية فضعفت الفكرة القديمة القائلة بعدم تغير الافكار الدينية والنظم السياسية

أثرت المستكشفات فى المبادئ السياسية أيضا إذ أن الدول والممالك المختلفة هى التى قامت بالاستكشاف والاستعمار فزالت فكرة الدولة العامة من الرءوس زوالا لا رجعة له ، واحتكرت أسبانيا والبرتغال الاستعمار فى العالم الجديد فى بدء حركة الكشف والاستعمار ، ولكنهما لم يحسنا إدارة أملاكهما وأماتا حرية الفكر والرأى فى بلادهما ، وطردا العرب واليهود حتى يوحدا المذهب الدينى ، واشتغلا بخيرات أمريكا وكنوزها ، والتفتا إلى الامور العسكرية والشئون الحربية دون الادبية والصناعية فتأخرت الافكار العلمية فيهما وبذهما غيرهما وتغلب عليهما ، ونهضت كل من هولندا وفرنسا وانجلترا وجنت ثمار المستكشفات التى قام بها الاسبانيون والبرتغاليون

نشأت معظم المعارك الدولية منذ القرن السادس عشر عن المنافسة التجارية والاستعمارية ، إذ أرادت كل دولة أن تقتسم الغنائم والخيرات التى اشتهر بها العالم الجديد مع غيرها ، وحاربت كل منها غيرها حتى تمنع الاحتكار والتسلط على الطرق العالمية ، فتقدمت صفة الوطنية فى النفوس وازدادت النعرة القومية وتحولت الى روح حديثة ملؤها حب التوسع والاستعمار والتسيطر على الغير . هذا وقد تحولت الملكيات الاقطاعية التى سادت أوربا فى القرون الوسطى الى الملكيات القومية الحديثة ، فأن الملوك استطاعو ان يفرضوا الضرائب على السكان الذين هجروا المزارع واشتغلوا بالتجارة والصناعة وسكنوا المدن ، واستطاعوا أن يؤلفوا

جيوشا نظامية وأن يستخدموا موظفين عموميين بمرتبات يدفعونها لهم من الخزينة العامة، وبذلك ازداد نفوذ الملكية وتغلب الملوك على النبلاء ورجال الدين، كما أنهم انتهزوا فرصة اشتغال الناس بالاقتصاديات والتجارة والصناعة فيما وراء البحار ووسعوا دائرة نفوذهم وحكموا بلادهم حكما مطلقا، ولكنهم ما لبثوا أن واجهتهم طبقات غنية ومدن عامرة وطالبتهم بتقييد السلطة والاشتراك فى ادارة الشئون العامة

نشطت الافكار السياسية بفضل المستكشفات الجغرافية فى اثناء القرن السادس عشر وتقدمت الممالك الاستعمارية تقدما سياسيا كبيرا، وانفسح المجال أمام الخيال، وتحولت العقول من التفكير فى القديم ودراسة العلوم القديمة الى المستقبل. ولما اختلط الاوربيون بأقوام أقل منهم علما ومدنية بحث الكتاب والمفكرون فى مسائل جديدة نشأت عن هذا الاختلاط والاستعمار فحللوا العلاقة التى يجب أن تكون بين المتمدين وغير المتمدين وبحثوا حق المستعمرين فى الاستيلاء على املاك الاهالى وأراضيهم، وفى حق استرقاقهم، وبحثوا فى الاساليب الحكومية التى يجب أن تتبع فى المستعمرات، واشتغل الساسة فى أوربا بمسألة حرية البحار ومسألة توزيع المستعمرات والاراضى المستكشفة بين الدول الاستعمارية، ووضعوا القواعد والقوانين لتنظيم الاحتكارات ولنظام حرية التجارة وحمايتها، فتقدمت السياسة الدولية والقانون الدولى. والخلاصة كما يقول جتل أن تقدم الملكيات القومية وتقدم الديمقراطية والحرية الفردية، ونمو القانون الدولى وظهور الأفكار الامبراطورية والمنافسة الاستعمارية وابتداء العلاقة الخطيرة بين المبادىء الاقتصادية والمبادىء السياسية داخل الدولة وخارجها كلها تأثرت الى درجة كبيرة بتوسع أوربا وزيادة مصالحها فى الشرق والعالم

الجديد ، ولم يدرك كتاب القرن السادس عشر خطر هـذه المظاهر فى العصر الذى عاشوا فيه

٣ ـ جماعة السياسيين :

ظهرت فى فرنسا قبل أن ينتهى القرن السادس عشر جماعة من الكتاب عرفت بجماعة السياسيين ، واشتغل أفرادها بالنظريات السياسية واتخذوا نظرية لوثر فى ان سلطة الحاكم مستمدة من الله أساسا لبحثهم ونشروا مبدأه القائل بوجوب إطاعة الفرد لولى الأمر وعدم الخروج على أوامره ، واعتنقوا مذهب مكيافلى القائل بان الدولة غاية فى حد ذاتها ، وان سلطتها فوق قواعد الفضيلة والقانون اذا كانت هذه القواعد لاتتفق مع سياستها العامة ، وقالوا ان وحدة الدولة يجب أن تحل محل وحدة الدين ، وان الدين مسألة شخصية ، أما الدولة فنظام ضرورى وعلى الافراد اطاعتها ، وعلى ذلك حثوا الناس على الاعتدال والتسامح الدينى وحضوهم على اطاعة الحكام ولو كانوا يخالفونهم فى العقيدة الدينية ، وعلى هذا المبدأ عضد هؤلاء الكتاب الذين كان معظمهم من الكاثوليك هنرى أمير نافار البروتستنتى فى مطالبته بعرش فرنسا ، وعارضوا تدخل البابا فى احوال فرنسا الداخلية ، وقاوموا أقوال الذين كتبوا ضد نظام الملكية ، واجتهدوا جهد طاقتهم ان يبعدوا الدين عن السياسة عندما رأوا أن الحروب الدينية تأثرت بالشئون السياسية وتحولت الى حروب أهلية كثرت فيها المذابح البشرية والاغتيالات السياسية وأوشكت ان تودى بمدنية فرنسا وقوتها القومية . ولقد بنوا نظريتهم على الحجة القانونية وقالوا ان سلطة الملك مستمدة من الحق الطبيعى للدولة وان وحدة الدولة يجب المحافظة عليها ولو أدى ذلك الى التسامح الدينى ، وعارضوا الرأى القائل بأن الولاء مقترن بالأرثوذكسية وان وظيفة

الدولة هى ترقية العبادة القومية والقضاء على الزندقة ، وكانوا من المؤمنين بخضوع الدين للسياسة ، ونادوا بالتسامح الدينى لا لأنه من مبادىء الدين بل لأنه اجراء حكيم من الوجهة السياسية ، وكانوا نصراء نظرية التفويض الالهى وقالوا ان الملك يستمد سلطته من الله وانه يجلس على العرش وارثا شرعيا له عن آبائه وأجداده ، واستخدموا الآيات الانجيلية والنصوص القانونية والمباحث الفلسفية فى اثبات وجوب اطاعة الرعية للملك ، وحرموا الثورة وأساليبها وطلبوا من الملوك اخمادها ومعاقبة القائمين بها من غير هوادة ، كما انهم حرموا التدخل الدينى فى الأمور السياسية. هذا وقد أثرت مبادئهم أثرا عمليا فى كل من هنرى نافار فى فرنسا ووليم الصامت فى هولندا والملكة اليزابث فى انجلترا فاعتنق أولهم الكاثوليكية بعد ان اعتلى العرش ، واشتهر ثانيهما وثالثهما بالتسامح الدينى العظيم فى معاملة رعاياهم المخالفين لهم فى العقيدة والمذهب الدينى

٤ — المعارضون لمبدأ الملكية المطلقة فى القرن السادس عشر :

ازداد نفوذ الملوك فى أوربا ازديادا كبيرا وحكم معظمهم حكما مطلقا متأثرين بنظرية التفويض الالهى وساعدتهم أحوال شتى كما رأينا لتبوء هذه المكانة ، ولكن ظهر فريق من الكتاب عاضد مبدأ الملكية المقيدة والحرية الفردية وعظم الحرية التى انتشرت فى بلاد الاغريق والرومان قديما ، وكتب ارزمس (Erasmus) وهو من أشهر زعماء النهضة الأدبية وأنضج أهل زمانه فكرا ، وهو هولندى الأصل ونبغ فى اللغتين الاغريقية واللاتينية والعلوم الدينية والآداب القديمة ، واشتغل بالتدريس فى جامعة اكسفورد بانجلترا وفى جامعات المانيا وفرنسا وغيرهما من البلدان — يعارض الملكية الوراثية ويؤيد الحكومة الدستورية ، وكان لوثر يقول بنظرية

التعاقد بين الأمير وشعبه ويبيح المقاومة عند الظلم، واشار كلفن الى شرعية المقاومة للحاكم الظالم. هذا وقد ظهرت كتابات سياسية كثيرة تعارض الملكية المطلقة فى أثناء الحروب الأهلية التى قامت فى فرنسا واسكتلندا والنذرلند، وكان أتباع كلفن هم أشهر من كتب فى هذا الموضوع يعارضون بما كتبوا الحكام الكاثوليك، وظهر فريق من الكتاب الكاثوليك فى فرنسا بعد استواء هنرى نفار على عرشها وحبذ المقاومة وشجع على اغتيال الملوك المستبدين، ولقد فاقوا منافسيهم فى مضمار الكتابات الديمقراطية والميول الحرة، واضطرت الكنيسة الكاثوليكية ان تدافع عن استقلالها فى الممالك البروتستنتية وتنشر المبدأ المعارض لحق الملوك فى السيطرة على الشئون الدينية فى ممالكهم، وبذلك أصبح الكلفانيون والكاثوليك وان كانوا نصراء الاستبداد وهم يحكمون من أشد انصار الحرية الفردية عند مازالت صفة الحكم عنهم، وتقدموا للعالم بنظريات تنشد المقاومة للحكم المطلق وتطلب الديمقراطية والحرية. كتب عدد من الكتاب فى فرنسا بعد مذبحة سنت برثليمو (٢٤ اغسطس سنة ١٥٧٢) رسائل عن علاقة الحاكم برعاياه واحتج كاتب يسمى اتيان بواتى (Etienne de la Boeti) (١٥٣٠ — ١٥٦٣) على نظرية الملكية المطلقة وقال إن الناس جميعهم احرار بالطبيعة، وحاول فرنسس هوتمان (Francis Hotman) (١٥٢٤ — ١٥٩٠) أن يبرهن على وجود جمعية أهلية فى كل دولة من أقدم أزمان التاريخ كان لها سلطة سياسية عليها، وان الملكية كانت مقيدة بجمعيات الشعب ومجالسهم النيابية وبالقانون الدستورى، وقال إن الحاكم والمحكومين مرتبطان بعقد وان المحكومين لهم الحق فى الثورة اذا استبد الحاكم وخالف نصوص العقد، وقد احترم هذا الكاتب السوابق والتقاليد والقانون واستعان

بالتاريخ وهو يبحث فى المسائل السياسية وقد ظهرت رسالة فى سنة ١٥٧٦ سميت الحجج والشواهد ضد الاستبداد (Vindiciae contre Tyrannos) كانت أهم الرسائل السياسية التى ظهرت فى تلك الأيام، ولم يهتد الباحثون الى من كتبها بالدقة، ولقد تأثر كاتبها بالمبادئ التى انتشرت فى اثناء حركة المجالس الدينية وأيد الحجج التى أدلى بها فيها بالآيات الانجيلية وبالسوابق التاريخية والقانونية وكانت عباراتها قوية وبديعة، وظلت أساسا لجميع الاصلاحات السياسية حتى قامت الثورة الفرنسية الكبرى وقد كتبها مؤلفها على شكل ردود على أربعة أسئلة موجهة له وهى: أولا، هل الرعية ملزمة باطاعة الحاكم الذى يأمر بما لا يتفق مع قانون الخالق؟ وكان الجواب على هذا السؤال بالنفى واستشهد على حجة الجواب بما جاء فى الكتاب المقدس وبالمبدأ الاقطاعى بأن الطاعة واجبة للسيد الأعلى وليس لمن هو أقل منه مرتبة: ثانيا، هل المقاومة والخروج على الحاكم الذى يعتدى على قانون الخالق شرعية أم غير شرعية؟ وكان الجواب بأن للرعية الحق فى المقاومة، واستند الكاتب على ماجاء بكتاب العهد القديم والقانون الرومانى، وقال إن الملك والشعب يرتبطان بعقدين أحدهما بين الملك وشعبه وبين الله على أن يقوموا بفرائض العبادة، وثانيهما بين الملك ورعيته على أن يحكم بالعدل وعلى الرعية الطاعة، فاذا نقض الملك عهده مع الله فان الرعية فى حل من الثورة عليه، ولا يقوم بالثورة الأفراد بل الجمعيات التى تمثلهم أو الزعماء الذين ينوبون عنهم: ثالثا، هل الثورة جائزة ضد الحاكم الظالم أو الحاكم الذى يعمل على غير مصلحة الدولة؟ وكان الجواب بأن الحاكم الظالم قد خالف العهد الذى تعهد فيه بمراعاة العدل وللرعية ممثلة فى مجالسها النيابية أن تخلعه، وبحث الكاتب وهو يبرهن على صحة ما يقول فى منشأ الدولة وأصلها وعاضد المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات

وقال إن الانسان تمتع بالحرية الكاملة فى الحالة الطبيعية الأولى ، وقد نزل بمحض رغبته عن بعض هذه الحرية حتى يؤلف مع غيره جماعات سياسية منظمة تعمل على مصلحته ومصلحة الجميع . رابعا ، هل يجب على الحكام والملوك أن يساعدوا الشعوب جيرانهم المضطهدة بسبب العقيدة الدينية أو بسبب القيام فى وجه المستبدين ؟ وكان الجواب على هذا السؤال إيجابيا أيضا ، وقال المؤلف إن واجب الانسان لخالقه وجاره يحتم عليه المساعدة . كتب المؤلف رسالته هذه ليسوغ المقاومة التى قام بها الهيجونوت ضد ملوك فرنسا ، ويبرر المساعدة التى قدمتها اليزابث وبعض أمراء الألمان البروتستنت لهؤلاء الهيجونوت

قام البروتستنت فى اسكتلندة بالثورة على ملكتهم مارى استيوارت . وقال أحدهم وهو جنا نوكس (Hohn Knox) موجها الخطاب اليها بأنها إذا انكرت تعاقدها وخالفت واجبها فليس على الرعية واجب اطاعتها ، وقال أسقف ونشستر بأن الملوك يستمدون سلطتهم من الشعب ، وأن الشعب يستطيع رد هذه السلطة إذا اساء الملوك استعمالها ، وقد كتب جورج بوكنان (George Buchanan) (١٥٠٦ - ١٥٨٢) الاسكتلندى رسالة يبرر خلع الملكة مارى استيوارت ، ويستدل على شرعية هذا الخلع بمختلف البراهين التاريخية والتقاليد القديمة ، وكتب كاتب المانى يسمى جوهانس الثسيوس (Johannes Althusius) (١٥٥٧ - ١٦٣٨) رسالة علمية سياسية ضد الملكية المطلقة ، وكان يعيش على حدود الجمهورية الهولندية وكان يعطف على مبادئها السياسية والدينية ، وقد بحث فى رسالته هذه عن أصل الدولة وقال إنها تكونت باتحاد جماعات صغيرة شيئا فشيئا حتى تكونت جماعة كبيرة ، وهذه اتحدت وكونت جماعات اكثر عدداً وأعظم شأنا ، واتحدت

هذه الجماعات بدافع الضرورة الاجتماعية وارتبط بعضها ببعض بوساطة تعاقد ، وكانت السلطة فى أفرادها وانتخبت الحكومة لتدبير أمورها وتعمل على مصلحتها . وحلل هذا الكاتب نظرية التعاقد واتخذها أساسا للنظام السياسى والاجتماعى ، وأضاف فكرة تعاقد الوحدات السياسية الى النظريات السياسية ، وقال إن هذه الوحدات هى التى تؤلف الدولة ، وقال ان الأمة مصدر السلطات ، وميز بين الحاكم الأعلى والجمعيات النيابية ، وقال إن الجمعيات تلطف حدة الحاكم وتطرفه ، وأن الحاكم يستمد سلطته من الشعب وأن الشعب له أن يثور ويخلع الحاكم إذا استبد وجار ، وللجمعيات العمومية أن تخلع المستبد وأن تقضى عليه وللوحدات السياسية التى تعهدت وكونت الدولة أن تنسلخ عنها وتنضم الى دول أخرى

ظلت أفكار هؤلاء الكتاب وآراؤهم محور النظريات السياسية حتى القرن التاسع عشر ، والخلاصة أنه وإن كانت هذه الآراء لم تؤثر أثرها المطلوب فى وقف تيار الملكية المطلقة التى انتشرت إذ ذاك لقد برهنت على أن الملك يستمد سلطته من مصدر إنسانى وأنه لا يحكم مفوضا من قبل الله بطريق مباشر ، وصححت الخطوة الرجعية التى اتخذها لوثر وكلفن لتقوية العلاقة بين الآراء والافكار السياسية والدينية

٥ ـ الكتاب الكاثوليك فى القرن السادس عشر :

ان انتشار البروتستنتية أدى الى قيام الكنيسة الكاثوليكية وعلى رأسها البابا لمقاومة هذا الانتشار ، وجمعت لهذا الغرض مجلسا دينيا عاما فى فى مدينة ترنت ، وقد اجتمع المجلس وعقد جلسات كثيرة بين سنتى ١٥٤٢ و ١٥٦٣ وكان غرضه الاساسى أن يقضى على المبادئ التى اتخذها المصلحون سلاحا يهاجمون به البابوية والكنيسة الكاثوليكية ، وأن

يتخذ قرارات حاسمة فى موضوع المسائل الدينية الخلافية ، وقد بحث المجلس فى اجتماعاته فى العلاقة بين البابا والمجلس ، وفيها بين السلطتين الزمنية والروحانية ، ونجح البابا فى اكتساب عطف المجلس وحصل منه على قرارات تؤيد سلطته فى أمور الكنيسة ، وقرر المجلس بأن معظم المذاهب الدينية التى ظهرت وخالفت الكاثوليكية لا تتفق مع المسيحية الحقة ، ويعتبر المعتنقين لها مارقين عن الدين ، ووضع نظاما دينيا للعبادة ، وتناول رجال الدين ووصف لهم ما يجب أن يتصفوا به من الفضائل والمقدرة الفنية .

أسس اجناتيوس لويولا (Ignatius Loyola) (١٤٩١ - ١٥٥٦) (وهو اسبانى الأصل) جماعة اليسوع (الجزويت) لمناصرة المذهب الكاثوليكى ومعارضة انتشار البروتستنتية ، وأرسلت هذه الجماعة المبشرين الى العالم الجديد ليبشروا بالمسيحية على حسب مذهبهم ، وقد استفادت الكاثوليكية من نتيجة مجهودهم فائدة كبرى ، واشتغل اليسوعيون بالشئون السياسية وكتبوا فى السياسة من وجهة نظرهم الكاثوليكية ، وعاضدوا البابوية تعضيداً كبيرا ، وكان معظمهم من الاسبان فأيدوا مصالح أسبانيا القومية وأيدوا الملكية فيها ، وعارضوا نظرية الدولة العامة ، وأكدوا المساواة بين الممالك المستقلة ، وقد شرحوا الآراء السياسية التى أدلى بها توماس اكويناس بخصوص طبيعة القانون وأصله والسلطة التى فى أيدى صاحب القانون ، وعارضوا نظرية التفويض الألهى وقالوا إن الملك وكيل الشعب ويستمد سلطته منه ، وإن الأمة هى صاحبة السيادة والسلطان ، ثم ميزوا بين السلطتين الزمنية والروحانية وقالوا إن الدولة نظام انسانى تشتغل بالأمور الدنيوية ، وقد اشتهر منهم جوان ماريانا (Juan Mariana) (١٥٣٦ - ١٦٢٤) فأنه الف كتابا واهداه الى الامير فيلب الثالث قبل

أن يكون ملكا ، وقد اشتمل الكتاب على نصائح وإرشادات للحاكم ، وقال فيه إن الدولة نشأت عن اتفاق بين الناس مدفوعين بدافع حماية أنفسهم وانتخبوا حاكما وقيدوا سلطته ، وحفظوا لانفسهم حق التشريع وحق فرض الضرائب ، وقال إن الحاكم الذى يستبد يجب تحذيره بواسطة الجمعية العمومية للشعب ، فأن لم يرْعَو وجب قتله بواسطة فرد يتطوع لذلك إما علانية أو فى الخفاء بالحيلة والمكر ، ويكون القتل بأقل ما يمكن من الضوضاء والشغب

بحث هذا الكاتب فى مسائل الادارة العملية مثل الضرائب واعانة الفقراء والسياسة العسكرية للدولة ، ونصح للحاكم بأن يعمل على كسب رضا الرعية ، وقال إن الحرب ضرورية و إن الاستعمار والتوسع ضرورى ، وحذا حذو مكيافلى فى مبادئه وقال إن الغاية تبرر الوسيلة ، فبرهن بذلك على أن الدولة نظام أقل مرتبة من الوجهة الخلقية من الكنيسة

واشتهر كاتب فرنسى من بين الكتاب الكاثوليك وهو روبرت بلارمان (Robert Bellarmin) (١٥٤٢ - ١٦٢١) وكان من اكبر الكتاب نفوذا واكثرهم أثرا ، وكان كردينالا بين جماعة الياسوعيين ومن أشد انصار البابوية وسيادتها ، وقد بحث فى قيمة كل نوع من أنواع الحكومات واشكالها وهو يناصر مبدأه ، وعارض كلفن فى رأيه القائل بان الارستقراطية أفضل انواع الحكومة ،وقال يحتمل ان تكون الارستقراطية التى وصفها أفلاطون أفضل انواع الحكومة فى مدينته ولكنها لا تصلح لدولة كبيرة ، واعتقد ان الحكومة الملكية المطلقة هى أكمل انواع الحكم ولكنه قال بما أن الانسان ميّال بطبعه الى الشر يجب ان يقيد الملك بوساطة

جمعيات تمثل الشعب ، وقال ان الناس يملكون الحق الطبيعى فى السيادة السياسية ولكنهم أنابوا عنهم الحكام والملوك . وبحث فى علاقة الكنيسة بالدولة وميز بين النظامين ، وأثبت أن البابا ليس له سلطة مباشرة فى المسائل الزمنية ، ولكنه صرح له بالتدخل فى هذه المسائل ليمنع صدور القوانين المضادة لحقوق الكنيسة و مصالحها ، وله ان يخلع الملك إذا اعتدى على هذه الحقوق وتلك الامتيازات والمصالح ، ولقد اثارت هـــذه الآراء انتقاد المشترعين الفرنسيين وعارضوها معارضة شديدة .وكتب كاتب اسكتلندى يسمى وليم بركلى (William Barclay) (١٥٤٦ - ١٦٠٨) وكان من ضمن الكاثوليك المهاجرين الى فرنسا رسالة فند فيها آراء اتباع كلفن المضادة للملكية وآراء الجزويت (اليسوعيين) المناصرة للبابوية ، واكد الاستقلال الطبيعى للدولة وحق الملوك المقدس فى الحكم ، وعارض بشدة الاعتداء على الملوك المستبدين و المطلقى التصرف ، وقال ان مؤامرة البارود التى دبرت فى انجلترا لقتل جيمس الاول ونسف البرلمان فى ١٦٠٥ وقتل هنرى الرابع فى فرنسا ماهى إلا نتيجة لتعاليم الجزويت ، وقال إن مبادىء الكتاب المضادين للملكية أدت الى الفوضى و إن سلطة الملك المبنية على نظرية التفويض الالهى هى الضمان الوحيد لتقرير النظام واستتباب الامن و السلام فى الدولة

كتب كتاب آخرون من الكاثوليك فى هذه الفترة ناحين نحو زملائهم فى مناصرة الملكية المقدسة اشتهر منهم فرنسسكو سوارز (Francisco Suarez) (١٥٤٨ - ١٦١٧) الاسبانى ، وتوماس كمبانلا (Thomas Campanella) (١٥٦٨ - ١٦٣٩) الايطالى ، فقال سوارز عن القانون الطبيعى بأنه قانون غرسه الخالق فى نفوس البشر وبه يميز الانسان الخطأ من الصواب ، وان مبادئه وقواعده ثابتة فى كل زمان ومكان لا تتغير بتغير

الظروف والاحوال ، وقارن بينه وبين القانون البشرى مقارنة واضحة ، فقال إن الاول مقدس فى منشئه ، وأما الثانى فهو من عمل الأنسان ، وكان معجبا بالملكية المستبدة فى اسبانيا ولكنه أراد تقييدها بالقواعد الخلقية الدينية حتى تخضع للسلطة الدينية ، فكان إذن غرضه الاساسى خدمة نفوذ رجال الدين وليس العمل على ترقية المبادىء الديمقراطية

أما كمبانلا فقد تخيل دولة تسمى مدينة الشمس (The city of Sol) اكتشفها ملاح من جنوه وعلى رأسها ملك مستبد ويسمى الشمس انتخبته طائفة من الحكام للجلوس على العرش واستعان بوزير يسمى القوة ليدير امور الحرب والسياسة ، وبوزير يسمى الحكمة والروية ليدير أمور التعليم والفنون والاشغال العامة ، وبوزير ثالث يسمى الحب ليشرف على ترقية المسائل الجثمانية والمادية للسكان ، وبجانب هؤلاء الوزراء وجدت جمعيتان عموميتان إحداهما تتألف من رجال الدين ولها سلطة التشريع وتعيين الموظفين ، والثانية تتألف من جمهور الشعب وتفصل فى أمور الحرب والصلح ، وقال كما قال افلاطون إن الناس انقسمت الى ثلاث طبقات ولكنه اختلف عنه فى اقرار اشتغال الطبقة الوسطى بالصناعة بدلا من الاشتغال بالحرب مثل طبقة افلاطون الوسطى ، وعاش الافراد فى هذه الدولة مجتمعين لا يملكون أملاكا ولا ينتسبون الى أسر معينة ، وتشرف الحكومة على أعمالهم اشرافا دقيقا . ولقد تأثر الجزويت بآراء هذا الكاتب وعملوا على تنفيذ مبادئه الشيوعية فى بارجواى